مركز البحوث العربية والأفريقية (القــاهــرة)
مركز المجتمـــــع المدني (جامعة ناتال)

المجتمـــــع المدنـي
ودوره فـى التكامل الأفريقـى

تحرير: د. حـــمدي عبد الرحمن
عـــزة خلــــيل

اسم الكتاب : المجتمع المدنى ودوره فى التكامل الإفريقى
تحرير : د. حمدى عبد الرحمن - عزة خليل
إعداد فنى : ناهد عفيفى

مركز البحوث العربية والإفريقية - ١٠/٨ ش المنيل - منيل الروضة
القاهرة - ت/ف : ٣٦٢٠٥١١
البريد الإلكترونى :- arc@ie-eg.com
Web Site : aarcegypt.org

جرافيك للغلاف: إسلام حنفى
مراجعة لغوية: علاء فاروق
الطبعة الأولى: ٢٠٠٤
الناشر :
المدينة برس
طباعة - نشر - تسويق إعلامى
Al Madina Press
٠١٠٥٤٧٥٧٤٧ - ٧٤٠٥٠٥٧
رقم الإيداع : ٢٠٠٤/١٥٢٢٠
الترقيم الدولى : ٠-٠٧-٦١٣٠-٩٧٧

المحتـــويـــات

القسم الثاني

القسم الثالث

تصـــــديـــــر

لهــذا الكــتاب أكثر من دلالة، فهو تحقيق للقاء تمتد أطرافه بين أقصى جنوب القــارة وشــمالها، مــن جامعة ناتال في ديربان بجنوب أفريقيا إلى مركز البحوث العــربية والأفريقية بالقاهرة، وهم الذين اجتمعوا في ورشة عمل بالقاهرة بين ٢٧ و ٢٨ فــبراير عام ٢٠٠٠ حول دور المجتمع المدني في جهود التكامل الأفريقي. والدلالـــة الثانية هي أنه حول موضوع جامع لحلم أبناء القارة الأفريقية، حلمهم في الــتكامل الأفريقي، وحلمهم أن تلعب شعوب القارة ومجتمعها الشعبي الديمقراطي الدور الأبرز في هذه المحاولة. وقد كانت القاهرة يوما مقرا لانعقاد مؤتمر الشعوب الأفريقــية والآســيوية عام ١٩٥٨، وكانت جنوب أفريقيا آخر صروح الاستعمار الاســتيطاني الــذي سقط عام ١٩٩٥.. ومن هنا تتجدد الآمال، عبر لقاء مجموعة مثقفين وعلماء من أقصى أطراف القارة، لمواصلة ما انقطع...

والكــتاب هــو مساهمة أبناء شمال أفريقيا في النقاش الذي بادر بافتتاحه أبناء الجــنوب الأفريقــي، ويتبــناه مركز غير حكومي في القاهرة يسعى لتعبئة الجهود العربية الأفريقية منذ عام ١٩٨٧ في أطر متعددة علمية وشعبية ، "ومركز المجتمع المدنـــي" الذي هو تعبير عن حركة المجتمع المدني الزاخرة في جنوب أفريقيا من خلال جامعة ناتال على الشاطئ الشرقي لهذه البلاد الغنية بالإمكانيات.

وحـــول ورقـــة العمل الأساسية التي صاغها أستاذ فاضل هو الأستاذ الدكتور حمــدي عــبد الرحمن أستاذ العلوم السياسية ورئيس البرنامج المصري للدراسات الأفريقــية بجامعـــة القاهـــرة، الــتف عدد من الباحثين من عدد من الدول العربية والأفريقــية مـــع زملائهم من أبناء الجنوب. وجاءت أوراق التعقيبات والمناقشات المخــتلفة غنـــية بالآراء التي نجحت الباحثة عزة خليل من مركز البحوث العربية والأفريقــية فـــي بلورتها، كما بلور تعاونها مع أستاذها الفاضل وضع مادة الكتاب بهذا الشكل المناسب.

وجديـــر بالذكـــر أن الورشة قد حضرها حوالي أربعين مشاركا من السودان وموريتانـــيا وتونس والجزائر وليبيا ومصر وغانا وجنوب أفريقيا (قائمة الحضور منشـــورة فـــي نهايـــة الكتاب). ومثل الحضور عددا من الجامعات ومراكز البحث الحكومية وغير الحكومية من بلدان أفريقية مختلفة. فكان هناك حضور من جامعة

الجزائـــر و مركــز الاقتصـــاد التطبيقي من أجل التنمية- بالجزائر وجامعة تونس وجامعة الخرطوم و جامعة الفاتح بليبيا، ومنتدى العالم الثالث - داكار .

هـــذا إلـــى جانـــب لفـــيف من الباحثين المعبرين عن هيئات بحثية وجامعات ومـــنظمات غير حكومية عاملة في مصر، مثل معهد الدراسات والبحوث الأفريقية - جامعة القاهرة، وبرنامج الدراسات المصرية الأفريقية- جامعة القاهرة، وكليات الآداب و الإعـــلام والاقتصاد والعلوم السياسية التابعة لجامعة القاهرة. كما حضر أيضـــا أســـاتذة من جامعة أسيوط (بجنوب مصر) وجامعة الزقازيق (بدلتا مصر). وحضـــر باحثون ومسئولون من جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي- بالقاهرة ومعهـــد الدراسات والبحوث العربية والجمعية الأفريقية بالقاهرة والمنظمة العربية لحقوق الإنسان و منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية. وذلك بالإضافة إلى ممثلي مركز البحوث العربية والأفريقية ومركز المجتمع المدني.

وتعـــد ورشـــة العمـــل والكتاب حلقة فى سلسلة مناقشات دارت على مستوى القـــارة، حول موضوع التكامل الأفريقي، إقليميا وقاريا، وسوف يحتشد الجميع في "مـــابوتو" بموزمبـــيق خـــلال نفـــس العـــام ٢٠٠٤ لمناقشة شاملة وتكاملية حول الموضوع.

وســـوف توضع خلاصة هذا الكتاب بالإنجليزية أمام حشد "مابوتو"، لنشهد بعد ذلـــك أشـــكالا أخـــرى لتطوير الحوار، وتنفيذ برنامج علمي بالجامعات والهيئات الثقافـــية المختلفة حول دور المجتمع المدني في التكامل الأفريقي. ونأمل أن تتسع دائـــرة الحـــوار، وأن تـــتحمل القوى الشعبية والديمقراطية مسئوليتها بالفعل على مستوى القارة.

حلمي شعراوي

القاهرة صيف ٢٠٠٤

مقـــدمة التحريـــر

يأتـــي هـــذا الكتاب ثمرة لتعاون مركز البحوث العربية والأفريقية مع مركز المجـــتمع المدنـــي فـــي جامعة ناتال بجنوب أفريقيا. وقد بدأ هذا التعاون في إطار البرنامج الطموح حول "دور المجتمع المدني في جهود التكامل الأفريقية" الذي بادر به مركز المجتمع المدني في جامعة ناتال، وعقدت في سياقه ورشة عمل لها نفس العـــنوان فـــي القاهرة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ فبراير عام ٢٠٠٤. ويعبر هذا البرنامج عن قناعة مشتركة لدى المركزين بوجود دور شاغر للمجتمع المدني فيما تســـعي إلـــيه الـــبلدان الأفريقية من تحولات. وذلك في الوقت الذي باتت فيه تلك الـــبلدان فـــي حاجة ماسة إلى تحولات عميقة تؤدي بها من جهة إلى تطوير نظمها الإنتاجية والاجتماعية، ومن جهة أخرى إلى التصدي لما تدفع فيه من مرحلة جديدة مـــن العلاقـــات غير المتكافئة في النظام العالمي، والتي تؤدي إلى مزيد من نهب مواردها وتعطيل طاقاتها البشرية وتصاعد موجات الإفقار المتتالية لشعوبها.

و انبعثـــت فكـــرة البرنامج أيضا من القناعة بأن تصدي البلدان المستغلة ذات الوضع الأضعف في ميزان القوى العالمي، لن يتأتى في اللحظة الراهنة من المشهد العولمـــي، سوى بتضامنها معا، كما تتكتل بالفعل الدول صاحبة النفوذ والهيمنة. و قـــد نشأت أفكار ومشروعات التكامل في سياق محاولات النهوض المتعددة للقارة، والتـــي تراوحـــت فـــي مضامينها وأهدافها وصلتها بالنظام العالمي. وحيث كانت الحصـــيلة دائمـــا غـــير متناسبة مع حجم الطموحات، فقد نشأت فكرة أن الاتفاقات والعلاقـــات والاتصالات الدولية في السياق الرسمي لن تسفر عن مردود حقيقي في واقـــع الفـــرد الأفريقـــي، إلا إذا تواكبت وتلاحمت مع علاقات وصلات وتضامن ونضـــال مشترك بين الشعوب الأفريقية أيضا. وهكذا رسمت هذه القناعات خطوط هـــذا البرنامج الطموح الذي يجد رسالته في تنمية دور المجتمع المدني في عمليات التكامل بين الشعوب الأفريقية.

وتأكـــيدا علـــى أهمية العلم والبحث العلمي في عمليات التحول المرجوة، ومع إدراك مـــا يواجـــه عملـــية البحث العلمي في أفريقيا من قصورات وتعثرات، فإن الـــبرنامج ســـعى من خلال الجهد العلمي والبحثي إلى تضفير مكونين معا، وهما المجـــتمع المدنـــي والمجتمع الأكاديمي والبحثي. وبناء على ذلك، يحتوي البرنامج علـــى شـــقين يرتـــبط الأول بتطوير المعرفة حول المجتمع المدني وتأسيس قاعدة

معلومـــات وشـــبكة بيـــن النشطاء والباحثين حول هذا الموضوع، أما الشق الثاني فيركز على تطوير مهارات وأطر تفكير الباحثين والأكاديميين الأفارقة.

يتـــبدى الشـــق الأول من البرنامج في استهداف الوقوف على الخريطة الفعلية للفاعليـــن الرئيســـيين والمـــنظمات والمؤسســـات داخل المجتمع المدني في البلدان الأفريقية، وتحديد ما تقوم به من أدوار حقيقية في المجتمع بشكل عام وفي عمليات الـــتكامل الأفريقي بشكل خاص. ويهدف المنظمون إلى أن ينطلق عن هذا الرصد والتحلـــيل لواقع المجتمع المدني الأفريقي تنظير متأصل أفريقيا حول دور المجتمع المدني والسبيل إلى تفعيله. أما الشق الثاني من البرنامج فيستهدف التوجه إلى خلق إنتليجنســـيا أفريقـــية ملتزمة بقضايا الشعوب الأفريقية، وذات نظرة شاملة نقية عن التعصب الوطني، ومؤمنة بوجود دور فعال لها في هذه المجتمعات يتعبد سبيله من خـــلال ممارسة تكاملية حقيقية. ويتجسد هذا الشق في تأسيس برامج دراسية حول دور المجـــتمع المدنـــي في التكامل الأفريقي تدرس بصورة موحدة في الجامعات الأفريقـــية، بالإضافة إلى منح درجات علمية في مستوى الدراسات العليا حول هذه القضـــية، من خلالها يدرس الطلبة من البلدان الأفريقية المختلفة معا. وهكذا يتكون جنين لمجتمع أكاديمي وبحثي يمارس التكامل بالفعل على مستوى القارة.

ومـــن المـــأمول أن يسير العمل في هذا البرنامج من خلال أربع نقاط ارتكاز رئيسية موزعة على الأقاليم الأربعة للقارة في مصر ونيجيريا وتنزانيا وأوغندا إلى جانب جامعة ناتال في جنوب أفريقيا. و تنظم ورشة عمل في كل من عواصم هذه الـــدول لتجميع الباحثين والمهتمين من كافة بلدان الإقليم لتداول الأفكار والمناقشة، وكانـــت ورشـــة القاهرة في ٢٧ و ٢٨ فبراير إحدى هذه الورشات. ومن هنا فقد رأيـــنا أن تعميم الفائدة ووصل قراء العربية بما يدور من نقاش على مستوى القارة حـــول هذه القضية الهامة، يقتضي أن تنشر أعمال ورشة العمل كاملة، كجهد أولى لتحفيز الحوار والتواصل على مستوى القارة.

وتوفـــيرا لجهـــد القارئ، ولتركيز الاستفادة من مخرجات الورشة، فقد فضلنا تنظيم الكتاب بصورة قد تختلف قليلا عن خط سير أعمال ورشة العمل الذي ننشر جدولـــه كاملا في نهاية الكتاب. وقد فضلنا تقسيم الكتاب إلى ثلاثة أقسام، يجمع كل قســـم المواد ذات الصلة معا، مع عرض كثيف للمناقشات التي دارت طوال الندوة مصـــنف وفقـــا للأفكـــار الرئيسية المتداولة. وعلى هذا ينقسم الكتاب إلى قسم أول يجمـــع الورقـــة الرئيســـية التى كتبها أ. د. حمدى عبد الرحمن والمداخلات. ويليه

القســم الثاني الذي يشمل التعقيبات التي قدمها المشاركون، والتي أعدوها سلفا قبل انعقــاد ورشــة العمل بعد الاطلاع على الورقة الأساسية والمداخلات، إلى جانب عــرض المناقشــات التي تداعت في ورشة العمل. و يتناول القسم الثالث والأخير موضــوع البرنامج الدراسي ومنح درجات علمية في مستوى الدراسات العليا حول المجتمع المدني والتكامل الأفريقي.

وأخــيرا نــرجو أن يحقــق هذا الكتاب بعض الفائدة المرجوة له. ونتمنى أن يتواصــل مع الجهود السابقة المبذولة في سبيل تطوير مجتمعاتنا الأفريقية وتحقيق مســتويات مــن الــتكامل والتضامن بينها. ونطمح في ذات الوقت أن يكون فاتحة وحافزا لمستويات أعلى ومراحل تالية على السبيل نفسه.

المحــرران

القسم الأول

ورقة العمل الرئيسية والمداخلات

الفصل الأول
ورقة العمل الأساسية

المجتمع المدنى والتكامل فى أفريقيا رؤية من الشمال الأفريقى

د. حمدي عبد الرحمن*

مقـــدمــــة:

لعل مفهوم المجتمع المدني يعد واحدا من أبرز المفاهيم التي يقوم عليها الجدل الفكــري والسياسي المعاصر في العالمين العربي والأفريقي. وعلى الرغم من ذلك فإن المفهوم لم يتم التعاطي معه أفريقيا بشكل ملائم سواء من جانب المدافعين عنه والمبشرين به أو المشككين فيه الذين يتوجسون منه خيفة بحسبانه نتاج خبرة وواقع حضـــاري مغايـــر. ولـــم يقــف الأمر عند هذا الحد، بل إنه أسيء استخدام مفهوم المجــتمع المدني من أجل تحقيق غايات سياسية، فالدولة في الشمال الأفريقي مثلا ربمـــا لجأت إليه بحجة محاربة جماعات الإسلام السياسي وإقصائها سياسيا. وفي المقابل فإن حركات المعارضة والاحتجاج السياسي العربية تجد في مفهوم المجتمع المدني ملاذا راسخا لمواجهة استبداد الدولة وتسلط نظامها .

ولا شك أن وظيفية الاستخدام لمفهوم المجتمع المدني أدت إلى عدم تبلور فكر سياســـي نـــاجح صالح لقيادة مسيرة النهضة العربية والأفريقية[1]. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى عدد من الملاحظات المهمة قبل دراسة الأدوار والتفاعلات التي يقـــوم بهـــا المجتمع المدني في مسيرة التكامل الإقليمي الأفريقي وذلك على النحو التالي:

أولا: إن البحـــث فـــي ســـيرة مفهوم المجتمع المدني تؤكد على أنه وليد بيئة تاريخـــية واجتماعية محددة. فهو لم ينشأ في فراغ ولم ينفك أبدا عن إطاره الفكري والاجتماعـــي. ففـــي فترة الميلاد الأولى أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر، أصبح مفهوم المجتمع المدني في أوروبا مرتبطا بمفهوم القانون والعقد الاجتماعي،

---

* (أستاذ العلوم السياسية ورئيس البرنامج المصري بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة)

فقد تم نقل السياسة من الميدان الديني والعــــرفي إلى الاجتماعي، وهذا هو أصل الانتقال إلى الحداثة السياسية كما يقول برهان غليون[٢] .

ويطــرح الفكــر السياســي للقرن التاسع عشر استخداما آخر لمفهوم المجتمع المدني ولاسيما من خلال إسهامات هيجل وماركس. على أن المفـــكر الإيطـــالي أنطونـــيو جرامشـــي (١٨٩١-١٩٣٧) يعــد أكثر مفكر أوروبي أثر على استخدام المفهـــوم، فالمجـــتمع المدنـــي عـــنده هو مجموعة من البنى الفوقية مثل النقابات والجمعيات والأحزاب ووسائل الإعلام والكنائس[٣].

ولـــيس بخـــاف أن الاســـتخدام السائد اليوم للمجتمع المدني ينطلق من تراث جرامشـــي بعـــد تنقيـــته مـــن نكهته الماركسية. فلم يحتفظ المفهوم اليوم إلا بفكرة المـــنظمات والهيـــئات الاجتماعية الخاصة التي تعمل إلى جانب الدولة على تنظيم المجتمع وتحقيق الاتساق فيه.

ثانيا: إن رفض بعض الدارسين لمفهوم المجتمع المدني باعتباره مفهوما غريبا دخـــيلا علينـــا يعـــيد إلـــى الذاكرة قصة السيد جوردان Jordan في ملهاة موليير Moliere الشـــهيرة البرجوازي النبيل Bourgeois gintelhomme. فقد ضحك المســـيو جـــوردان من معلمه حينما صنف له الأدب إلى شعر ونثر، فما لا يندرج تحت الشعر فهو نثر. فقد أدرك عندها أنه يتحدث طيلة حياته نثرا وهو لا يدري... هكـــذا حالـــنا ونحـــن نتعامل مع خبرة التجمعات والتنظيمات المهنية والاجتماعية والثقافـــية وحـــتى السياســـية "غير الحكومية" ومنذ فترة ما قبل الاستعمار الغربي لبلادنا [٤].

لا مراء في أن التكوينات الأولى للمجتمع المدني موجودة في العمق التاريخي للشـــمال الأفريقي. فقد انتظمت المدينة العربية الإسلامية منذ البداية على أساس من الـــتوازن بين مؤسسات الدولة التي يمثلها الوالي والقاضي والمحتسب والتنظيمات "المدنـــية" الموازيـــة لهـــا والتي يمثلها التنظيم الحرفي والتجاري والديني. كما أن مؤسســـة الوقـــف تمـــثل في الخبرة الإسلامية الأفريقية نموذجا لحصانة واستقلال المجـــتمع المدني في مواجهة الدولة. وفي المقابل فإن خبرة النظم السياسية التقليدية فـــي أفريقـــيا تؤكـــد اعترافها بدور المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار. فقد شـــهدت بعض المجتمعات الأفريقية نظما توافقية consensual ترتكز على آليات التشـــاور والمشـــاركة الجماهـــيرية فـــي صنع القرارات الكبرى. وتشمل الأمثلة الواضحة في هذا السياق جماعات البانتو في الجنوب الأفريقي[٥].

ثالـــثاً: يمكـــن أن يـــؤدي تطـــور تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني على المســـتويين القطـــري والإقليمي في أفريقيا إلى توفير قاعدة بنيوية لتحقيق التكامل على كافة المستويات(٦)، فقضايا النهضة الأفريقية والمبادرات التنموية المتعددة لابد وأن تنـــبع مـــن التنظيمات المدنية. فالرؤية الفوقية التي ميزت الدولة الاستعمارية وحتى ما بعد الاستعمارية في أفريقيا لم تعد صالحة في عصر العولمة الذي يعطي المجـــال واســـعا أمام تمثيل المصالح الخاصة التي تتجاوز كلا من العائلة والدولة. وعلـــيه فـــإن الســـؤال البحثي الذي نثيره هنا يتمثل في إشكالية العلاقة الجدلية بين تطـــور المجتمع المدني وتحقيق التكامل الإقليمي والقاري في أفريقيا. ويطرح ذلك مســـألة الأدوار والتفاعلات بين المجتمع المدني والدولة من جهة والواقع الإقليمي والدولي من جهة أخرى.

واســـتنادا إلـــى ما سبق فإن المقولة الأساسية التى نطرحها هنا تتمثل فى أن وجود مجتمع مدني حقيقي يتمتع بالاستقلال عن كل من الدولة والعائلة ويقوم على فكرة المدنية والتسامح، يؤدي إلى تعميق التكامل على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. وعليه فسوف نقسم هذه الدراسة المفاهيمية على النحو التالي*:

أولا: إشكالية تعريف المجتمع المدني في أفريقيا.
ثانيا: الدولة والمجتمع المدني.
ثالثا: الأدوار والتفاعلات على المستوى الإقليمي.
رابعا: نحو تفعيل المجتمع المدني ودوره التكاملي.
خامسا: نحو تطوير برنامج دراسي عن التكامل الأفريقي.

أولا: إشكالية تعريف المجتمع المدني أفريقيا وعربيا

المتتـــبع للفكر العربي الحديث يلاحظ أن مفهوم المجتمع المدني بدأ يحتل جانبا كبيرا من العقل العربي منذ بداية أعوام التسعينيات. إذ كان الشائع قبل ذلك التاريخ

---

*لقـــد اقترحـــت هـــذه المحـــاور الخمسة من قبل إدارة برنامج المجتمع المدنى والتكامل الأفريقـــي على أن تغطيها الأوراق المفاهيمية الأربعة. وتكون موضوعا للنقاش العام فى ورش العمـــل الـــتى تعقد فى الأقاليم الأفريقية المختلفة. وعليه فإن الهدف الرئيسى لهذه الورقـــة المفاهيمية هو إثارة النقاش والاهتمام بقضايا المجتمع المدنى ودوره التكاملى فى أفريقيا.

هــو دراســة الدولــة والمجتمع في الوطن العربي ككل أو في بعض أقطاره دون إضــافة وصــف "المدنــي" للمجتمع. ويلاحظ أن أيا من هذه الدراسات الكبرى لم تنشــغل بقضية التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني ومدى انطباقه على الواقع العربــي[٧]. وقــد ارتــبط ظهــور المفهوم في الخبرة الأفريقية كذلك، وفي نفس التوقيــت، بالجدل الفكري حول دور الدولة وقضية التحول الديمقراطي في أفريقيا. حينــئذ ظهر المجتمع المدني الأفريقي كمفهوم تحليلي بديل للإطار التحليلي الضيق الذي دار حول مركزية الدولة الأفريقية.[٨]

لكن السؤال الذي يطرح نفسه يدور حول الأسباب والدوافع التي أدت إلى هذا الظهور المكثف لمفهوم المجتمع المدني على الساحتين العربية والأفريقية في العقد الأخير من القرن العشرين، ونستطيع أن نشير إلى أربعة أنواع من الدوافع مسئولة بشكل أو بآخر عن شيوع استخدام مفهوم المجتمع المدني وذلك على النحو التالي:

اعتبارات الموضة الفكرية:

مــن الملاحظ أن طائفة كبيرة من المثقفين العرب والأفارقة ارتبطت أجندتهم الفكرية بما هو سائد في الغرب. وعليه فإن شيوع مفهوم معين في الغرب يجد آذانا صاغية عندنا. فإذا تحدث الغرب عن المشروع الحداثي وبناء الدولة القومية أصبح ذلــك في قائمة أولوياتنا الفكرية. أما إذا انتقل الحديث إلى العولمة والنظام العالمي الجديــد فــإن العولمة تصبح المفهوم السحري الذي يمثل محور الجدل الفكري في جمــيع المناسبات التي يتحدث فيها مفكرونا ومثقفونا. وهكذا الحال بالنسبة لمفهوم المجــتمع المدنــي. وإذا كان التساؤل الذي طرحه عدد من مفكرينا من قبل حول إمكانــية تطبيق الاشتراكية في بلد متخلف فإن التساؤل الأجدر بالتدبر والتأمل الآن هــو حــول إمكانية تطبيق الليبرالية الجديدة في بلد متخلف، وذلك على حد تعبير محمد عابد الجابري؟!

ويمكن التمييز في إطار هذا الخط الليبرالي الجديد الداعي إلى المجتمع المدني بين اتجاهين:[٩]

أولهما: اتجاه السير في ركاب الرأسمالية المعولمة ومحاولة تبني أيديولوجياتها على الرغم من القول بنهاية كل الأيديولوجيات. ولعل ذلك يفسر لنا العلاقة الوشيجة بيــن المؤسســات العلمية المعولمة في دول المراكز المتقدمة وبين بعض "المراكز" التابعة والطرفية عندنا.

ثانيا: اتجاه الوقوف في وجه النظم التسلطية العربية والأفريقية ومحاولة إيجاد "توازن" بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

اعتبارات تراجع الدولة:

لـــيس بعجيـــب أن تشهد الدولة العربية والأفريقية تراجعا متزامنا في دورها التنموي بنهاية التسعينيات. فقد كانت هذه الدولة تقوم بدور محوري ومركزي وفقا لمفهـــوم الدولـــة التنموية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات في المنطقة العربية، وخـــلال الســـتينيات والســـبعينيات فـــي المنطقة الأفريقية. بيد أن مسيرة الأحداث السياســـية والاقتصـــادية والاجتماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي أدت إلى تخلـــي الدولـــة عـــن العديد من وظائفها التي كانت تقوم بها من قبل. دفع ذلك إلى ظهـــور مؤسســـات وتنظـــيمات المجتمع المدني لملء الفراغ الذي تركته الدولة. ويلاحـــظ أن هـــذا الظهور للمجتمع المدني ارتبط بالمطالبة بإضعاف الدولة تحت شعار "دولة أقل مجتمع أقوى" less state more society وعلى سبيل المثال فإن "words" فـــي دراســـة له عام ١٩٩٢ أكد على شيوع مفهوم "المجتمع المدني" في الدراسات الأفريقية المعاصرة. ويعكس ذلك توقع ظهور أنماط جديدة من المشاركة السياسية خارج هياكل الدولة الأفريقية الرسمية[١٠].

ومن المفارقات أن تصدر أيضا في نفس العام (١٩٩٢) أول دراسة كبرى عن "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية" وهي أعمال ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، وحررها سعد الدين إبراهيم الذي قـــام هـــو نفسه بإصدار كتاب عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربـــي عـــام ١٩٩٣. بل ويبرز اسم سعد الدين إبراهيم مرتبطا بتطور المجتمع المدني في الوطن العربي.[١١]

اعتبارات دولية

ثمـــة مجموعـــة مـــن التطورات على الصعيد العالمي أسهمت في بروز قوى المجـــتمع المدني. فالتغيرات السياسية والاقتصادية التي عصفت بمعظم دول العالم وأدت إلى تبني صيغ ليبرالية جديدة دفعت ببعض الدارسين إلى وصف هذه العملية بأنها "عولمة الديمقراطية"[١٣]. ويربط بعض الدارسين بين هذه التغيرات والمؤثرات الدولـــية مثل سقوط الشيوعية والضغوط التي تمارسها القوى الأجنبية المانحة وبين

ظهــور وتطــور المجــتمع المدني الأفريقي. ويرى كثير من المثقفين في الغرب، والمانحيــن كذلك، أن دعم وتقوية مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني في مختلف أرجاء المعمورة يساعد على نشر قيم الليبرالية والديمقراطية.

وعلــى صــعيد آخر فقد أسهمت المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدتها الأمم المــتحدة مثل مؤتمر الأرض عام ١٩٩٠ في ريو، ومؤتمر حقوق الإنسان في فيينا عــام ١٩٩٣، ومؤتمر السكان في القاهرة ١٩٩٤ ومؤتمر المرأة في بكين ١٩٩٥، أســهمت هــذه المؤتمرات في إفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني، حيث كانــت تدعــي وفــود هــذه المنظمات للحضور والمشاركة قبل اجتماعات الوفود الرســمية. وربما أسهم ذلك في ظهور شبكة من قوى المجتمع المدني على الصعيد العالمــي. حيــث بــات الآن الحديث عن المجتمع المدني العالمي مرتبطا بالأجندة البحثية الكبرى "المعولمة".

دوافع تحليلية وأكاديمية

يمكــن القول بأن نفرا غير قليل من الباحثين والمفكرين العرب والأفارقة ذوي المــيول المناهضــة لــتغول العولمة الإمبريالية قد رأى في مفهوم المجتمع المدني فرصــة لدراسة قضايا وموضوعات جديدة، بعد أن تركز كل اهتمامهم في السابق علــى الدولــة وتطورها. وعليه فإن التقاليد البحثية هنا تنظر إلى المجتمع المدني باعتــباره إطــارا تحليليا لتأثير علاقة جديدة بينه وبين الدولة بما يؤدي إلى تحقيق النهضــة على المستويات كافة. فالدولة والمجتمع المدني مكملان لبعضهما البعض ويعــترفان بشرعية كل منهما[١٤]. وبالتالي تصبح المعادلة الجديدة هي "دولة قوية ومجــتمع قــوي" more state, more society، واستنادا إلى هذا التوجه تصبح الأســئلة البحثية متمثلة في الآتي: هل المجتمع المدني في أفريقيا يختلف عن نظيره فــي الديمقراطــيات الليبرالــية؟ ومــن باســتطاعته أن يوقف الدولة عند حدودها المشــروعة؟ ولماذا يصعب على المجتمع المدني الأفريقي أن ينفذ إلى الدولة ليقف في وجهها إن هي استبدت وخرجت عن إطار وظيفتها التعاقدية؟.

نحو تعريف المجتمع المدني في الخبرتين العربية والأفريقية

مــن الواضح أن اتجاهات تعريف المجتمع المدني في أفريقيا والوطن العربي قــد تأثــرت بالــرؤية التقلــيدية الضــيقة والتي تستند إلى وجهة النظر التوكفيلية

tocquevillian بشـــأن المفهوم، وربما يعد شميتر Schmitter أوضح من عبر عن هذا الاتجاه. إذ إنه يعرف المجتمع المدني على النحو التالي:

نظام أو مجموعة من الجماعات الوسيطة المنظمة ذاتيا والتي :

(١) تتمـــتع باستقلال نسبي عن كل من السلطات العامة ووحدات الإنتاج الخاصة، أي العائلات والمشروعات.

(٢) كما أنها قادرة على اتخاذ أنشطة جماعية للتعبير والدفاع عن رغباتها ومصالحها.

(٣) لا تســـعى إلى أن تحل محل أجهزة الدولة أو أن تقبل مسئولية تولي مهام الحكم بشكل عام.

(٤) تقـــبل العمل في ظل قواعد محددة سلفا ذات طبيعة مدنية، تؤكد على الاحترام المتبادل.[١٥]

كمـــا أن ســـعد الديـــن إبراهيم يسير في نفس الاتجاه حيث يعرف المجتمع المدني بأنه:

"كل التنظيمات غير الحكومية وغير الإرثية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولـــة وتنشأ بالإرادة الحرة لأصحابها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مشـــاعر جماعـــية ملـــتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتـــراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف"[١٦]. وليس بخاف أن هذا التعريف الضيق لمفهوم المجـــتمـــع المدنـــي قـــد خضـــع لمراجعات نقدية عديدة على أيدي كتاب غربيين وأفارقـــة[١٧]. وعلـــى ســـبيل المثال فإن Ekeh قد حذر من مخاطر محاولات نقل المفهـــوم بمدلولاتـــه الغربية إلى السياق الأفريقي المعاصر. كما أن خبرة الشمال الأفريقـــي ذاخـــرة بالأدبيات النقدية للمفهوم، سواء من منظور إسلامي أو يساري علماني. وجميع هذه الرؤى النقدية تطالب بأن يتم التوسع في المفهوم ليشمل أشكالا حضـــارية مـــتمايزة فـــي الخبرتين الأفريقية والإسلامية. لم تتخذ بالضرورة شكل أحـــزاب سياســـية أو نقابات أو جمعيات، وذلك بحكم تفاعلاتها الخاصة فضلا عن خصوصية الظروف التي تحيط بها.

ومـــن الجلـــي أن الفهـــم التقليدي للمجتمع المدني ينطوي على منطلق انتقائي واستبعادي في آن واحد. فقد توصل كثير من الباحثين إلى نتيجة مفادها عدم وجود مجـــتمع مدنـــي في الخبرتين العربية والأفريقية ومن ثم لا واقع له. على أن ذلك الاســـتنتاج لا يقتصر فقط على مفهوم المجتمع المدني، وإنما يمكن أن يمتد ليشمل

كافـــة المفاهـــيم المشـــتقة مـــن المرجعية الغربية، على أن هذه الفوضى المرتبطة باســـتخدام المفهوم تمتد لتشمل الأدبيات الغربية نفسها، فثمة عدم اتفاق واضح حول ماهـــية المفهـــوم اللهـــم إلا كونه فضاء عاما بين كل من العائلة والدولة. وتختلف الـــنظريات الغربـــية حـــول أي العناصر التي تتجاوز العائلة أو المشروع الخاص وتشكل في حقيقة الأمر المجتمع المدني.

تحديد المفهوم أفريقيا:

لقد حاول نفر غير قليل من الكتاب إعادة النظر في مفهوم المجتمع المدني من خـــلال تفريغه من بعض مضامينه المعيارية والقيمية، حتى يمكن المضي به قدما ليشمل الجماعات القيمية والإثنية وغيرها من أنماط الحياة السياسية التي عادة ما تم التغاضي عنها أو تمت الإشارة إليها على استحياء في الأدبيات المختلفة. وعليه فقد اقـــترح بعضهم ضرورة استخدام مفهوم المجتمع المدني لتحقيق فهم أفضل لعلاقة الدولة بالمجتمع في ظل الخصوصيات التاريخية والحضارية لهذه المجتمعات.

ويتمثل التحدي الذي يواجه الدارسين للواقع الأفريقي في كيفية تحقيق المواءمة بيـــن السيرة الغربية للمصطلح وبين نجاعته التحليلية، بحيث يصبح أداة مهمة لفهم الحـــياة الجماعية والنقابية التي تشهدها المجتمعات الأفريقية المعاصرة. وهنا يذهب (Orvis) إلى القول بأن المجتمع المدني يمثل ببساطة أي "فضاء عام يشمل أنشطة جماعـــية مســـتقلة ســـواء كانـــت رسمية أو غير رسمية ويعترف في ذات الوقت بشـــرعية وجـــود الدولة"[١٨]. ومن الواضح أن مثل هذا التعريف يوسع من نطاق المجـــتمع المدني ليشمل العديد من الأنشطة السياسية القديمة منها والحديثة، كما أنه يتقاطع بشكل أو بآخر مع التقاليد الغربية للمفهوم.

إن مفهوم جماعية النشاط يشمل كل التنظيمات التي تشترك فيها أكثر من أسرة أو مشـــروع واحد سواء كان ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي وسواء انغمست في نشاط سياسي واع أو لم تشترك . على أن التعريف لم يحدد أي المنظمات الرسمية وأي الـــروابط غـــير الرسمية يمكن إدراجها في المجتمع المدني. وربما تكون قد تركـــت بحســـبانها مسألة بحثية. ومن جهة أخرى ينبغي أن يتمتع المجتمع المدني بصفة الاستقلال عن الدولة وذلك بشكل يجعل الأخيرة لا تتحكم في أو تسيطر على أنشـــطة وتنظـــيمات المجتمع المدني. غير أن ذلك الاستقلال لا يمنع من اعتراف المجـــتمع المدنـــي بشـــرعية الدولـــة وبأنه ليس بديلا لها، بل إنه قد يكمل بعض

أدوارها. ويجادل أورفيس بأن الجماعات الإثنية وشبكات القائد والأتباع patron-client يمكـن أن تكون مكونا رئيسيا ومهما في المجتمع المدني الأفريقي. صحيح أنهـا لا تقـوم علـى المعايير الديمقراطية بمفهومها الغربي، لكنها تتمتع بقدر من الاسـتقلالية عـن الدولـة، فضـلا عن ذلك فهي توفر وسائل المشاركة السياسية والمسـاءلة. إنـه يمكن تعبئة كثير من الأتباع لتحقيق غايات سياسية معينة . وتعد الطـرق الصـوفية في السنغال مثالا واضحا لشبكة القائد /الأتباع حيث تدخل في مطالبات مع الدولة من أجل تحقيق مصالح جماعية. وتعتمد الدولة في المقابل على هـذه الطـرق مـن أجل الحصول على التأييد السياسي في المناطق الريفية، وذلك بالرغم من علمانية النخبة الحاكمة ومحاولاتها الوصول إلى مصادر التأييد السياسي مباشـرة دون وسـيط. ولا شـك أن الطقـوس الدينية التي تحافظ على التماسك المـؤسسـي والتنـظيمـي للطرق الصوفية تضمن في جانب آخر ولاء المنتمين إليها. (١٩)

وفي كثير من المناطق الأفريقية تطرح الجمعيات الإثنية نموذجا آخر للتطبيق الأفريقـي للمجـتمع المدني. فهذه التنظيمات ذات طابع جماعي وتحظى بقدر من الاستقلال عن الدولة. فهي تسعى غالبا إلى تحقيق مصالح جماعية ومن ذلك إنشاء وتمويـل مشروعات تنموية محلية مثل المدارس والمراكز الصحية، بالإضافة إلى التعبير عن المصالح المحلية في مواجهة الدولة.

وفي بعض الحالات يمكن النظر إلى السلطات التقليدية الجديدة باعتبارها جزءا مـن المجـتمع المدنـي في مواجهة الدولة الحديثة. ولنتذكر بهذا الخصوص دور مجالس كبار السن في كينيا والصومال وغيرها من المناطق.

ثانيا: الدولة والمجتمع: إشكاليات التطور وجدلية العلاقة:

مـن الملاحـظ أن الجـدل الفكري والنظري المرتبط بقضايا التنمية والتطور الاجتماعي فى الشمال الأفريقى قد انطلق بصفة أساسية من منظور الدولة (state centered)، واعـتمد على المداخل النظرية المرتبطة بهذا المنظور مثل "التسلطية البيروقراطـية"، و"الاسـتبداد الشرقى"، و"نمط الإنتاج الآسيوي" وهلم جرا. ولفترة ليسـت بالقصيرة ظهرت الدولة قوية وكأنها حققت الانتصار الكاسح على المجتمع حيـث بسـطت سـلطانها عليه من خلال مجموعة من الأدوات على رأسها هيمنة المؤسسة العسكرية ، وتسلط الأنظمة الأمنية والاستخباراتية ومركزية الاقتصاد.

ليس بخاف فى هذا السياق أن معظم التحولات الكبرى والتغيرات الهيكلية التى شـــهدها المجتمع المصري من ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ هى بالأساس تحولات فوقية مـــن أعلـــى الهـــرم السياسى، وليست تعبيرا عن الحركات الاجتماعية العريضة. يصـــدق ذلك على قرار التحول إلى التعددية السياسية المقيدة فى العهد الساداتى أو السياســـات الليبرالـــية المشروطة فى عهد مبارك. فنمط التحول الذي تقوده الدولة للـــتحكم فـــيه يـــتفق ونمط الثقافة السائدة التى تحدث عنها جمال حمدان فى إطار منظومة الفرعونية السياسية. فالحاكم أو رأس الدولة فى مصر يتمتع دوما بسلطات واســـعة تصـــل حد التقديس. فلا يزال النظام السياسى يتمحور حول شخص رئيس الجمهوريـــة. ولا عجب فى ذلك فالإطار الدستوري والقانوني للدولة المصرية منذ عام ١٩٧١ يكرس هذه الوضعية(٢٠).

ويســـتخدم أهل المغرب اصطلاح "المخزن" للتعبير عن الدور المهيمن لسلطة الدولـــة فـــى مواجهـــة المجتمع الخاضع. وأصل المفهوم المخزنى هو التعبير عن الفضـــاء المكانى الذي تحفظ فيه الضرائب العينية. وتطور المفهوم بعد ذلك ليعبر عـــن "نظام مخزن " بحيث يشمل كل من يخضع لسلطة الدولة المركزية ويعترف فـــى الوقـــت ذاتـــه بشرعية النخبة الحاكمة التى تسيطر على المخزن. أما القبائل والجماعات التى رفضت الرضوخ لنظام الضريبة المفروض من قبل "المخزن" وإن اعترفـــت بشرعية النظام ، ولو من الناحية الرمزية فإنها اندرجت فى سياق فضاء آخـــر هو المفهوم المغاربي "أرض سيبا" أي تلك المتمردة والخارجة عن منظومة المخزن الحاكمة.(٢١)

لـــيس بعجيب إذن أن تكرس كل من ثقافة الفرعونية السياسية ونظام المخزن مـــن وضـــعية الدولة المستبدة والمهيمنة فى مواجهة المجتمع الضعيف والخاضع والـــذي يحتاج إلى موجة من "التحرر الثانى" قياسا على "التحرر الأول" من العهد الأستعماري. واللافت للنظر أن التحولات عن نمط التسلطية البيروقراطية فى دول مـــثل مصـــر والجزائـــر وتونس قادتها على استحياء النخب الحاكمة وفق شروط وضوابط "فوقية" . وعليه فإن قضية التداول السلمى للسلطة ليست محل اتفاق عام، بـــل إنهـــا فى الحالة المصرية أقرب ما تكون إلى الأحاجى والألغاز حيث يكتنفها الغمـــوض وعدم الوضوح ولاسيما بعد التعديل الدستوري الذي جعل رئيس الدولة من الناحية الواقعية رئيسا مدى الحياة.

وســـوف نحاول في الجزء التالي الوقوف على حالة العلاقة الجدلية بين الدولة وتنظيمات المجتمع المدني في بعض دول الشمال الأفريقي وذلك على النحو التالي:

(١)الدولة والمجتمع المدني في مصر:

ربما تعكس الخبرة المصرية في المسيرة الطويلة لتطور المجتمع المدني والتي تتعدى مائتي عام تميزا واضحا في مواجهة الخبرات العربية والأفريقية الأخرى . فقـد شهدت مصر أول ولادة حقيقية لتنظيمات المجتمع المدني بمعناه الحديث عام ١٨٢١ . ويمكن متابعة هذه المسيرة من خلال المراحل الخمس الآتية: [٢٢]

***المرحلة الأولى: (الولادة الأولى ١٨٢١-١٨٨١):**

إن التغـيرات التي صاحبت مشروع الحداثة المصري في أوائل القرن التاسع عشـر أسهمت في الولادة الأولى للمجتمع المدني المصري . فالتوسع الذي أحدثه محمـد على في نظام التعليم، بالإضافة إلى ظهور برجوازية وطنية أسهم في خلق طـبقة عاملة وطبقة وسطى مهنية . كان طبيعيا أن تطالب هذه الطبقات بحقها في الـتجمع والتعبـير عن مصالحها. وتكونت بالفعل بعض التنظيمات المهنية المعبرة عـن الطـبقة الوسطى الجديدة في مصر. على أن هذه المرحلة التأسيسية للمجتمع المدنـي الحديث في مصر لم تشهد اصطداما بالدولة، وإنما كانت تشمل تكاملا في الوظائف، بل إن بعض المؤسسين كانوا من كبار موظفي الدولة أو العائلة المالكة الذين سافروا إلى الخارج في أوروبا وحاولوا نقل التجربة الأوروبية إلى مصر.

***المرحلة الثانية: (المرحلة الاستعمارية ١٨٨٢-١٩٢٢):**

لقد تحول موقف منظمات المجتمع المدني في هذه المرحلة في مواجهة الدولة الأسـتعمارية إلـى الصدام، حيث سعت هذه التنظيمات إلى حماية حقوق ومصالح المواطنيـن المصـريين من سلطات الأحتلال. وعليه فقد تسارع ظهور التنظيمات التطوعية والحديثة، وكذلك ظهرت خلال هذه المرحلة الأتحادات العمالية (١٨٩٨) والحركة التعاونية (١٩٠٨) والأحزاب السياسية (١٩٠٧) وغرف التجارة (١٩١٠) والجمعيات المهنية (١٩١٢) والحركة النسوية (١٩١٩).

***المرحلة الثالثة: "المرحلة الليبرالية ١٩٢٢-١٩٥٢":**

تتـسـم هـذه المـرحلة التي أعقبت الاستقلال الاسمي لمصر بظهور دستور ١٩٢٣، والـذي كـان يعد وبحق وفقا لمعايير ذلك الوقت واحدا من أكثر الدساتير ليبرالية في العالم. فقد نص الدستور على مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية

بمـــا في ذلك حق التجمع والتعبير وهو ما جعل كلا من سلطات الاحتلال والقصر يعمـــلان قـــدر الطاقة على التخلص من هذا الدستور إما بوقف العمل به أو إلغائه جملة وتفصيلا.

وقـــد ازدهـــر المجـــتمع المدني في مصر خلال هذه المرحلة الليبرالية حيث شـــهدت البلاد أكثر من ٨٠صحيفة يومية، ومجلات أسبوعية وشهرية،سواء باللغة العربـــية أو اللغـــات الأوروبـــية الأخـــرى. وقد تركز الجدل الذي انخرطت فيه مؤسســـات المجـــتمع المدنـــي خلال تلك المرحلة في المطالبة بمزيد من الشفافية والمحاســـبة ونـــزاهة الانتخابات والتأكيد على الحقوق القانونية للاتحادات العمالية. وقـــد انتهت هذه المرحلة بتدخل الجيش في ٢٣يوليو ١٩٥٢ لتبدأ مرحلة جديدة في تطور كل من الدولة والمجتمع المدني في مصر.

***المرحلة الرابعة: "المرحلة الناصرية ١٩٥٢-١٩٧٠"**

اتســـمت هـــذه المرحلة بتركيز السلطة وتوسع دور الدولة التي استطاعت أن تفـــرض ســـيطرتها على مؤسسات المجتمع المدني. وقد شهدت هذه الفترة صدور ســـتة دســـاتير وإعلانـــات وتعديـــلات دستورية صدرت جميعها بموجب مراسيم جمهورية باستثناء دستور ١٩٥٦ الذي أجرى عليه استفتاء شعبي، وقد أسهمت تلك الدســـاتير فـــي تكـــريس ظاهرة تركيز السلطة وشخصيتها في أيدي نخبة حاكمة محـــدودة بـــزعامة عبد الناصر. واتضح ذلك جليا من عدم التوازن بين السلطات حيث تغولت السلطة التنفيذية في مواجهة السلطتين التشريعية والقضائية.

وباختصـــار فـــإن الدولة الناصرية احتوت تنظيمات المجتمع المدني وذلك من خـــلال تطوير نظام كوربوراتي شعبوي. فقد تم احتواء الحركة العمالية والسيطرة علـــيها مـــن خلال مجموعة من الأدوات والسياسات، مثل إنشاء نظام نقابي موحد للحـــركة العمالـــية. فقد فرض القانون نقابة واحدة للعاملين في مجال واحد، وحرم بذلك التعددية النقابية داخل الحركة العمالية. بالإضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء الاتحاد العـــام لعمـــال مصـــر لفرض الرقابة والسيطرة على أنشطة النقابات العمالية. وقد امـــتدت ســـيطرة الدولة على العمل الأهلي في مصر بإصدار قانون لتنظيم العمل الأهلي فى ١٩٦٤. وطبقا لهذا القانون أضحى من حق السلطات الإدارية المختصة رفـــض الترخيص لأي جماعة أهلية تطوعية أو حلها أو دمجها في منظمة أخرى دون إذن قضـــائي. ولم تكن الحركات الطلابية والتنظيمات النسوية أحسن حالا من

التنظـيمات المدنـية الأخـرى، حيـث إنها خضعت هي الأخرى لسيطرة الدولة الشعبوية.

***المرحلة الخامسة: "الولادة الثانية ١٩٧٤-"**

اتســمت هــذه المرحلة بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والعودة إلى اقتصاد الســوق ونظـــام التعدد الحزبي. ورغم أن قرار التحول نحو التعددية الحزبية كان قــرارا فوقــيا اتخــذه الرئــيس السادات، فإنه عكس مطالب شعبية من قبل قوى اجتماعية عديدة. ويمكن القول إن هذه المرحلة شهدت ولادة متعثرة ثانية لمؤسسات المجتمع المدني المصري ونموا بطيئا لها. فقد تمتعت هذه التنظيمات بقدر أكبر من حــرية الحــركة فــي ظــل سياسات التعددية التي انتهجها السادات. الأ أن الدولة اســتمرت علــى نهجها في احتواء ومحاصرة تنظيمات المجتمع المدني من خلال العديد من الأدوات والوسائل.

خريطة تنظيم المجتمع المدني في مصر:

فـــــي نهاية عام ١٩٩٨ وصل عدد منظمات المجتمع المدني في مصر نحو (٢٧٠٠٠) وهـــو ما يعني منظمة واحدة لكل ٢٣٠٠ شخص وقد بلغت عضوية هـذه المـنظمات حوالــي (٢٣) ملـيون فرد. بيد أن الاعتماد على مجرد الأرقام الصــماء ربمــا لا يجدي نفعا في فهم واقع علاقة الدولة بالمجتمع في مصر، فثمة تداخل في العضوية بين أكثر من منظمة فضلا عن أن فعالية الكثير من المنظمات القائمـــة ربمـــا على الورق فقط (انظر جدول رقم١) يدفع ذلك إلى ضرورة تحليل طبــيعة الــتمايزات والتأثيرات المختلفة لمنظمات المجتمع المدني في مصر وذلك على النحو التالي:

تنظيمات المجتمع المدني في مصر
نهاية التسعينيات

نمط التنظيم	العدد	حجم العضوية
١-المنظمات التطوعية الخاصة	١٤٧٠٠	٤٢٥٠٠٠٠
جمعيات الرفاهة الاجتماعية	٦٦٨٢	٢٨٠٠٠٠٠
الجمعيات العلمية والثقافية	٤٣٠٦	٣٥٠٠٠٠
جمعيات تنمية المجتمع	٣٥٢١	١١٠٠٠٠٠
المؤسسات	١٩١	١٠٠٠٠
٢-النوادى	٦٠٢٠	٣٠٠٠٠٠
الاجتماعية	٩٣١	٥٠٠٠٠
الرياضية	١٠٧٩	٥٠٠٠٠
مراكز الشباب	٤٠١٠	٢٠٠٠٠٠
٣-التعاونيات	٥٦٠٠	١٢٥٠٠٠٠
المستهلكين	١٣٠٠	٦٥٠٠٠٠
الخدمات	١٨٠٠	٥٠٠٠٠
المنتجين	٢٩٠٠	١٠٠٠٠٠
٤-النقابات	٨٩	٧٠٣٠٠٠٠
*اتحادات عمالية	٢٣	٤٠٠٠٠٠٠
نقابات مهنية	٢٣	٣٠٠٠٠٠٠
جمعيات رجال الأعمال	٨	٢٥٠٠٠
الشركات المدنية	٣٥	٥٠٠٠
٥-الحركات الاجتماعية	١٣٨	٢٠٠٠٠٠
حقوق الإنسان	٣١	٥٠٠٠
المرأة والجندر	١٥	٦٠٠٠٠
البيئة	٣٤	١٠٠٠٠
أخرى	٥٨	٥٠٠٠٠
٦-الصحافة المستقلة	٣٣	
صحافة أحزاب المعارضة	١٤	٤٠٠٠٠٠
مستقلة	١٩	٤٠٠٠٠٠
٧-الأحزاب السياسية	١٤	٣٠٠٠٠٠٠

المصدر:

paper presented at the Zed international conference on civil society and governance in Cape Town, , February 18-21, 1999.
Civil Society and Governance in Egypt".“Saad Edin Ibrahim et al,

الدولة والأحزاب السياسية:

على الرغم من أن قرار الانتقال للتعددية الحزبية اتخذ في نوفمبر ١٩٧٦ فإن القانون المؤسسي له لم يصدر إلا في يوليو من العام التالي. وقد وضع هذا القانون والتعديلات الكثيرة التي أدخلت عليه عددا من الضوابط والقيود التي تحكم الحياة الحزبية في مصر. ومن ذلك عدم تعارض مبادئ وأهداف الحزب مع الشريعة الإسلامية ومبادئ ثورتي ٢٣يوليو١٩٥٢، و ١٥مايو ١٩٧١، والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديمقراطي. ومن الشروط التي وضعها القانون كذلك ضرورة أن يتميز برنامج كل حزب عن برامج الأحزاب الأخرى وأن يلتزم الحزب في مبادئه وبرامجه واختيار قيادته ومباشرته لأنشطته بأحكام القانون الخاصة بحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، وألا يقوم الحزب على أسس طائفية أو طبقية أو إثنية أو جغرافية. وعلى الرغم من أن العقد الأخير من القرن المنصرم شهد ظهور أحد عشر حزبا في مصر بحيث وصل إجمالي عدد الأحزاب السياسية إلى (١٧) حزبا فإن ذلك لا يعني وجود تعددية حزبية حقيقية.[٢٣]

وهنا تجدر الأشارة إلى الملاحظات التالية:

١-أسهمت لجنة الأحزاب السياسية وهي لجنة يغلب عليها الطابع الحكومي، إذ تتألف من رئيس مجلس الشورى وثلاثة وزراء وثلاثة قضاة، في عرقلة ظهور أحزاب حقيقية، إذ إنها لم تقبل أي طلب بإنشاء حزب جديد إلا في حالتين فقط هما حزب الأمة عام ١٩٨٣وحزب الوفاق الوطني عام ٢٠٠٠. وعليه فإن باقي الأحزاب التي ظهرت منذ عام ١٩٨٣ قد حصلت على أحكام قضائية ترخص لها ممارسة العمل السياسي. يشير ذلك إلى أن القضاء المصري قد أسهم بلا شك في تشكيل منظومة النظام الحزبي في مصر.

٢-يمثل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم "حزب الدولة"، وهو ما يجعله مهيمنا على النظام الحزبي مستفيدا من أمرين أولهما رئاسة رئيس الدولة له، وثانيهما التدخل بين الحزب وجهاز الدولة. وعليه فإن كثيرا من الدراسات تشير إليه باعتباره حزبا خانقا Smother Party [٢٤].

٣-أحزاب المعارضة الأخرى ضعيفة فلا يمارس تأثيرا سياسيا ولو محدودا الأ بعض منها يقل عن أصابع اليد الواحدة، أما باقي أحزاب المعارضة فإنها قد لا تعدو كونها حبرا على ورق. إن هذه الأحزاب الصغيرة قد لا تتعدى عضويتها ١٠٠-٤٠٠ عضو في دولة يصل عدد سكانها إلى سبعين مليونا.

٤-يعتمد كثير من أحزاب المعارضة على الدعم الحكومي أو على الصحف التي تصدرها، وهو الأمر الذي يفقدها كثيرا من المصداقية، بل والاستقلالية عن جهاز الدولة.

٥-يتركز الجدل الدائر بين الدولة وأحزاب المعارضة على جملة من المطالب التي تسعى إلى تحقيق الإصلاح السياسي من خلال: تعديل الدستور، وإلغاء العمل بقانون الطوارئ وغيره من القوانين المقيدة للحريات السياسية، وتخلي رئيس الدولة عن رئاسة الحزب الوطني، وهو ما يسهم في فك الاشتباك بين الدولة والحزب الحاكم حيث إن الصورة الشائعة هي دولة الحزب وحزب الدولة.

النقابات والجماعات المصلحية:

تشهد ساحة المجتمع المدني في مصر تنوعا في جماعات المصالح تتراوح ما بين النقابات المهنية والعمالية وجمعيات رجال الأعمال وبعض الشركات المدنية التي تعبر عن مصالح معينة. وقد بلغ عدد هذه الجماعات والتنظيمات نحو (٨٩) تمثل نحو سبعة ملايين عضو. على أن علاقة الدولة بهذه التنظيمات غير واضحة ومترددة، فهي في حالة النقابات العمالية تقوم على أساس نموذج التابع والمتبوع، حيث تفتقر هذه النقابات إلى استقلالية واضحة عن جهاز الدولة. وقد دفع ذلك بعض الدارسين إلى القول بأن "الاتحاد العام لنقابات عمال مصر" هو مجرد كيان تنظيمي تابع للدولة. ومع أن حق إضراب العمال مكفول في إطار النظم الديمقراطية فإن الدولة المصرية عادة ما تنتهج أسلوبا مخابراتيا وأمنيا في مواجهة أي نشاط إضرابي من جانب العمال الذين ضاقوا ذرعا بسياسات التكيف الهيكلي التي تطبقها الحكومة المصرية.

وفي حالة النقابات المهنية واجهت الدولة تحديا كبيرا بسبب تزايد نفوذ التيار الإسلامي على معظم هذه النقابات مثل الأطباء والمهندسين والمحامين، وهو ما يدفع بالسلطة الحاكمة إلى استخدام سيف التشريع وتعديل القانون المنظم لهذه النقابات بغية احتوائها وتخليصها من سيطرة الإسلاميين. ولعل ذلك يتضح بجلاء شديد من طريقة إصدار القانون رقم (١٠٠) لعام ١٩٩٣ الذي لم يستغرق إعداده وصدوره سوى ثلاثة أيام فقط .

وعلى الرغم من أن جمعيات رجال الأعمال محدودة من حيث العدد وحجم العضوية فإنها أصبحت ذات نفوذ وتأثير واضح في نهاية السبعينيات، وربما يعزى

ذلــك إلـــى الــتوجه الليبرالـــي للدولـــة المصرية الذي يأخذ بسياسات الخصخصة والليبرالـــية الاقتصادية. ولعل من أبرز هذه الجمعيات المجلس المصري الأمريكي الذي نشأ بمقتضى قرار جمهوري عام ١٩٧٥، وجمعية رجال الأعمال المصريين عام ١٩٧٧، واللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالإسكندرية عام ١٩٨٣، وجمعية مستثمري العاشر من رمضان عام ١٩٨٦، وجمعية مستثمري السادس من أكتوبر عــام ١٩٨٦. وتــرجع بعــض الدراســات قوة تأثير جمعيات رجال الأعمال في المجتمع المصري إلى الاعتبارات الآتية:

- عــدم اصطدامها مع الدولة بسبب توافق التوجهات السياسية والأيديولوجية التي تدور في إطار "برلة" الدولة والمجتمع.
- أن صـــغر حجــم جمعيات رجال الأعمال سواء من حيث عددها أو حجم العضوية فيها أدى إلى سهولة التنسيق فيما بينها وتوحيد جهودها في الدفاع عن مصالحها.
- ثمة تجانس في مصالح هذه الجمعيات، وهو ما يعني أن نسبة الاتفاق أعلى بكثير من الاختلاف والصراع فيما بينها.
- تتســم هــذه الجمعيات بدرجة عالية من الاستقلال عن الدولة ولاسيما فيما يــتعلق بحصانتها المالية نظرا للمراكز المالية والاجتماعية القوية التي يتمتع بها أعضاؤها.
- ترتــبط هذه الجمعيات بروابط خارجية تتعدى الإطار القانوني حيث تتمتع بعلاقات مع قوى وشبكات متعددة الجنسيات.

وربمـــا يرجع تأثير هذه الجمعيات القوي في مجال صنع السياسة الاقتصادية للدولة إلى ابتعادها عن القضايا السياسية الشائكة مثل موضوع الحقوق والحريات السياسية، وغيرها من موضوعات الإصلاح السياسي في مصر.

الدولة والجمعيات الأهلية:

علـــى الرغم من أن تاريخ ظهور الجمعيات الأهلية التطوعية في مصر يرجع إلـــى بدايات القرن التاسع عشر فإنها شهدت نموا واضحا خلال العقدين الماضيين. فقد بلغ عدد هذه الجمعيات عام ١٩٩٨ نحو (١٤٦٠٠) جمعية أهلية يغطي نشاطها المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية. وتطرح دراسة علاقة الدولة بهذه الجمعيات الأهلية أمرين هامين على النحو التالي:

أولهمـــا: أن الدولة منذ عام ١٩٦٤ تعمل جاهدة على بسط سيطرتها على هذه الجمعـيات وذلــك مـــن خـــلال إخضاعها إداريا ورقابيا لسلطات وزارة الشئون الاجتماعــية. فالقوانين القائمة تعطي الوزارة حق رفض تسجيل أي جمعية أو حل جمعــية قائمـــة. وهـــو الأمـــر الذي يبقى للدولة يدا طولى في تنظيم العمل الأهلي المصري.

ثانـــيهما: تعد الجمعيات ذات الطابع الإسلامي أو التي يسيطر عليها إسلاميون هي الأكثر فعالية ونشاطا مقارنة بباقي جمعيات العمل الأهلي الأخرى. ونظرا لعدم وجـــود قـــناة شـــرعية لتمثيل الحركات الإسلامية المصرية، فإن جماعات الإسلام السياســـي فـــي مصـــر لجـــأت إلـــى اختراق هذه الجمعيات الأهلية بهدف التعبئة والحصول على الدعم الشعبي.

ومن الواضح أن سبب اصطدام الدولة بالجمعيات الأهلية ومحاولتها غير مرة اســـتخدام الســـلاح التشريعي في مواجهتها ربما يعزى إلى الخوف من تزايد نشاط الإســـلاميين على هذه الجمعيات. فقد استغل التيار الإسلامي المكون الديني وتأثيره فـــي المجـــتمع المصري بحيث يسهل تعبئة وتجنيد الجماهير باسم الدين فضلا عن الحصـــانة المالية التي توفر التمويل اللازم لهذه الجمعيات (الإسلامية) وذلك قياسا على الجمعيات الأخرى التي تعاني شحا في الموارد.

الدولة ومنظمات الرأي والحركات الاجتماعية:

يمكـــن القـــول إجمـــالا إن أعوام الثمانينيات شهدت ظهورا متناميا لكثير من الجمعيات الحقوقية والحركات الاجتماعية في مصر نظرا للهامش الديمقراطي الذي ســـمح بـــه نظـــام الرئيس مبارك. وتشير بعض التقديرات إلى وجود ١٣٨ منظمة وحـــركة اجتماعـــية فـــي مصر تتراوح أنشطتها ما بين الدفاع عن حقوق الإنسان والبيـــئة وقضـــايا المرأة والقضايا الثقافية والتعليمية. وتظهر دراسة هذا النوع من التنظيمات المدنية في مصر الملامح الفارقة التالية:

أولهـــا: أن كثيرا من هذه التنظيمات الحقوقية والدفاعية عن قضايا معينة هي نخـــبوية الطابع ولا تعكس نبض الجماهير الحقيقية في المجتمع المصري، ولا أدل على ذلك من أن معظم هذه التنظيمات تتركز بالأساس في كل من القاهرة والجيزة.

ثانـــيا: استطاعت بعض هذه التنظيمات تحقيق الحصانة المالية في التمويل بما يحقـــق لهـــا الاســـتقلالية عن الدولة، غير أن تلك الحصانة اعتمدت على التمويل

الأجنبــي وهــو ما أضفى نوعا من الشك على عمل تلك المنظمات بحسبان تبعيتها لقوى وجهات أجنبية .

ثالــثا: أن علاقة الدولة بهذه التنظيمات تختلف بحسب نوع النشاط، فالتنظيمات العاملــة فــي مجــالات تحض عليها الدولة وتشجع على قيامها،مثل البيئة والتنمية الاقتصــادية والاجتماعية، تمتعت بدرجة عالية من الاستقلال والحرية في ممارسة مهامها. أما التنظيمات الحقوقية التي تبنت قضايا حقوق الإنسان والإصلاح السياسي فإنهــا قوبلــت بقبضــة الدولة الحديدية عن طريق جهازها الأمني والاستخباراتي، فأضــحت هــذه المنظمات عرضة للإغلاق والرقابة، وأضعف الأيمان المضايقات الأمنية الروتينية، وهو الأمر الذي يؤثر على أداء وفاعلية هذه المنظمات.

٢- الدولة والمجتمع المدني في تونس*

لعل أهمية تونس ترجع إلى عدة اعتبارات (٢٥):

أولهــا: أن مفهــــوم المواطــنة التونســية يعبر عن فضاء سياسي مشترك اســتطاع تطويــر ثقافــة مدنية فعالة. فالمجتمع التونسي يعبر عن درجة عالية من الــتجانس (٩٨% أو يزيد هم من المسلمين السنة، كما أن الانقسام العرقي البربري أصــبح عــبر القرن المنصرم غير ذي قيمة). أضف إلى ذلك أن المجتمع التونسي استطاع تشكيل هوية سياسية تسبق عملية الترسيم الجغرافي التي وضعها الاستعمار الفرنسي.

ثانــيا: اســتطاعت تونس تطوير نمط من العلاقات المدنية العسكرية يعلي من ســيطرة المدنيين على المؤسسة العسكرية. وعليه فإن الحزب الحاكم تمتع بسيطرة كاملة وعدم منافسة من قبل العسكريين.

ثالــثا: أن مشــروع الحداثــة التونسي استطاع أن يؤسس لبنة ثقافية وتعليمية مهمــة. اتضــح ذلك بشكل جلي في وجود طبقة وسطى متعلمة ومثقفة. يعني ذلك

---

*لقــد اقــترح أن تتعرض هذه الورقة المفاهيمية لحالتين فقط فى الشمال الأفريقي حيــث اخــتار الباحث كلا من مصر وتونس على أن تترك باقي التجارب الأخرى للمشاركين من هذه الدول فى ورشة العمل ومن ثم يمكن بلورة رؤية متكاملة تعبر عن الشمال الأفريقي فى نهاية المطاف.

وجـــود نمــط مـــن المواطنة الصالحة القادرة على تطوير مفهوم المدنية واستخدام المؤسسات الديمقراطية بفاعلية.

رابعـــا: كانت تونس من أوائل الدول العربية التي تخلت عن شعار الاشتراكية العربـــية وســـارت حثيـــثا نحـــو الليبرالية الاقتصادية التي تقوم على تنمية القطاع الخـــاص فـــي الـــتجارة والتصـــنيع. يعني ذلك أن الدولة سمحت بوجود فضاءات اقتصادية مستقلة تعمل إلى جانبها وتتكامل معها.

خامســـا: التزمـــت الدولة التونسية بتطوير المجتمع المدني ولا سيما منذ أوائل الثمانينـــيات، حيـــث شـــهدت الســـاحة التونسية تنوعا في نطاق وأنشطة تنظيمات المجـــتمع المدنـــي. ومـــع ذلـــك فإن الدولة التونسية لا تزال ممسكة بزمام الأمور وترفض إضفاء الطابع المؤسسي على منظومة التداول السلمي للسلطة، ولا شك أن ذلـــك يعطـــل من تطور نمو المجتمع المدني، وهو ما يؤثر على نمط إدارة الدولة للحياة النقابية وللإصلاحات الاقتصادية ولهامش الحريات المدنية.

مرحلة بورقيبة

اســـتطاع بورقيبة وحزبه الدستوري الجديد أن يسيطر على الحياة السياسية في تونـــس. ومـــن خـــلال تحكمـــه فـــي موارد الدولة استطاع أن يهيمن على النخبة السياســـية، ويستبعد العناصر المطالبة بمزيد من الإصلاح السياسي والديمقراطية. بل إنه فرض حظرا على الأحزاب السياسية المعارضة عام ١٩٦٣. ولعل بورقيبة لـــم يـــأت بجديد في ذلك الوقت حينما كان التقليد العام في دول المنطقة هو الأخذ بفلسفة الحزب الواحد بحسبانها أقرب إلى تحقيق الوحدة والاندماج القومي (٢٦).

ولقد امتدت هيمنة النظام من الدولة إلى المجتمع حينما آمن بورقيبة بضرورة الســـيطرة على التنظيمات غير الحزبية مثل الاتحادات العمالية والمهنية وجماعات المصـــالح. ومـــن الملاحـــظ أن المجتمع التونسي بعد الاستقلال كانت تشقه ثلاثة تيارات فكرية متباينة ، تيار البرجوازية الوطنية القوية بفعل خروجها منتصرة من معـــركة الـــتحرير، تيار النقابات العمالية المتمثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل برصـــيدها النضـــالي والوطني خلف قيادة فرحات حشاد، وأخيرا تيار الإصلاحية الزيتونية التي شاركت في الحركة الوطنية، إذ لا يخفى دور الشيخ ابن عاشور في قـــيادة الحـــركة النقابية. غير أن سياسة التحالف الوفاقي التي انتهجها بورقيبة مع

الحركة العمالية من أجل بناء الدولة العصرية كانت على حساب الإصلاحية الزيتونية التي تم تهميشها منذ البداية (٢٧).

وعليه فقد كانت الأستراتيجية الكوربوراتية هي المفضلة للنظام حيث سعى الرئيس إلى احتواء كافة التنظيمات والقوى الاجتماعية الكبرى. على أن تنامي الضغط من أجل مزيد من الأصلاح الليبرالي قد دفع بالرئيس بورقيبة إلى التخلص من الجناح المعارض في حزبه بل وإعلانه رئيسا مدى الحياة في مؤتمر الحزب عام ١٩٧٤.

على أن الفترة منذ نهاية السبعينيات وطيلة أعوام الثمانينيات شهدت تراجعا في دور الدولة التنموي بسبب نقص الموارد وفشل استراتيجيات التنمية المتبعة، وهو ما أفضى إلى فك الروابط والتحالفات التقليدية بين الدولة وبعض قوى وتنظيمات المجتمع التونسي. وعليه فقد تصاعدت وتيرة المعارضة لسياسات النظام من جانب القوى النقابية من جهة، وتيار الإسلام السياسي من جهة أخرى. أسهم ذلك كله في إحداث التغيير من خلال الإطاحة بنظام بورقيبة في انقلاب غير دموي عام ١٩٨٧.

فترة بن علي

لا يخفى أن التغيير الفوقي الذى حدث في صورة الدولة التونسية قد دفع بحركية جديدة استفاد منها بلا شك المجتمع المدنى، فقد تم إقرار مبدأ التعددية الحزبية . وشجع قانون الأحزاب الجديد على قيام أحزاب معارضة طالما أنها لا تقوم على أساس ديني أو طائفي أو لغوي.

وفي هذا السياق غير الحزب الدستوري الحاكم اسمه ليصبح التجمع الدستوري الديموقراطي. ولم يستطع الحزب الحاكم أن يتخلص من ارتباطه بأجهزة الدولة، في وضع يماثل الحالة المصرية تماما من حيث كونه حزبا خانقا للمجتمع المدني. وعلى صعيد العمل النقابي والمؤسسي اتخذ النظام خطوات مهمة للتخفيف من غلواء القيود التى كانت مفروضة على مؤسسات المجتمع المدني. وطالب الرئيس بن علي أجهزة الدولة بتسهيل إصدار التصاريح لهذه المؤسسات . وعليه فقد شهد المجتمع المدني التونسي توسعا كبيرا منذ أواخر الثمانينيات . وتغطي مؤسسات هذا المجتمع أنشطة كثيرة ومتنوعة تتراوح ما بين جمعيات المحافظة على البيئة والجمعيات النسوية وجمعيات الدفاع عن المستهلك .

ومـــع ذلك فإن الدولة التونسية اصطدمت بالمجتمع المدني وظهر ذلك جليا في أكـــثر مـــن مناســـبة، ولعل من أبرزها حالة الجمعية التونسية لحقوق الإنسان منذ أواخر التسعينيات، حيث وجهت الجمعية انتقادات لاذعة للنظام بشأن معاملة سجناء الـــرأي ولاسيما من الإسلاميين. وقد دفع هذا الاصطدام بالحكومة إلى تعديل قانون الجمعـــيات، وهو ما أفضى فى النهاية إلى حل الجمعية التونسية لحقوق الإنسان . غـــير أن الضغوط الدولية والداخلية هى التى دفعت بالنظام إلى غض الطرف عن عمل المنظمة ولكن فى ظل تضييق الخناق عليها [٢٨].

وتعكـــس الحالـــة التونســـية صورة واضحة لواقع المجتمع المدنى المتأزم فى الشـــمال الأفريقي، حيث إن الدولة لا تزال غامضة فى موقفها إزاء مؤسسات هذا المجتمع . لقد تبنت القيادة التونسية عددا من الاستراتيجيات للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدنى لعل من أبرزها[٢٩] :

(أ) اســـتراتيجية الاخـــتراق حيث يتم تعبئة الأفراد من أعضاء الحزب الحاكم وحـــثهم على المشاركة فى المجتمع المدنى والتحكم فيه من الداخل . يعنى ذلك أن تدفـــق الموالين للحزب الحاكم في المؤسسات والمنظمات المدنية القائمة، بل وإنشاء مؤسسات جديدة يضمن للنظام السيطرة وعدم تحديه من قبل المجتمع المدنى.

(ب) إســـتراتيجية التنظـــيمات المماثلة ، لقد دأب النظام التونسى على الحد من فعالـــية التنظـــيمات المدنـــية ولاســـيما الحقوقية والدفاعية منها (مثل جمعية حقوق الإنسان) من خلال إنشاء منظمات مقابلة لها فى كنف الدولة ويسيطر عليها النظام ومؤيدوه ويكون الهدف الأساسى احتواء التنظيمات التى تمثل تحديا للدولة .

(ج) إســـتراتيجية الإكراه والقمع . وهي تمثل الملاذ الأخير للنظام، حيث يعتمد على القدرات الأمنية والاستخباراتية المملوكة لديه من أجل احتواء أى تهديد له من قبل بعض التنظيمات والمؤسسات المستقلة. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو تعامل النظام منذ عام ١٩٨٩ مع التهديدات التى تطرحها قوى الإسلام فى تونس.

٣- إشكاليات تطور المجتمع المدنى فى الشمال الأفريقي:

ثمـــة مجموعة من الإشكاليات تعترض طريق تطور كل من الدولة والمجتمع المدنى فى الشمال الأفريقي لعل أبرزها:

أ-شخصـــانية نظام الحكم: فلا يزال الحاكم الفرد سواء أكان رئيسا للدولة أو زعيما للثورة الشعبية أو أمير للمؤمنين هو محور النظام السياسي . ويبدو أن هذه

الوضـــعية لا تـــزال مهيمنة على النخب الحاكمة فى دول الشمال الأفريقي. فتقاليد الفرعونـــية السياسية لا تزال تضفي طابعا من القداسة على منصب الرئيس الذى يمـــتلك الـــيد الطولى فى النظام وفقا للإطار الدستوري والقانوني السائد فى معظم الحـــالات . ويكفى أن نشير إلى أن قضية الخلافة السياسية أضحت من المحرمات ولا يستطيع أحد أن يخوض فيها، بل إن آلياتها غامضة ولا تحظى بقبول أو رضا شعبي عام. وفى المغرب الأقصى تبدو بجلاء مركزية المؤسسة الملكية التى تستند إلـــى مرجعية دينية تقليدية . وطبقا لأحد الدارسين فإن " السياسة المخزنية الجديدة فـــى مغرب الاستقلال توضح أنها قامت فى مجملها على تدعيم السلطة المركزية من جهة والتهميش الفعلي للفرقاء السياسيين خاصة أحزاب المعارضة المشكلة من مكونات الحركة الوطنية من جهة ثانية. إضافة إلى إعادة تشكيل الوسائط التقليدية فـــى الـــبوادي وإعادة تحريك العالم القروي من الناحية السياسية لجعله ذائدا عن حـــياض العـــرش ، مـــع الاعتماد على النخب المحلية فى المدن والبوادي وإحكام الطوق على الجهاز البيروقراطي" (٣٠) .

وإذا كانـــت معظم الدول الأفريقية قد استطاعت أن تتبنى آليات سلمية لتداول الســـلطة فـــى قمة الهرم السياسي، فإن دول الشمال الأفريقي لا تزال عاجزة عن اتخاذ هذه الخطوة وتجديد النخب الحاكمة فيها.

ب- عسكرة السياسة: لا تزال المؤسسة العسكرية بمفهومها العام تمثل مصدر التأيـــيد السياســـي الأساســـي لنظم الحكم في دول الشمال. وكثيرا ما يستخدم النظام سيطرته على مصادر الأكراه المادي لديه لاستيعاب واحتواء أي تهديد جدي يواجهه مـــن القـــوى الاجتماعية المطالبة بالتغيير . يكفي أن نشير إلى الحالة التونسية في مواجهتها لخطر التهديد الأسلامي. وهيمنة الجيش في الحالة الجزائرية واضحة منذ تدخلـــه لإلغـــاء نـــتائج انتخابات عام ١٩٩١ التي فازت في جولتها الأولى الجبهة الأسلامية للإنقاذ.

إن الـــدور السياســـي للجـــيوش يعد معوقا للتطور الديمقراطي الحقيقي ويمثل خطـــرا داهمـــا على مستقبل المجتمع المدني. وعليه فإن بقاء الجيوش في مجالها العسكري لتحمي ثغور الأمة يمثل ضمانا راسخا للقوى والحركات الاجتماعية التي تناضـــل مـــن أجل التخلص من استبداد الدولة وتحقيق قدر من التوازن بين الدولة والمجـــتمع. وباعـــتقادي أن ذلـــك من أخطر التحديات التي تواجه عملية التطور الديمقراطي في دول الشمال الأفريقي.

جـ- القيود البيروقراطية: على الرغم من التوسع الذي شهدته حركة المجتمع المدني في معظم دول شمال أفريقيا فإنها لا تزال مكبلة بعدد من القيود القانونية. وعلى سبيل المثال فإن المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومقرها القاهرة لا تحظى باعتراف رسمي من قبل السلطات المصرية، وفي الجزائر تدخلت السلطة لتسيطر على المرصد الوطني لحقوق الإنسان ولتجعل منه مؤسسة حكومية . يعني ذلك كما رأينا في الحالتين المصرية والتونسية أن الدولة تستخدم السلاح التشريعي في مواجهة المجتمع المدني بهدف احتوائه وتغييره بحيث يظل دوما طوعا لها غير مهدد لشرعية وجودها .

د- حركات الإسلام السياسي: على الرغم من أن تنظيمات ومؤسسات الإسلام السياسي تدخل في إطار تعريف المجتمع المدني فإنها قد تمثل تحديا لتطور المجتمع المدني نفسه، وذلك بسبب عدم "مدنية" تلك التنظيمات في غالب الأحيان. ويكفى أن نذكر تجربة السودان حينما شقت الجبهة الإسلامية القومية وحدة الحركة النقابية السودانية من خلال تأسيس رابطة الإسلاميين التي كونتها فى كل نقابة مثل رابطة الأطباء الإسلامية ورابطة المحامين الإسلاميين وهلم جرا.(٣١)

على أن الأشكالية هنا تتمثل في التيارات الأيديولوجية الأسلامية الرافضة لشرعية الدولة والمنادية بتطبيق "نظام إسلامي" وفقا لرؤيتها الخاصة. أما المكون الأسلامي للتراث فلا يمكن إنكاره. ألم يقم العلماء وأصحاب الطرق الصوفية بدور بارز في تنظيم الحياة السياسية المغاربية قبل الأستعمار وبعده. ويكفي أن نشير هنا إلى تجربة الأمير عبد القادر الجزائري، سليل التربية الصوفية، الذي استطاع أن يقود تحالفا من قوى اجتماعية عديدة في مواجهة المستعمر الفرنسي.

يعني ذلك أننا لسنا ضد الإسلام باعتباره أهم مكونات الذاكرة الجماعية، ولكننا ضد توظيفه بهدف إقصاء الأخر وتجاوزه وبالتالي عدم الاعتراف به، وهو ما يعني هدم الأسس التي يقوم عليها مفهوم المجتمع المدني بمعناه العام. وذلك هو التحدي في دول الشمال الأفريقي ولا سيما في الدول التى ظهر فيها تيار الإسلام السياسي بقوة مثل مصر وتونس والجزائر.

هـ- المعوقات الاقتصادية: إن استقلال منظمات المجتمع المدني يقتضي بداية ضرورة توافر الحصانة المالية لها. بيد أن واقع المجتمع المدني في الشمال الأفريقي يشير إلى افتقار مؤسساته إلى قاعدة مالية ومادية تسمح لها بالنشاط الحر والفعال، وهو الأمر الذي يجعلها عرضة للاستغلال إما من قبل الدولة نفسها أو من

قبل أطراف خارجية. وهنا تبرز قضيتان هامتان *أولهما*، أهمية دور القطاع الخاص في توفير الدعم المالي المطلوب لمؤسسات المجتمع المدني ومن ثم ضمان استقلاله عن الدولة. *ثانيهما*، قضية التمويل الأجنبي لبعض منظمات المجتمع المدني ولا سيما الحقوقية الدفاعية منها، وهو ما يعرضها للمساءلة في كثير من الأحيان. وتبرز في هذا الخصوص قضية عالم الاجتماع المصري سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية حيث تعرض للاتهام والحبس من جانب السلطات المصرية.(٣٢)

٤- الدولة والمجتمع المدنى فى أفريقيا:

إذا أخذنا بفلسفة التحقيب التاريخي نستطيع تقسيم علاقة الدولة بالمجتمع المدنى فى أفريقيا إلى مراحل ثلاث أساسية : (٣٣)

المرحلة الاستعمارية:

وهى تكتسب أهمية كبيرة فى فهم طبيعة الدولة الأفريقية سواء التنموية أو ما بعد التنموية، وذلك من خلال إبراز علاقتها بالمجتمع الأفريقي. فخلال تلك المرحلة تم تأسيس وتشكيل كثير من الملامح الهيكلية للدولة ما بعد الاستعمارية.

ومن المعروف أن تخطيط الحدود الاستعمارية فى أفريقيا لم يكن بحسب محمود ممدانى مسألة جغرافية وإنما هى بالأساس مسألة سياسية . إذ كانت تعنى فرض نمط حكم غريب للدولة على السكان المحليين . إنها لم تكن فى حقيقتها قوة ضبط اجتماعي بهدف تنظيم الأفراد والمجتمعات، وإنما كانت أداة قهر وإكراه للشعوب المستعمرة . وحتى نمط الدولة الرأسمالية الذى تم تطويره خلال العهد الاستعماري يمكن وصفه بأنه " رأسمالية الدولة الإكراهية ".

لقد أفضى الحكم الاستعماري إلى تعطيل الوظيفة التمثيلية للإدارة، فضلا عن قمع كل أشكال المشاركة الشعبية وإقصاء الجماهير العريضة. وباختصار لم يسهم نمط التنمية الاستعمارية فى إفساح المجال أمام ظهور مؤسسات المجتمع المدنى الأفريقي، بل إن التنمية الاستعمارية أدت إلى مزيد من الإقصاء السياسي والانقسام المجتمعي. لقد كانت الإدارة الاستعمارية غريبة سواء فى أيديولوجيتها أو فى موظفيها والقائمين عليها، كما أنها كانت تسلطية فى نمط حكمها.

وإذا كانــت الســلطات الاستعمارية قد حطمت بنى وهياكل المجتمعات الأهلية الأفريقــية قــبل فرض الحكم الاستعماري، فإنها عوضا عن ذلك قد شجعت على تشــكيل جماعات مدنية تتألف بالأساس من المستوطنين والمستعمرين أنفسهم مثل التنظيمات الفلاحية والجمعيات النسائية والنوادي الاجتماعية وهلم جرا[٣٤] .

ومــن الأمــثلة الواضحة على ذلك اتحادات المزارعين البيض فى زيمبابوي والــتى مارســت ضغوطا كبيرة على الحكومة من أجل إنشاء شركات عامة مثل مكتــب تســويق الحــبوب وذلــك خدمة لمصالحهم الفئوية . على أن هذا التوجه الاســتعماري لــم يكــن قاصرا على الإدارة البريطانية وحدها وإنما وجد فى كافة أنمــاط الإدارة الاســتعمارية فى أفريقيا . ففي مجتمعات الكريول الغرب أفريقية، شــهد هذا النمط من المجتمع المدنى الكولونيالى إن صح التعبير . وهو ما أدى إلى قيام الحركة المناهضة للاستعمار بإنشاء منظمات مدنية أفريقية مناهضة للتنظيمات الاستعمارية .

المرحلة ما بعد الاستعمارية:

على الرغم من أن "المشروع الوطني" مثل شعارا للمرحلة التنموية فى أفريقيا مــا بعــد الاستعمار، فإن كثيرا من ملامح المرحلة السابقة استمر كامنا فى طبيعة الحكــم الوطني الجديد، ولعل الجانب الإكراهي فى ممارسة السلطة ولا سيما فى مواجهة فئات العمال والفلاحين يعد الأكثر أهمية فى هذا السياق.

وعلــى صعيد آخر فقد تمت إعادة هيكلة وتنظيم تقسيم العمل من خلال تمايز طبقــي بالغ الوضوح بين الشرائح العليا والدنيا للمواطنين الأفارقة. فثمة مجموعة مــن المهنيــين فى الطبقة الوسطى استطاعت أن تميز نفسها عن باقي البرجوازية الصــغيرة من خلال نفاذها إلى موارد الدولة وارتباطها برأس المال الأجنبي. كما تمكنــت فــئة محدودة من الفلاحين والحرفيين فى الشريحة الدنيا من الانتقال إلى شــريحة المزارعيــن الرأسماليين وصغار الرأسماليين من خلال تمكنهم أيضا من النفاذ إلى موارد الدولة مما سهل أمامهم عملية تحقيق التراكم الرأسمالي[٣٥] .

ولــم تســتطع الدولــة ما بعد الاستعمارية أن تحقق السيطرة من خلال القمع والإكراه فقط، وإنما من خلال عمليات إضفاء الطابع الشرعي عليها. فقد لجأت إلى مــزيج من التسلطية والأبوية فى إطار "المشروع التنموي" الجديد. ونظرا لأن هذا المشــروع الجديد هو الذى يستطيع أن يوحد الأمة فإن " الدولة" وحدها هى القادرة

علـــى تنفيذه نظرا لضعف وهشاشة البرجوازية الوطنية الصغيرة. وربما يستند ذلك الـــتوجه " الدولاتـــى " statism إلى طرح كوامى نكروما وتنظير مدرسة التبعية. حيـــث تمثلت الفكرة الرئيسية فى تحقيق الاستقلال الاقتصادي بعد الفوز بالاستقلال السياســـي. وعليه فإنه بغض النظر عن التوجه السياسي لنظام الحكم، أخذ الاقتصاد الأفريقي الأولوية على السياسة. وكان طبيعيا أن ينظر إلى المؤسسات الديمقراطية على أنها معوقة لعملية بناء الأمة. وقد اعتبرت السياسة والجدل حولها بمثابة أمور ترفيه لا تقوى عليها الدول الفقيرة، فضلا عن أنها عوامل تمزق النسيج الاجتماعي للأمـــة. وعلـــيه فـــإن مـــا سعت إليه النخب الأفريقية هو الدولة التنموية. بيد أن الجماهـــير الأفريقـــية التى تم تعبئتها فى مرحلة النضال الوطني ضد الاستعمار تم تهميشـــها وتقزيم دورها النضالي. فالمنظمات الشعبية والنقابات العمالية والأحزاب السياســـية التى تمثل أساس المجتمع المدنى المنظم تم حظرها أو دمجها فى هيكل الدولـــة ممـــا يعـــنى فقدانها لجوهر وجودها المستقل، كما أن قادة هذه التنظيمات المدنية قد تم التخلص منهم إما ترغيبا أو ترهيبا.

إن الطابع " الدولاتى " statism لاستراتيجية التنمية وتضخم القطاع العام فى معظم الدول الأفريقية قد أدى إلى تركيز غالبية التراكم الرأسمالي والتكوين الطبقي فـــى أيدي الدولة . وعليه لم تستطع التنظيمات المدنية والمصالح الخاصة أن تنافس الدولة الأفريقية أو أن تقف فى مواجهتها.

الدولة ما بعد التنموية:

مـــع نهايـــة الســـبعينيات وبداية الثمانينيات ظهرت أزمة الدولة التنموية على الصـــعيدين السياسي والاقتصادي . فقد فشلت إستراتيجيات التنمية أيا كان توجهها الأيديولوجـــي فى توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين الأفارقة. وفى ذات الوقت انهارت الاقتصاديات الأفريقية بسبب تدهور أسعار المواد الخام هذا من جهة، ومن جهـــة أخـــرى فـــإن أزمة الرأسمالية التى عانت منها النظم الأفريقية تفاقمت بفعل التأثـــيرات السلبية لبرامج التكيف الهيكلي التى أدت إلى مزيد من الإفقار والتهميش للفـــئات الفقـــيرة والمهمشة أصلا. وقد دخلت الدولة الأفريقية مرحلة جديدة ظهرت فيها بشكل مكثف ولاءات إثنية ودينية تتحدى الوجود العضوي للدولة ذاتها. وعليه فقـــد تحولت الدولة التنموية إلى دولة منهارة collapsed [٣٦]. وبعدما كانت تمثل حجر الزاوية فى عملية التنمية تحولت إلى كائن ثقيل وكسيح. وقد تبارت الأدبيات

الـتي ركـزت على دراسة الدولة فى هذه المرحلة فى إعطاء النعوت القاسية لها، فهـي دولـة فاسدة واستعمارية جديدة ... إلخ. ويجادل البعض الآن أن الدولة لم تعد ضعيفة فقط فى إدارة القضايا المجتمعية الأوسع نطاقا، ولكنها تحولت إلى شئ كـريه فـي أعين مواطنيها عندما انسحبت من الفضاءات الاقتصادية والاجتماعية الـتي كانت تقودها. وقد ذهب البعض إلى أبعد من ذلك فى تبنى خطط تنموية تقوم بهـا المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية وتطرح قضايا الفقـر والتنمية بعيدا عن تدخل الدولة. على أن هذا التحول فى الاتجاهات النظرية والفكـرية التى تحكم هذه المرحلة لا يعزى فقط إلى عجز وفشل الدولة الأفريقية، ولكـن إلـى جملـة من التحولات الأيديولوجية والمعرفية الهيكلية على الصعيدين الداخلـي والخارجـي والدولـي. فعلـى الصعيد الأيديولوجي علا نجم المشروع الليبرالـي الجديد بعد انتصار الحركات المحافظة الجديدة والمناهضة لتدخل الدولة. ومن جهة أخرى أدت العولمة إلى إكراه الحكومات على إعادة صياغة العلاقة بين الدولـة والسـوق بما يعطى مساهمة وحرية أكبر للأسواق. واستنادا إلى ما سبق يمكن القول بأن نشأة المجتـمع المدنى بمفهومه الحديث فى أفريقيا تعبر عن عملية تاريخـية وليس مجرد حالة سكونية محددة (٣٧) . **فثمة مرحلتان فارقتان فى تطور المجتمع المدنى الأفريقي:**

أولهما: فى أواخر الخمسينيات و بداية الستينيات:

حيث مثل الاستقلال الوطني للدول الأفريقية تتويجا للنضال الشعبي الذى ظهر وازدادت حدتـه منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد شهدت مرحلة النضال الوطنـي تعبـئة جماهيرية واسعة النطاق ضد السلطة الاستعمارية. أدى ذلك إلى ظهور تنظيمات مدنية مختلفة تتراوح ما بين الاتحادات العمالية والجمعيات القروية والتنظـيمات الشبابية والنقابات المهنية والمؤسسات الكنسية حيث اندمجت كلها فى إطـار الحـركة الوطنية. وعلى الرغم من أن هذه التنظيمات تمثل مصالح متفاوتة تقليدية وحديثة فإنها انطوت تحت عباءة تنظيمات الحزب الوطني الواحد الذى اتخذ شكل المؤتمر " الجامع ". يعنى ذلك أن مرحلة النضال الوطني مثلت فرصة حقيقية لظهـور المجـتمع المدنـي وتطوره فى أفريقيا. ومع ذلك فإن هذه الولادة الأولى للمجـتمع المدنـي الحديـث فـي أفريقيا سرعان ما تعثرت بعد تحقيق الاستقلال السياسـي، فالنظم السياسية الأفريقية الجديدة سرعان ما تحولت نحو تركيز السلطة

وشخصنتها فى أيدي نخبة محدودة قامت بتهميش فضاءات المجتمع المدنى. أضف إلـــى ذلـــك أن سياسات وآليات التعددية السياسية التى قدمتها السلطات الاستعمارية قـــبل رحيلها تم اقتلاعها وتبنى نظم تسلطية عوضا عنها، اتخذت شكلا عسكريا أو التحقت بعباءة الحزب.

ثانيا: مرحلة الولادة الثانية في أواخر الثمانينيات:

فقـــد أنهت الأزمة الهيكلية التى شهدتها أفريقيا خلال عقد الثمانينيات القدرات الاستخراجية والتوزيعية لكثير من الدول الأفريقية، وهو ما أسهم فى انبعاث جبهة دفاعية من فضاءات المجتمع الأفريقي المختلفة . فقد ظهرت فى أرجاء القارة قوى اجتماعـــية وسياســـية مســـتقلة تقـــف فى وجه النظم الأبوية والتسلطية المتهالكة. فالتنظيمات العمالية والنقابية والحركات الطلابية ونسوة السوق ودور العبادة ونخب رجـــال الأعمال وغيرهم مثلوا جميعا القدوم الثاني لحركة المجتمع المدنى الحديث فـــى أفريقـــيا. صحيح أن كثيرا من هذه الجماعات قد حركتها دوافع اقتصادية أو مهنية ضيقة ولكنها شيئا فشيئا أسهمت فى إحداث تراكم لحالة السخط وعدم الرضا العـــام، ممـــا أدى إلى تسييس مطالبها نظرا لأنها انتهت إلى دفع المجتمع فى اتجاه التغيير السياسي الهيكلي. ولعل من الأمثلة ذات الدلالة بهذا الخصوص: (٣٨)

- إنشـــاء حـــركة زامبـــيا من أجل الديمقراطية والتعدد الحزبي عام ١٩٩٠ ونجاحها فى تولى السلطة عام ١٩٩١ .
- الاتحـــاد الوطنـــي لعمال سوازيلاند والذي تحالف مع مؤسسات المجتمع المدنى الأخرى المطالبة بتحقيق الديمقراطية عام ١٩٩٧.
- ســـقوط نظـــام الحزب الواحد فى ملاوي على أيدي الجماعات المدنية فى استفتاء شعبي أدى إلى وضع دستور جديد ينص على تعدد الأحزاب.
- الإطاحـــة بـــنحو (١٣) رئيس دولة أفريقية خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ ، ١٩٩٤ خلال انتخابات حزبية وتعددية.

على أن المرحلة الثانية فى تطور المجتمع المدنى الأفريقي تختلف عن الأولى الـــتى صـــاحبت عملية التحرر الوطني لاعتبارين أساسيين، أولهما يتمثل فى تنوع وتعدد تنظيمات المجتمع المدنى فى المرحلة الراهنة. فالحركة التى يقودها المجتمع المدنى تبدو أكثر عمقا واستقلالية فى مواجهة الدولة، وربما يرتبط ذلك ولو جزئيا بـــدور التمويل الخارجى عبر الشبكات الدولية والتنظيمات الدولية غير الحكومية.

وعليه فإن قادة تنظيمات المجتمع المدنى أصبحوا أكثر ثباتا فى مواجهة النخب الحكومية، ولم يعد بالإمكان تهميشهم بسهولة. ولعل حالة عالم الاجتماع المصرى سعد الدين إبراهيم ومركز ابن خلدون تعطى المثال على ما نقول . أما الاعتبار الثانى فيتمثل فى ظهور مناخ أيديولوجي جديد يعلى من شأن المشاركة الشعبية والحكم الصالح. ومن ثم تزايد التزام الحركات الشعبية فى أفريقيا بقيم الديمقراطية والتعددية السياسية. وبغض النظر عن مدى عمق وتجذر هذه الاتجاهات الأيديولوجية فإنه مما لا شك فيه أن الأسس الكارزمية والشخصانية للحكم فى أفريقيا لم تعد تلقى أى قبول يذكر.

ثالثا: المجتمع المدنى والتكامل فى أفريقيا:

تحتل قضية التعاون والتكامل الإقليمي أهمية كبرى فى دراسة سيناريوهات المستقبل الأفريقي فى عصر العولمة[٣٩]. وبعيدا عن ثنائية التفاؤل والتشاؤم التى غلبت على كثير من الدارسين للمستقبل الأفريقي، والتى جعلتهم يحصرون مكانة أفريقيا فى خيارين اثنين أولهما بقاء الأوضاع على ما هى عليه وفقا "لنموذج الفوضى القادمة" الذى طرحه روبرت كابلان عن منطقة غرب أفريقيا، وثانيهما الاندماج فى الاقتصاد العالمي وتحقيق نوع من الإصلاحات التنظيمية التدريجية فى منظومة المؤسسات الاقتصادية الدولية المحورية وفقا لنموذج التكييف الهيكلي والاندماج العالمي، فإن الطريق الثالث الذى ينبغي التأكيد عليه يتمثل فى زيادة التعاون والاندماج الإقليمي من أجل تحقيق الهدف الأسمى وهو الوحدة الأفريقية.

وطبقا لبادى أونيمود Bade Onimode فإن :

"التيارات الكبرى الناشئة فى إطار النظام العالمي قد حولت التعاون الأفريقي من ضرورة إقليمية إلى حتمية قارية، بل هى قاعدة استراتيجية ملحة من أجل بقاء الاقتصاد الأفريقي".

إنه لمن الواضح تماما أن الاقتصاد الكوني المعولم يدور حول ثلاثة أقاليم هى: أمريكا الشمالية، والاتحاد الأوروبي، ومنطقة آسيا والمحيط الهادي. وذلك هو مثلث الثروة والتكنولوجيا والنفوذ والذي تنتظم حوله باقي دول العالم بصورة هرمية غير متكافئة وبالغة التعقيد يعنى ذلك أنه إذا كان سعى المناطق المتقدمة للتكامل والتعاون من أجل تحقيق مزيد من السيطرة والنفوذ، فإن هذا السعي بالنسبة

للـدول الأفريقـية يعـد ضرورة ملحة من أجل البقاء. يعنى ذلك بإيجاز شديد أن المدخـل التعاونـي والتكاملـي يمثل بالنسبة لأفريقيا إستراتيجية البقاء فى عصر العولمة.

وبـاسـتقراء فكـرة الـتكامل الأفريقي السابقة نجد أنها قد قامت على أسس وظيفية [٤٠] فالمدخل الوظيفي يقوم على افتراضات مقتضاها أن التنمية والتقدم من خـلال الـتعاون والاندماج تساعد على القضاء على النزاعات السياسية المتناقضة وتقضـي علـى أسباب الحروب وعدم الاستقرار. وفى عام ١٩٨٠ تم تبنى خطة عمل لاجوس للتنمية الأفريقية بحلول عام ٢٠٠٠. وقد شجعت هذه الخطة التكتلات الاقتصـادية الإقليمية بهدف تأسيس الجماعة الاقتصادية الأفريقية. على أن التوقيع علـى معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية لم يتم إلا فى عام ١٩٩١ ولم تصبح سارية المفعول إلا فى عام ١٩٩٤ بعد توقيع ثلثي الدول الأعضاء. وثمة مجموعـة مـن الملاحظات العامة التى ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار وذلك على النحو التالى:

أولا : أن اتفاقـية أبوجا تعترف بمسيرة التكامل الإقليمي بحسبانه دعما للتكامل القاري المنشود وثمة ستة تجمعات اقتصادية إقليمية تعترف بها الاتفاقية وهى:

اتحـاد المغـرب العـربى، السـوق المشـتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسـا)، المجموعـة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، والمجموعة الاقتصـــادية لدول وسط أفريقيا (الأيكاس)، ومنظمة التنمية ومقاومة التصحر (إيجاد)، ومجموعة التنمية لجنوب أفريقية (سادك).

ثانـيا : ثمـة مجموعة من التجمعات الإقليمية عانت منذ البداية من مشكلات مؤسسـية وسياسـية وبيروقراطـية . فاتحـاد المغرب العربى الذى تأسس بمدينة مـراكش عام ١٩٨٩ ويضم الدول المغاربية الست لم يستطع أن يعقد قمته الدورية مـنذ عـام ١٩٩٤ . فـلا تـزال قضية الصحراء عقبة داخل الاتحاد بين المغرب والجزائـر . كمـا أن هـناك مشاكل فى التعامل مع هذا التنظيم الإقليمي والاتحاد الأفـريقـى بسـبب انسحـاب المغرب من عضوية منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٨٢ [٤١]

ثالـثا: ثمـة تعدد فى عضوية بعض الدول الأفريقية لأكثر من تجمع إقليمي. فمعظم أعضاء الكوميسا هم أيضا أعضاء فى سادك. كما أن معظم أعضاء الإيجاد هـم أعضاء فى الكوميسا. فى الحقيقة يوجد فى أفريقيا (١٣) تجمعا اقتصاديا إقليميا

تغطى جوانب عملية من الوظائف والأهداف ، على أن هذه المنظومة غير متوائمة مع بعضها البعض تماما. وهو الأمر الذى يجعل معظم الدول ذات الموقع المتوسط تحتفظ بعضوية أكثر من تجمع فى آن واحد . فهناك نحو (٢٧) دولة أعضاء فى تجمعين، ونحو (١٨) دولة أعضاء فى ثلاثة تجمعات، ودولة واحدة عضو فى أربعة تجمعات فى آن واحد . ولا يخفى أن عضوية الدولة فى أكثر من منظمة واحدة قد يؤدى إلى مشكلات ملحوظة مثل اختلاف الهندسة التكاملية لكل تنظيم، والأعباء المالية المترتبة على العضوية وهلم جرا.

رابعا : أن دور المجتمع المدنى فى التجمعات الإقليمية محدود وذلك بالرغم من الصياغات النظرية والدعوات التى لا تتجاوز حد الشعارات المطالبة بمشاركة الأفارقة فى العملية الاندماجية. ويذكر الباحث أنه حينما دعي للمشاركة فى حلقة نقاشية حول " النيباد " نظمها المركز الأفريقي لجنوب أفريقيا وحضرها الرئيس ثابو مبيكى عام ٢٠٠٠ لم يكن قد صدر فى مصر دراسة واحدة عن ماهية النيباد وأهدافها، على الرغم من كون مصر إحدى الدول المحورية فى لجنة التسيير الخاصة بالمبادرة، ورغم ذلك فقط طرحت النيباد باعتبارها تعبيرا عن صوت الجماهير الأفريقية .

إن هدف التعاون والتكتل الإقليمي الأفريقي لابد وأن يتجاوز العقبات المؤسسية والبيروقراطية، ويفسح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدنى وهذا ما طالبت به اتفاقية أبوجا. والمقصود هنا المجتمع المدنى بمعناه الواسع وفقا للسياق الأفريقي وكما سبق أن حددناه، بحيث يشمل رجال الأعمال والعمال والشباب والمرأة ودور العبادة والحركات الاجتماعية وغيرها من جماعات المصالح . ويقترح أشانتى Asante إضافة مادة دراسية فى جميع المدارس والجامعات فى الدول الأفريقية حول التعاون والاندماج الإقليمي، وتدرس جنبا إلى جنب مع اللغات الأوروبية الرئيسية الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية . فكل هذه الجهود سوف تساعد على المدى البعيد فى إرساء قاعدة ثقافية بين الشباب تؤيد الوحدة الأفريقية. إن المجتمع المدنى على المستوى الوطني لابد أن ينخرط مع الحكومة فى صياغة السياسات التى ينبغي اتخاذها لتعزيز العملية التكاملية [٤٢] .

خبرة التكامل الإقليمي في الشمال الأفريقي:

ترتــبط عملية التكامل فى الشمال الأفريقي بحركة الوحدة العربية والتى أدت إلـــى قـــيام كـــيان مؤسسي جامع عام ١٩٤٥، حينما تم توقيع ميثاق جامعة الدول العربية . ولا شك أن قيام الجامعة العربية هو انتصار للاتجاه الوظيفي فى الحركة التكاملية تماما مثلما هو الحال بالنسبة لحركة الجامعة الأفريقية وقيام منظمة الوحدة الأفريقــية عـــام ١٩٦٣[٤٣]. ويتضـــح هذا المنحى الوظيفي بجلاء من خلال قراءة ميــثاق الجامعـــة العربــية الذى ينص فى مادته الثانية على: " توثيق الصلات بين الـــدول المشـــتركة فـــيها وتنســـيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة اســـتقلالها وســـيادتها والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها ومن أغراضها كذلك، تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الآتية:

(١) الشـــئون الاقتصـــادية والمالية ويدخل فى ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة.

(٢) شـــئون المواصـــلات، ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد.

(٣) شئون الثقافة.

(٤) شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.

(٥) الشئون الاجتماعية.

(٦) الشئون الصحية.

وقـــد اعـــتمدت الجامعـــة على مجموعة من الهياكل والمنظمات المتخصصة لتحقـــيق هـــذه الأهداف، ومن ذلك على سبيل المثال وليس الحصر: مجلس الوحدة الاقتصـــادية العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المنظمة العربية للتنمـــية الإداريـــة، مـــنظمة العمل العربية، الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العـــرب، الهيـــئة العربية للطاقة الذرية، صندوق النقد العربى وغيره من مؤسسات التمويل العربية، وهناك لجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك. على أن العمل العـــربى المشترك واجه تحديات كبيرة أوقفت تقدمه وتحبطه وربما يعزى ذلك إلى مجموعة من المتغيرات من أبرزها:

* **غـــياب الديمقراطية على المستوى القطري** : فأوروبا التى بدأت تجربتها التكاملية بعد أكثر من عقد من الزمان على التجربة العربية استطاعت أن تصل إلى

وحـــدة أوروبـــية وعملة أوروبية موحدة وتتفاوض اليوم بشأن دستور أوروبي. أما الـــتجربة العربية فقد واجهت إخفاقات متعددة، وربما يعزى ذلك إلى البنى السياسية العربـــية غـــير الديمقراطية والتى لا تعبر عن تطلعات شعوبها، فأنظمة الحكم إما ملكـــية غـــير دستورية أو جمهورية أشبه بالوراثية . وتتفاوت الدول العربية تفاوتا كبيرا فى مدى تسامحها مع سياسات التعددية السياسية والاجتماعية.

* **غـــياب الـــرؤية الموحـــدة.** ولعل شخصانية نظم الحكم وتصادم المصالح والأهـــداف القطـــرية تمثل عائقا أمام المشترك . ولذلك نجد أن الحاجز الأمني هو الذى يسيطر على كافة القضايا الأخرى. ولا أدل على ذلك من أن الهيكل التنظيمي الوحيد التابع للجامعة العربية والذي يعمل بانتظام وفعالية هو الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلـــية العـــرب. يعنى ذلك أن القضايا الأخرى المرتبطة بالتنمية والثقافة والتحديات الإقليمية لم تصل إلى مرتبة الاعتبار الأمني!

* **الصـــراع العـــربى الإسرائيلي،** إذا كان هذا الصراع هو المسئول عن دفع العمـــل العـــربى المشترك قدما وذلك لمواجهة خطر المشروع الصهيوني، فهو فى نفس الوقت من أهم المعوقات والتحديات. فقد اختلفت الرؤى العربية بشأن التعامل مـــع إســـرائيل وقـــت الحرب ووقت السلم. فعندما عقدت اتفاقيات سلام بين بعض الـــدول العربـــية وإسرائيل، تباينت ردود الفعل العربية الأخرى نحو تفسير العملية السلمية.

* **الحروب والصراعات البينية العربية،** لا شك أن حالة الانقسام التى تعزى إلـــى الصراعات العربية-العربية، والتى تأخذ شكل النزاعات الحدودية والحروب الأهلـــية تعـــد من أهم معوقات العمل العربى المشترك . ولعل مشكلة غزو العراق للكويـــت وما ترتب عليها من أحداث كارثية، أفضت إلى الاحتلال الأنجلو أمريكي للعـــراق نفســـه وإسقاط نظام الحكم فيه، قد أدت إلى حالة من الانقسام والتأزم فى الـــنظام الإقليمـــي العـــربى تضاهى فى تأثيرها أزمتي النكبة عام ١٩٤٨ باحتلال فلسطين والنكسة عام ١٩٦٧ باحتلال إسرائيل للأراضي العربية.

* **ضـــعف التـــبادل التجاري،** من اللافت للنظر أن التجارة العربية البينية لا تمـــثل ســـوى (٨%) فقط من إجمالي التجارة العربية الخارجية. يأتي ذلك فى ظل وجـــود قـــرار بإنشاء سوق عربية مشتركة والاتفاق عام ١٩٩٦ على إقامة منطقة تجـــارة عربـــية حرة وفق برنامج تنفيذي يمتد لعشر سنوات. غير أنه من الواضح عدم اتخاذ أية إجراءات ملموسة فى هذا السياق [٤٤] .

* وعليه فإن التغيرات الدولية والإقليمية دفعت بالمثقفين العرب وحتى صانعي القرار على المستوى الرسمي بضرورة إصلاح الجامعة العربية وتقويم مسيرة العمل العربى المشترك بما يعبر عن تطلعات وآمال الجماهير العربية .

اتحاد المغرب العربى: خصوصية التجربة التكاملية:

ارتبطت فكرة الاتحاد المغاربي بحركة التحرر الوطني وهو ما ظهر بجلاء فى اجتماع طنجة الذى ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية . وبعيد الاستقلال ظهرت محاولات متعددة لإقامة أطر اتحادية بين دول المغرب العربى مثل بيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام ١٩٧٤، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام ١٩٨٣. وأخيرا كان إعلان اتحاد المغرب العربى فى عام ١٩٨٩ بمدينة مراكش [٤٥] .

ولعل قراءة بنود المعاهدة المنشئة للاتحاد المغاربي تظهر أولا أنها تتحدث بشكل عام عن جوانب التعاون الاقتصادي والسياسي المشتركة بين الدول الأعضاء، ولم تشر مثلا إلى إقامة وحدة جمركية أو سوق اقتصادية مشتركة. ومن جهة أخرى لم يتم تحديد نطاق الاتحاد جغرافيا، حيث يصبح بإمكان أى دولة عربية أو أفريقية أن تنضم للاتحاد بشرط موافقة الدول الأعضاء. وعلى أى الأحوال فإن معاهدة الاتحاد نصت على الأهداف التالية :

١- توثيق أواصر الأخوة التى تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض.
٢- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عنها.
٣- المساهمة فى صيانة السلام القائم على العدل والأنصاف.
٤- انتهاج سياسة مشتركة فى مختلف الميادين.
٥- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

وقد تم الاتفاق على مجموعه من الهياكل والآليات لتحقيق الأهداف السابقة ومن ذلك مجلس الرئاسة وهو أعلى جهاز اتحادي ، ومجلس وزراء الخارجية، ولجنة المتابعة بالإضافة إلي اللجان الوزارية المتخصصة (لجنة الأمن الغذائي، ولجنة الاقتصاد ، ولجنة البنية الأساسية، ولجنة الموارد البشرية). وبالإضافة إلى الأمانة العامة للاتحاد يوجد مجلس للشورى وهيئة قضائية وأكاديمية مغاربية للعلوم

وجامعـــة مغاربـــية. وفى عام ١٩٩١ تم توقيع اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

على أن قضايا العلاقات الثنائية بين دول الاتحاد ولاسيما قضية الصحراء بين المغـــرب والجزائر قد وقفت حجر عثرة أمام تفعيل اتحاد المغرب العربى. فقد كان مـــن المقـــرر أن تنتظم قمم الاتحاد بصورة دورية كل عام إلا أنها توقفت منذ قمة تونـــس ١٩٩٤. ودخل بعدها الاتحاد فى حالة غيبوبة لم يفق منها إلا بشكل جزئي عـــام ٢٠٠١ عـــندما عقد اجتماع وزاري فى الجزائر، شاركت فيه المغرب بوفد مـــنخفض المســـتوى. وذلك تحت تأثير الملف الصحراوي. والسؤال المطروح فى هـــذه الحالـــة لماذا تغلبت الدول المغاربية "القطري" على "الإقليمي" وتنتصر دوما لمفاهيم السيادة والمصلحة الوطنية التى تتهددها قوى العولمة الراهنة ؟؟ !

تفـــرض الإجابـــة على هذا التساؤل تحليل أهم المعوقات التى تعترض العمل المغاربى المشترك وذلك على النحو التالي :

* *غياب الرؤية الإستراتيجية*: فعلى الرغم من أن التكتلات الإقليمية أصبحت ضرورة وخيارا استراتيجية فى زمن العولمة، لا تزال الهواجس الأمنية هى المحدد الأساســـي للعمل العربى المشترك عموما . وعليه فإن غياب أى خطر أمنى حقيقي مهدد من الدول المغاربية جعلها غير متحمسة للاعتبارات السياسية و الإستراتيجية الموجـــبة للـــتكامل. ولذلك نجد مثلا أن العلاقات الأوربية المغاربية لا تزال تنتظم بشكل انفرادي وربما يدفع ذلك إلى التساؤل ما جدوى الاتحاد المغاربي إذن ؟

مـــن الواضـــح أن الـــتجربة التكاملـــية العربية عموما و المغاربية على وجه الخصـــوص تعكـــس رغـــبة من جانب الحكام لتحسين صورتهم والمحافظة على نظمهـــم. فكمـــا لديهم مجالس وطنية لحقوق الإنسان وأحزاب متعددة وجمعيات ، ينبغـــي أن تكـــون لديهم أطر تكاملية على المستوى الإقليمي وإن كانت مجرد حبر على ورق .

* *الـــنزاع المغربي الجزائري* : يبدو أن قضايا العلاقات بين أهم دولتين فى المغرب العربى أودت بحياة الاتحاد . إذ لا يمكن تصور إطار إقليمي جاد للتعاون والـــتكامل المغـــاربى دون مشاركة أى من الدولتين . وعليه فإن القضايا الحدودية والملـــف الإســـلامي فـــى الجزائـــر ونزاع الصحراء المغربية لا تزال تمثل أبرز المعوقات أمام اتحاد المغرب العربى.

* *المعوقات المؤسساتية* : يبدو أن واضعي الاتفاقية المنشئة للاتحاد المغاربى قـد نقلوا خبرة التجربة الأم (أى الجامعة العربية). وهذا ما دفع أحد الباحثين إلى القـول : " يتمـيز اتحـاد المغرب العربى بتعدد معوقاته المؤسساتية الناجمة عن الطبـيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة له، مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء ، إذ يبدو جليا أن الخلافات فيما بين الدول الأعضاء جعلتها تتوخى الحـذر، كمـا أن عقدة السيادة حالت دون رقى هذه المعاهدة إلى مستوى مشروع تكاملـي إقليمي . ولعل الدليل على هذه الريبة المتبادلة وعقدة السيادة وأيضا غياب الـرؤية الإسـتراتيجية والخـبرة فى مجال التكامل الإقليمي يكمن فى تبنى قاعدة الإجماع فى اتخاذ القرارات ". (٤٦)

دور المجتمع المدنى على المستوى الأقليمى:

يمكن القول إن الشمال الأفريقي يرتبط عضويا بالنظام الإقليمي العربى، وعليه فـإن بعـض هياكل ومؤسسات المجتمع المدنى العربى ... تقوم بدور تكاملي لا يمكـن إنكـاره سواء على الصعيد الإقليمي أو القومي العربى الشامل . ويمكن أن نشير بهذا الخصوص إلى نموذجين يمثل أولهما المنظمات المهنية والنقابية العربية بينما يمثل النموذج الثاني التنظيمات الدفاعية والحقوقية ذات المصالح العامة وذلـك على النحو التالى :(٤٧)

النموذج الأول: اتحاد المحامين العرب:

يعد اتحاد المحامين العرب منظمة عربية غير حكومية مقرها الدائم مصر وقد نشـأ الاتحاد بموجب الاجتماع التأسيسي فى القاهرة عام ١٩٥٦ . ويسعى الاتحاد إلى تحقيق الأهداف الآتية : (٤٨)

الأهداف المهنية:

(١) تطويـر ورعايـة مهـنة المحاماة فى الوطن العربى بما يمكنها من القيام بدورها الأساسي فى إرساء قواعد العدالة وذلك بالعمل على:

(أ) تأميـن استقلال مهنة المحاماة واستقلال نقابات المحامين واستقلال قرارها وتأميـن حرية المحامى وحصانته فى أداء رسالته، وحرمة عمله ومكتبه، وضمان حقوقه طبقا للمعايير الدولية فى هذا الصدد.

(ب)تنمـية الوعـى النقابـي فى صفوف المحامين، والالتزام بشرف المحاماة وبأخلاقـياتها وتشـجيع تكويـن النقابات والمنظمات المهنية للمحامين فى الأقطار العربية التى لم تتكون فيها بعد.

(ج) الاهتمام بتدريب شباب المحامين وتأهيلهم ورفع مستوى أدائهم المهني.

(د) السـعي مـن أجـل توحيد قوانين مهنة المحاماة على نحو يكفل للمحامى العربى حق الممارسة فى الأقطار العربية كافة.

(٢) السـعي لإقرار مبدأ استقلال السلطة القضائية والدفاع عنه وضمان حقوق القضاة وحصانتهم واستقلالهم .

(٣) تجمـيع وحفـز الطاقـات العربية القانونية من أجل إثراء القانون والفقه العـربى وتأصـيل الاجـتهادات الخاصـة بهمـا، بما يسهم فى توحيد التشريعات والمصـطلحات القانونـية فى الأقطار العربية، وبما يحقق مصلحة الإنسان العربى وتقدمه وحقوقه الأساسية، ويؤهله لتحقيق أمانيه القومية والإنسانية.

(٤)المسـاهمة فى إحياء الدراسات القانونية والإسلامية والعمل على أن تكون الشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا من مصادر التشريع.

(٥)إرسـاء المـبادئ الأساسـية لحقوق الإنسان والحريات العامة وسيادة حكم القانون فى الأقطار العربية تشريعا وتطبيقا، وتأمين ضماناتها.

الأهداف القومية:

(١) الكفـاح لـتحرير الأرض العربية من كل أشكال الاستعمار والاغتصاب والتبعـية ، والمساهمة الإيجابية فى بناء المجتمع العربى المتحرر القائم على أسس العدل والكفاية وفى ظل مبادئ الحق والحرية وسيادة حكم القانون .

(٢) النضـال مـع الشـعب العـربى الفلسطيني من أجل تحرير فلسطين من الاسـتعمار الصـهيوني وعودتهـا قطرا عربيا ديمقراطيا متحررا ، باعتباره هدفا إسـتراتيجيا ومركـزيا للأمـة العربـية فـى إطار حركة التحرر والتقدم الوطني والعالمي.

(٣) الكفـاح ضد الصهيونية وأطماعها باعتبارها شكلا من أشكال العنصرية وحمايـة الوطـن العـربى أرضا وثقافة وحضارة منها والنضال ضد كافة أشكال التمييز والفصل العنصري.

(٤) مقاومـــة كـل صـــور التطبـــيع مـــع العـــدو الصهيوني ومواجهة كافة المشروعات التى تستهدف فرض الهيمنة على المنطقة العربية وطمس هويتها.

(٥) مكافحـــة الاســتعمار القديـــم والجديد والمساهمة فى الدفاع عن الحقوق الأساســية لكـــل الشعوب ودعم التضامن والتعاون والمساهمة بينها وتأييد حقها فى الاســتقرار و السيادة وتقرير المصير ومناصرة قضايا التحرير و التقدم والسلام فى العالم أجمع.

(٦) النضال من أجل تحرير الإنسان فى الوطن العربى من كل مظاهر الظلم والــتخلف والاســتغلال ، وذلــك بضمان حقه فى ممارسة الديمقراطية الأساسية و الاجتماعــية وإطـــلاق حـــرياته العامة والنقابية وحمايته ضد التعذيب والتصفيات الجســدية وتأمين حقوقه الأساسية الواردة فى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، بما يمكنه من المشاركة الفعلية فى صنع واتخاذ القرار بشأن مستقبله ومستقبل وطنه.

(٧) الســـعي إلى تحرير الاقتصاد العربى من أشكال التبعية وضمان استقلاله بمـــا يكفـــل تنميـــته على طريق تحقيق العدالة الاجتماعية والتكامل والتوحد لخدمة الوطن والمواطن العربى .

(٨) مقاومـــة كل المشروعات التى تتضمن المشاركة مع العدو الصهيوني فى مجـــالات العمـــل الاقتصـــادي و السياســـي والثقافي والتى تتناقض مع المشروع النهضوى العربى .

(٩) مواصـــلة النضـــال مـــن أجـــل تحقيق الوحدة العربية الشاملة باعتبارها ضرورة حتمية وهدفا إستراتيجيا للأمة العربية ومقاومة دعوات الفرقة والتجزئة.

(١٠) إعداد الدراسات المتخصصة حول القضايا العربية العامة بما يساعد على دعم القضايا والمصالح العربية وتحقيق أهداف الاتحاد.

(١١) دعـــم العلاقـــات الثنائـــية والجماعية مع الاتحادات والهيئات والمنظمات النقابـــية والمهنية والشعبية العربية والدولية وتوسيع هذه العلاقات بما يخدم أهداف الاتحاد ويحقق أهداف الأمة العربية.

الدائـــم والـــذي يعد أعلى سلطة فى الاتحاد ويعقد مرة كل عامين ، والمكتب الدائـــم وهو الذى يقوم بإدارة الاتحاد والإشراف على أعماله، والأمانة العامة والتى يشـــرف علـــيها الأمين العام وتضم الأمناء المساعدين ورؤساء اللجان الدائمة. وقد نشـــط جهاز الأمانة العامة منذ إنشائه بالقاهرة وانعكس ذلك على عدد اللجان التى يمارس عمله من خلالها وهى: لجنة شئون مهنة المحاماة واستقلال القضايا، ولجنة

الحريات العامة وحقوق الإنسان، ولجنة الشئون العربية ولجنة الشئون الدولية، ولجنة الاقتصاد العربى، ولجنة المرأة العربية، واللجنة الإدارية والمالية، ويتولى حاليا منصب الأمين العام إبراهيم الملالى وهو مغربي.

النموذج الثاني: المنظمة العربية لحقوق الإنسان

نشأت هذه المنظمة العربية غير الحكومية فى الأول من ديسمبر عام ١٩٨٣ فى ليماسول قبرص، وذلك فى ختام ندوة عن أزمة الديموقراطية فى الوطن العربى. ويلاحظ أن اتحاد المحامين العرب كان أول المرحبين بإنشاء هذه المنظمة بل إنه احتضنتها فى عامها الأول إلى أن انتقلت إلى مقرها الدائم فى القاهرة .

وتهدف المنظمة إلى تحقيق:

١- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكافة المواطنين المقيمين فى العالم العربى.

٢- الدفاع عن الأفراد الذين انتهكت حقوقهم بالمخالفة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

٣- بذل الجهد ، بغض النظر عن الاعتبارات السياسية، من أجل الإفراج عن الموقوفين والمسجونين وتوفير الدعم والمساعدة لجميع الأفراد الذين تقيد حرياتهم بشكل أو بآخر أو الذين يتعرضون لأي نوع من القمع بسبب معتقداتهم أو مبادئهم السياسية أو لأسباب تتعلق بالأصل العنصري أو الجنس أو اللون أو اللغة.

٤- الاحتجاج على الحالات التى لا تتوافر فيها محاكمات عادلة.

٥- توفير المساعدات القانونية حيثما تكون ضرورية وممكنة.

٦- المطالبة بتحسين أحوال سجناء الضمير.

٧- العمل من أجل إطلاق سراح الأشخاص الذين أدينوا لأسباب سياسية.

ويتألف الهيكل التنظيمي للمنظمة من الجمعية العمومية التى تجتمع مرة كل ثلاث سنوات ، ومجلس الأمناء والذي ينعقد مرة كل عام ويؤلف من ٢٥ عضوا، ينتخب عشرون منهم من أعضاء الجمعية العمومية، بينما يتم تعيين خمسة أعضاء من نشطاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان . اتسعت عضوية المنظمة لتشمل الأفراد والمنظمات داخل وخارج الوطن العربى.

ولاشـــك أن كلا المنظمتين واجهتها صعوبات جمة فى سبيل تحقيق استقلالها التنظيمـــي(٤٩) فاتحاد محامين العرب اتخذ موقفا معاديا من اتفاقية السلام بين مصر وإســـرائيل وهو ما أدى إلى توتر العلاقة بينه وبين دولة المقر . وقد وصل الأمر إلى قيام النظام المصرى بحل مجلس نقابة المحامين وتعيين آخر محله عام ١٩٨١ ، وبذلـــك ســـبب تأيـــيد المجلـــس المصرى لقرارات المؤتمر الرابع عشر لاتحاد المحاميـــن العـــرب فى الرباط عام ١٩٨٠، والتى نددت بمعاهدة السلام المصرية الإســـرائيلية. ولم تنفرج العلاقات مع اتحاد المحامين العرب الأ بعد استقرار تجربة التعددية السياسية فى مصر وخفوت المعارضة العربية للعملية السلمية مع إسرائيل.

أما المنظمة العربية لحقوق الإنسان، فقد عانت منذ البداية من حجب الشرعية عـــنها على الرغم من الاعتراف الواقعي بها من قبل السلطات المصرية. لكن يبدو أن الحكومـــة المصـــرية ترغـــب فى أن تظل ممسكة بسلاح الشرعية فى مواجهة المنظمة لكي تلوح به إذا ما أرادت الضغط عليها.

لكـــن الســـؤال المطروح يتعلق بمساهمة المنظمتين فى العملية التكاملية على المســـتوى العربى . ونستطيع فى هذا السياق أن نتصور ثلاثة أدوار أساسية يتعلق أولها بالمساهمة فى إنشاء منظمات مدنية أخرى . أما الثاني فيتمثل فى نشر الوعى بأهمية المجتمع المدنى ودوره التنموي والتكاملي، والثالث الوقوف فى وجه استبداد وطغيان الدولة.

(١) تشجيع منظمات المجتمع المدنى الأخرى

يلاحـــظ أن اتحـــاد المحامين العرب قد أسهم بدور كبير فى تدعيم مؤسسات المجتمع المدنى وذلك من خلال الآليات الآتية: (٥٠)

- مساهمة الاتحاد الفعالة فى إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان.
- المشـــاركة فـــى صياغة العقد التأسيسي للمركز العربى للحقوق والحريات النقابية.
- المساهمة فى تكوين الشبكة الدولية المناهضة للتعذيب.
- المساهمة فى تكوين المنظمة العربية لحقوق الإنسان.
- المســـاهمة مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان والرابطة التونسية لحقـــوق الإنســـان فى إنشاء المعهد العربى لحقوق الإنسان بتونس عام ١٩٨٩

لإعداد الدعاة والنشطاء فى مجال حقوق الإنسان كما يشارك الاتحاد فى إدارة المعهد العربى.

- المشـــاركة فـــى صياغة الدستور الإرتري مع مفوضية الدستور الإرتري.
- المشـــاركة فـــى عملية استفتاء الجالية الإرترية فى القاهرة حول موضوع الاستقلال عن أثيوبيا، كما أوفد ممثله لحضور الاستفتاء الذى أجرته الأمم المتحدة فى إريتريا عن نفس الموضوع.
- المســـاهمة فـــى تأسيس اتحاد المحامين الأفارقة وصياغة قانونه الأساسي.
- أمـــا المـــنظمة العربـــية لحقـــوق الإنسان فقد شجعت على قيام مـــنظمات أو روابـــط قطـــرية كفروع لها، كما أنها وفرت نوعا من المساندة المعنوية وربما المادية لمنظمات دفاعية قائمة.

(٢) نشر الثقافة الداعمة للمجتمع المدنى:

تســـعى المـــنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى نشر الوعى الحقوقي من خلال إصـــداراتها المخـــتلفة، حيـــث تصدر نشرة شهرية بعنوان المنظمة العربية لحقوق الإنســـان ــ نشرة إخبارية ، والتقرير الشهري، كما أنها تصدر فصلية عن حقوق الإنســـان فـــى الوطن العربى بالإضافة إلى تقريرها السنوي تحت عنوان "الكتاب الســـنوي لحقـــوق الإنســـان فى الوطن العربى". وتحرص المنظمة كذلك على أن تصدر بعض التقارير فى مناسبات خاصة.

وتســـهم إصدارات اتحاد المحامين العرب المتمثلة فى النشرة الداخلية ومجلة الحق وبعض الكتب المتخصصة فى نشر الوعى الحقوقي والاهتمام بحقوق الإنسان فى الوطن العربى.

(٣) الوقوف فى وجه الدول المعادية للمجتمع المدنى:

لاشـــك أن إحـــدى الوظـــائف الأساســـية لمنظمات المجتمع المدنى تتمثل فى مواجهـــة اســـتبداد الـــدول. ويتضح ذلك بجلاء فى موقف المنظمة العربية لحقوق الإنسان التى ما فتئت ترصد انتهاكات حقوق الإنسان فى كافة الدول العربية وتنشر ذلـــك بوضـــوح فـــى تقريـــرها السنوي بما فى ذلك مصر دولة المقر. أما اتحاد

المحاميــن العــرب فإنـــه أقل حدة وتخصصا فى انتقاد دول بعينها حيث يميل إلى التركيز على القضايا العامة القومية التى لا يوجد خلاف كبير بشأنها، وربما يرجع ذلــك إلـــى وجود ممثلين فى الاتحاد عن كل الدول الممثلة فيه، وبالتالي لم يدخل الاتحـــاد فـــى صدام مباشر مع الدول إلا فى حالات محدودة، مثلما حدث مع ليبيا حيــنما ألغــت نقـــابــة المحاميــن، أو مع السودان حينما تم حل نقابة المحامين القطرية فيه بعد انقلاب ١٩٨٩[٥١].

رابعا : نحو تفعيل المجتمع المدنى ودوره فى العملية التكاملية:

مــن اللافــت للــنظر حقا أن معظم الانتقادات التى وجهت للجهود والعمليات التكاملــية ســواء على المستوى الإقليمي أو القارة الأفريقية، تمثلت فى القول بأن المــنهج الــذى اتبعــته هذه الجهود هو منهج فوقى يعبر عن آراء وتطلعات نخب محــدودة، ولــم يــأت من قبل تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدنى . وعلى سبيل المــثال فــإن الملــتقى النقابي لبلدان غرب المتوسط والمعروف ب٥+٥ والمنعقد بــتونس فى ٢ ديسمبر ٢٠٠٣، قد أكد على أهمية الاندماج الإقليمي المغاربى من أجــل تنمــية المغرب العربى ومن أجل تطوير الشراكة مع أوروبا بالإضافة إلى مقاومة الانعكاسات السلبية للعولمة واقتصاد السوق[٥٢] .

والقراءة الفاحصة للبيان الختامي لهذا الاجتماع النقابي العام يوضح لنا ما هى الإمكانــيات والأدوار الــتى يمكــن أن يمارسها المجتمع المدنى فى رسم الخريطة المستقبلية للمغرب العربى وأفريقيا بشكل عام . **فقد أكدت النقابات المشاركة على:**

ــ ضــرورة الدفاع عن الحقوق والحريات النقابية ونشر مبادئ العمل النقابي الحــر والمســتقل فى المغرب العربى والمنطقة العربية عبر تشجيع مبادرات اتحاد نقابات عمال المغرب العربى والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ...

ــ أهمــية دعم قدرة النقابات التعبوية والتأطيرية حتى تستطيع الأضطلاع الكــامل بدورها كقوة اقتراح قادرة على التصدى للانعكاسات السلبية للسياسات الليبرالية وللعولمة.

ــ إنشاء حرص إقليمي من أجل احترام معايير العمل الدولية ومتابعة المسائل المتعلقة بالشغل وخرق الحقوق الاجتماعية ...

ــ التأكــيد علـــى الدور الموكول للحركة النقابية المغربية فى دعم الديمقراطية والدفاع عن الحريات وحث دول المنطقة على الاندماج.

وباعـتقادي أن تحقيق الديمقراطية على المستوى الداخلي شرط أساسي لتبنى مـبادرات وطنـية وإقليمية تحقق مصالح الشعوب العربية والأفريقية. وهنا يبرز الـدور المحوري للحركات الشعبية والاجتماعية فى التأسيس للاستقلال الثاني على حـد تعبير المنصف المرزوقى فى كتابه المهم من الخراب إلى التأسيس . ويتطلب ذلـك التأسـيس نمطـا مـن الـتجديد الداخلي الذى يقوم على ائتلاف كافة القوى والعناصـر : الدولة والمجتمع المدنى ، المجتمع والفرد ، الريف والمدينة ، التراثي والحداثـي ... وهكذا وهو الاصطلاح الذى أطلق عليه محمد عابد الجابري مفهوم الكتلة التاريخية.

والواقـع أنـه ما يبن تأسيس المرزوقى وكتلة الجابرى يكمن التحدي، فعولمة التكتلات الكبرى جعلت التنافس بين القوى العالمية الجديدة من أجل كسب مزيد من الـنفوذ والقيمة. أما نحن فى المناطق الطرفية المهمشة فقد أصبح التكتل والاندماج الإقليمـي ضرورة حتمية من أجل البقاء والصمود فى المجتمع العالمي " المعولم " الذى لا يعترف إلا بالأصلح والأصلح هنا هو الأقوى .

إننا بحاجة إلى دولة " قوية " قادرة على القيام بوظائفها المتعددة ومجتمع مدنى " قوى" يستطيع أن يكمل وظائف الدولة وكل منهما يمتلك الحصانة فى وجه الأخر. فالمجتمع المدنى يمتلك حصانة الاستقلال التنظيمي والاستقلال القانوني وفوق ذلك كلـه حصانة التمويل. أما الدولة فتمتلك شرعية الوجود . ولا يمكن تحقيق ذلك كله إلا مـن خـلال تربـية وتنشئة الأفراد من خلال منظومة قيم المواطنة والتسامح والقـبول بالآخـر . وتلك مهمة يمكن أن تلقى على كاهل التنظيمات والمؤسسات المدنية.

وثمـة عـدد مـن الملاحظات المهمة بصدد تفعيل أدوار المجتمع المدنى فى العملية التكاملية:

أولهما : يمكن لتنظيمات المجتمع المدنى أن تقوم بدور مهم فى طرح القضايا والملفات الخلافية التى تعمق التكامل الإقليمي . ففي الحالة المصرية نجد أن قضية مياه النيل مثلت جوهر التعاون الإقليمي بين حوض النهر . وعليه فإن قيام "المنتدى الوطنـي لمنظمات المجتمع المدنى حول تنمية نهر النيل " يعتبر خطوة فى الاتجاه الصحيح . حيث يضم المنتدى النشطاء والمهتمين من المجتمع المدنى على مستوى كـل دولة ليكون النواة التى يحدث من خلالها الحوار والشراكة للوصول إلى رؤية مشتركة. **ويهدف المنتدى الوطني إلى:**

ـ زيـــادة التوعـــية بيـــن منظمات المجتمع المدنى المختلفة من خلال الإعلام والمشاركة الجماعية حول معالجة حوض نهر النيل.

ـ إنشاء حوار على المستوى القومي فيما بين الأطراف المعنية لحماية موارد النهر.

ـ تعزيز عملية الشراك فيما بين دول حوض النهر.

ـ مناقشة القضايا الملحة مثل الأمن المائي، الغذائي، التدهور البيئي.

ويمكن على صعيد آخر طرح ملف الصحراء الغربية للحوار الشعبي بين الجزائـــر والمغرب من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين والدفع قدما بمسيرة الاتحاد المغاربى.

ثانـــيا: يمكن لتنظيمات رجال الأعمال سواء على المستوى القطري أو الثنائي أن تســـاهم فـــى التوعـــية بأهمية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والأفريقية. وعلـــى ســـبيل المثال فإن الاجتماعات التى يعقدها رجال الأعمال قبل الاجتماعات الرســـمية المشـــتركة عـــادة ما تطالب بإزالة العراقيل أمام التبادل التجاري البيني وتأســـيس بنوك تجارية مشتركة لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير ، وإقامة البنية الأساسية اللازمة لتسهيل التبادل.

ثالـــثا : دور القطاع الخاص فى تحقيق التكامل الاقتصادي. لاشك أن أساسيات التحرر الاقتصادي التى اتبعتها الدول العربية و الأفريقية قد أعطت القطاع الخاص دورا مهما فى عملية التنمية والتكامل. ومن ثم يستطيع هذا القطاع أن ينشر الوعى ويؤكـــد علـــى أهمـــية إقامة البنى الأساسية اللازمة لتسهيل عملية التبادل التجاري والـــتكامل الاقتصـــادي بين دول المنطقة. ويمكن أن نشير فى هذا السياق إلى دور شـــركة مصر شرق أفريقيا والتى تم تأسيسها فى العاصمة الكينية نيروبي للعمل فى مجـــال التصدير وذلك على أيدي مجموعة من رجال الصناعة. وتشير تجربة هذه الشركة إلى ضرورة :

ـ الانخفاض بتكلفة السلعة ، أى تصبح المنافسة السعرية هى الأساس لتجاوز انخفاض القوة الشرائية فى الأسواق الأفريقية .

ـ توفير الضمانات والتأمينات ضد مخاطر التصدير.

ـ العمل على تسهيل تدفق السلع والتخلص من الإجراءات البيروقراطية.

ـ إنشـــاء بنوك تجارية مشتركة لتمويل الصادرات أو على الأقل الوصول إلى نوع من التنسيق بين النظم المصرفية فى الدول المختلفة.

— إنشـــاء صناعات ومشروعات مشتركة تعتمد على مكونات من دول مختلفة وهو ما يساعد على دعم التبادل التجاري على المدى البعيد(٥٣) .

خامسا: نحو تطوير برنامج دراسى عن المجتمع المدنى والتكامل الأفريقى :

مـــن المهـــم التأكيد على أن هذا البرنامج الذى يمكن تسميته "ببرنامج كوامى نكـــروما لدراسات المجتمع المدنى والتكامل فى أفريقيا" يسعى إلى تحقيق الأهداف والغايات الآتية:

— خلق وتحقيق التكامل الأفريقى فى المجال المعرفى من خلال تبادل الطلاب والأســـاتذة وتنســـيق المقـــررات الدراسية، بحيث يمكن من الناحية الواقعية إحداث التكامل بين الجامعات الأفريقية .

— إرساء أسس بنية معرفية أفريقية مشتركة تؤدى إلى :

* خلق روابط مؤسسية بين الطلاب والدارسين الأفارقة .
* تحقيق التجانس بين المناهج والخطط البحثية المطبقة .
* صياغة رؤية مشتركة فى منظومة التعليم تدريسا وبحثا وتدريبا .

— الأخـــذ بـــالمفهوم الشمولي للتكامل بحيث يشمل التكامل القومي والإقليمي والمناطقي والقاري

فضـــلا عن أشكال التكامل الدولى على مستوى المعمورة بما يحفظ نماءها وارتقاءها .

— تفعـــيل دور المجـــتمع المدنى على المستوى القطري والإقليمي والقاري وصـــولا إلـــى مفهـــوم المجتمع المدنى العالمي وذلك من أجل تحقيق الديمقراطية والتنمية وفقا لتطلعات وآمال الشعوب الأفريقية.

— خلـــق حـــركة اجتماعـــية وشعبية قوية تؤمن بأن التكامل بكافة أشكاله هو الفرصـــة الوحـــيدة أمـــام العرب والأفارقة من أجل البقاء ومقاومة الآثار السلبية للمشروع النيوليبرالي الذى تقوده الولايات المتحدة والغرب فى عصر العولمة.

تصميم المقررات الدراسية:

مـــن المتصـــور أن يعتمد البرنامج الدراسي فى مرحلة الدراسات العليا على تنمية المهارات البحثية والإبداعية لدى الطلاب الملتحقين به. وعليه، لابد أن تكون

المقررات الخاصة بمناهج البحث والموضوعات الخاصة إجبارية سواء فى مرحلة الدبلوم أو مرحلتي الماجستير والدكتوراه وذلك على النحو التالى:

***المواد الإجبارية:**

(١) **مادة مناهج البحث** : ويتم فيها دراسة المظاهر السياسية والاجتماعية المـتعلقة بالظاهـرة التكاملـية ودور المجتمع المدنى فيها. ومن المفترض أن يقوم الـدارس أثناء هذا المقرر بإعداد خطة بحثية واسعة للتسجيل فى موضوع ما يتعلق بمجـال الـبرنامج وموضـوعاته. علـى أن يراعى فى اختيار الموضوع الطبيعة التكاملـية الـتى تحـرص علـى الـتداخل والتكامل بين التخصصات من ناحية، والتخصصات البحثية من ناحية أخرى.

(٢) **مـادة تشير إلى موضوع خاص** A Course Related Research Topic تـتجدد مـع تجـدد السنوات الدراسية وفصولها المختلفة . ويراعى أن يتم اختيار الموضوع بما يتناسب مع التطور الجاري فى عالم الأحداث .

***المواد الاختيارية:**

يتم تحديد خمسة مواد يغلب عليها فى مرحلة الماجستير عملية الإعداد النظري دون إهمـال الجوانب التطبيقية . وهذه المواد قابلة للزيادة حتى تكون هناك فرصة حقيقية للاختيار من بينها :

١- الدولة والمجتمع فى أفريقيا (النظرية السياسية التحليلية).
٢- مقدمة فى دراسة المجتمع المدنى.
٣- نظريات التكامل الإقليمي والقاري والعالمي.
٤- الاقتصاد السياسي للمجتمع المدنى والقطاع الثالث.
٥- الرأي العام والمجتمع المدنى.
٦- المعلوماتية وبناء المجتمع المدنى (المجتمع المدنى الشبكي)
٧- المجـتمع المدنـى غـير القومي (نماذج وتطبيقات)، خبرات المؤتمرات الدولـية وبـناء عملـيات التكامل بين الدول ذات المصالح: مؤتمر دربان، مؤتمر المـرأة ، مؤتمر التنمية الاجتماعية وضرورات الموضوعات ذات الطابع الأفريقي حتى لو امتدت لأنحاء أخرى من العالم (الفقر، انتشار مرض الإيدز ...).

٨-خبرات الدول المختلفة وإمكاناتها التكاملية، أوغندة ، نيجيريا، جنوب أفريقيا ، المغرب ... إلخ.

٩-المنظمات الدولية غير الحكومية: الفاعليات والإمكانيات: قدرة العمل المدنى القاري على التأثير فى أجندة هذه المنظمات ومسار عملها وسياستها.

١٠-الاتحاد الأفريقي والاتحادات الفرعية والتعاون الإقليمي:

- المدخل الوظيفي.
- مدخل تكتيل المصالح وتمثيلها.
- مدخل بناء رأى عام حيال قضية بعينها.
- بنك لخبرات مؤسسات المجتمع المدنى وإمكانيتها للاستفادة منها على المستوى الأفريقي (المناطقى والقاري).
- الفاعليات المدنية والأهلية على هامش الاجتماعات الرسمية.
- البرلمان الأفريقي وإمكانية تعظيم فاعلية الاجتماعات والمجتمعات المدنية.

١١- المجتمع المدنى وإدارة الصراع فى القارة الأفريقية.

برنامج كوامى نكروما لدراسات المجتمع المدنى والتكامل فى أفريقيا

يقدم البرنامج ثلاثة درجات فى مرحلة الدراسات العليا وذلك للطلاب الحاصلين على درجة جامعية مناسبة ولديهم خبرة يتم تحديدها لاحقا:

[١] دبلوم المجتمع المدنى والتكامل.

[٢] ماجستير المجتمع المدنى والتكامل.

[٣] دكتوراه المجتمع المدنى والتكامل.

وذلك على النحو التالى:

***أولا: دبلوم المجتمع المدنى والتكامل:**

*ينبغى أن تكون الإجراءات المنظمة للبرنامج الأكاديمى وكذلك إجراءات القبول والالتحاق به متسقة ومتوافقة مع الجامعة التى يوجد بها.

*المواد الدراسية المتطلبة للحصول على درجة الدبلوم هى ذاتها نفس المواد التى يدرسها الطالب فى مرحلة الماجستير. غير أن طالب الدبلوم يعفى فقط من تقديم أطروحة. ومع ذلك فإنه يطالب بتقديم تقرير أو مشروع تخرج.

*ولكي يحصل الطالب على درجة الدبلوم لابد من إكماله (٢٤) ساعة معتمدة من المواد المطروحة .

*مدة برنامج الدبلوم هى فصلين دراسيين.

[١] درجة الدبلوم في المجتمع المدني والتكامل الأفريقي:

الفصل الدراسي	المواد الدراسية	الساعات المعتمدة
الأول	٤	١٢
الثاني	٣	٩
	مشروع تخرج	٣

***ثانيا : ماجستير المجتمع المدنى والتكام :**

– يمكن لطالب الدبلوم أن يستمر من أجل الحصول على درجة الماجستير إذا بلغ معدله التراكمي (B).

– ينبغي أن تتوفر فى المرشحين لهذا البرنامج الشروط الواجبة فى طالب الماجستير وتحدد الجامعة المعنية هذه الشروط .

– مدة برنامج الماجستير هى ثلاثة فصول دراسية على الأقل .

– ولكي يحصل الطالب على درجة الماجستير لابد من إكماله (٣٦) ساعة معتمدة .

وذلك على النحو التالى:

[٢] درجة الماجستير فى المجتمع المدنى والتكامل

الفصل الدراسي	المواد الدراسية	الساعات المعتمدة
الأول	٤	١٢
الثاني	٥	١٥
الثالث	أطروحة	٩

***ثالثا: دكتوراه الفلسفة فى المجتمع المدنى والتكامل:**

يسعى هذا البرنامج إلى إعداد الدارسين معرفيا وبحثيا بحيث يصبحون مؤهلين لتولى وظائف التدريس والبحث فى الجامعات الأفريقية . ويركز هذا البرنامج بشكل رئيسي على المهارات البحثية فى ميدان المجتمع المدنى والتكامل .

متطلبات درجة دكتوراه الفلسفة :

لكي يحصل الطالب على درجة دكتوراه الفلسفة لابد من إكماله (٧٢) ساعة معتمدة من المواد المطروحة بما فى ذلك الأطروحة التى توازى (١٢) ساعة .

خـــاتمـــة:

حاولــت هــذه الدراســة إثارة بعض القضايا والتساؤلات الأساسية حول دور المجتمع المدنى فى تحقيق الديمقراطية والتكامل الأفريقي انطلاقا من خبرة الشمال الأفريقـــي. وتمثلــت الفرضية الأساسية التى انطلقت منها هذه الدراسة فى أن فشل الـــتجارب التكاملية الأفريقية على الرغم من تعددها وكثرتها إنما ينبع من منهجها الفوقي الذى يعبر عن مصالح وتوجهات نخب محدودة. يعنى ذلك أن غياب حركة شـــعبية واجتماعية أفريقية واعية بمصالحها وأهدافها كان له أبرز الأثر سلبا على مسيرة التكامل فى أفريقيا. وبمفهوم المخالفة يعد وجود مجتمع مدني مستقل وفاعل ضمانة أكيدة لتحقيق الديمقراطية والتنمية والتكامل.

وقــد أوضـــحت الدراسة أن إنجازات التكامل سواء على المستوى الإقليمي أو القـــاري لا تزال محدودة بل ومتعثرة فى كثير من الأحيان . وربما يعزى ذلك إلى أن الـــدول الأفريقية ومنها العربية فى الشمال لم تستطع أن تطور سياسات توافقية تشـــجع على المشاركة الشعبية وتحقق الأمن والاستقرار والتنمية بمفهومها الشامل، وهو الأمر الذى انعكس على فشل هذه السياسات على النطاق الأوسع.

ويمكن الخلوص إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي :

١-إعـــادة تعـــريف المجتمع المدنى الأفريقي بشكل يخرج به إلى فضاء أرحب لـــيلائم خصوصية الواقع الأفريقي . وهذه المراجعة النقدية للمفهوم تجعل منه أداة تحليلية ناجحة يمكن من خلالها فهم وتحليل الظاهرة السياسية والاجتماعية الأفريقية ، وقــد سمحت عملية إعادة التعريف التى تبنتها الدراسة بأن يتجاوز معنى المجتمع المدنـــى الفهـــم التقلـــيدي الضيق ليشمل مؤسسات وجمعيات ذات طابع إثني وقبلي وشبكة القائد والأتباع، وفى بعض الحالات السلطات التقليدية الجديدة . وقد رأينا أن إعـــادة تأصيل مفهوم المجتمع المدنى عربيا وأفريقيا يستفيد من سيرة المصطلح فى دلالته الغربية لكنه يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الواقع الأفريقي .

٢-فشل أو تعثر عمليات التكامل ومنها اتحاد المغرب العربى إنما ينبع من أنانية النخـــب الحاكمـــة وتمســـكها بشعارات السيادة والمصالح الوطنية التى عصفت بها تيارات العولمة الجارفة أصلا . أضف إلى ذلك أن هذه النخب لم تستطع بناء هوية وطنـــية متماســـكة تنصـــهر مـــن خلالها كافة الولاءات كما أنها لم تنجح فى بناء الديمقراطية والأمن فإن لها أن تحقق ذلك على المستوى الإقليمي .

٣-تدعـو الدراسـة إلـى تبـنى مدخل المجتمع المدنى بمفهومه الواسع لتعزيز الديمقراطـية وإشاعة القيم المدنية التى تحرص على التسامح والقبول بالآخر، وهو ما يمكن المجتمع المدنى من مواجهة استبداد السلطة فى ذات الوقت الذى يعترف به بشرعية وجود الدولة وبأهمية وظائفها التى تؤديها من أجل تحقيق نهضة مواطنيها ورقـيهم . وعلـيه يصبح الشعار هو دولة قوية ومجتمع مدني قوى، فتكون النتيجة ديمقراطية وتنمية وتكامل .

٤-أن دور المجـتمع المدنـى الحقيقـي يتمثل فى نشر الوعى بأهمية الاعتماد الجماعـي علـى الـذات والوقوف فى وجه التيار النيوليبرالى والآثار السلبية التى تحملهـا قـوى العولمـة الجديدة. وهذا يعنى رفض أى محاولة لإدماج أفريقيا فى منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمى باعتبارها طرفا هامشيا وتابعا وذلك من خلال تطبيق سياسات التكيف الهيكلي.

٥-لعـل مـن أبرز المآخذ على الأطر التكاملية الجديدة فى أفريقيا وعلى رأسها الاتحـاد الأفريقـي والنيباد، هو أنها ذات طابع فوقى مفروض من أعلى ولا يمثل رأى حـركة شـعبية أفريقية واعية، وتلك هى نقطة الضعف الرئيسية فيها . وعليه ينبغـي التأكـيد علـى أن المجتمع المدنى الأفريقي بما ينطوي عليه من تنظيمات ومؤسسـات وكذلـك قوى وحركات اجتماعية يمثل ضمانة أساسية لنجاح أى عمل تكاملي .

٦-إن نشـر ثقافـة التكامل والمجتمع المدنى فى أفريقيا يمثل مدخلا لخلق بنية معرفـية تكاملـية وذلـك مـن خـلال تـبادل الأساتذة والطلاب وتنسيق المناهج والمقـررات، وهو ما يعنى من الناحية الواقعية تحقيق التكامل بين مؤسسات إنتاج ونشـر المعـرفة فى أفريقيا . وإذا كان أضعف الأيمان يتمثل فى إضافة مقرر عن التكامل فى المدارس والجامعات الأفريقية يصبح النموذج الأمثل هو تأسيس برنامج مـتكامل للدراسـات العلـيا يسـاعد على تأهيل جيل جديد من الباحثين والدارسين الأفارقة فى هذا المجال ويخلق رؤية مشتركة حول ما ينبغي أن تكون عليه أفريقيا فى ظل التحديات التى تواجهها.

(١) انظـــر مثالا لهذا الخلاف الفكري حول مفهوم المجتمع المدنى وأبعاده ووظائفه فـــى أدبـــيات الشمال الأفريقي فى : الحبيب الجنحانى ، سيف الدين عبد الفتاح، المجتمع المدنى وأبعاده الفكرية، سلسلة حوارات القرن الجديد: دمشق ، دار الفكر ، ٢٠٠٣.

(٢) بـــرهان غليون ، نشأة مفهوم المجتمع المدنى وتطوره: من المفهوم المجرد إلى المـــنظومة الاجتماعية والدولية، محاضرة ألقيت فى ندوة المجتمع المدنى والديمقراطية ، جامعة قطر ١٤-١٧ مايو ٢٠٠١.

(٣) لمـــزيد مـــن التفصـــيلات حول الاستخدامات التاريخية لمفهوم المجتمع المدنى انظر:

John Keane , Democracy and Civil Society, New York: Verso, 1988.

وكذلك سعيد بن سعيد العلوي، "نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فـــى تحقيق الديمقراطية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢، ص ص ٤١-٦٥.

(٤) انظـــر : محمـــد إبراهيم نقد، المجتمع المدنى العربى يواجه خطر التحول إلى شاهد زور ، البيان الإماراتية، الأربعاء ١٤ مايو ٢٠٠٣.

(٥) انظـــر فى الخبرة التاريخية العربية ، وجيه كوثرانى، "المجتمع المدنى والدولة فـــى التاريخ العربى" فى ندوة المجتمع المدنى فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ص ١٢٤-١٢٨. وفى الخبرة التاريخية الأفريقية انظر:

John MW Makumbe, Is There A Civil Society in Africa?, International Affairs , vol.74, No2, April 1998, p305

(٦) حول إشكالية العلاقة بين المجتمع المدنى والتكامل على الصعيد العربى انظر: مـــازن خلـــيل غرايبة،المجتمع المدنى والتكامل : دراسة فى التجربة العربية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد ٧٥ ، ٢٠٠٢.

(٧) أنظـــر على سبيل المثال في إطار المشروع البحثي حول مستقبل الوطن العربي والـــذي أصـــدره مركـــز دراسات الوحدة العربية، بيروت: سعد الدين إبراهيم (محرر)، المجـــتمع والدولـــة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨،

محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

(8) Pieter Labuschange, Revisiting Civil Society in Africa; African Studies Association of Australia and Africa, conference proceedings on a global stage, 2003

(٩) أنظـــر فـــي ذلـــك: عبد الله حنا، المجتمعان الأهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٢، ص١٧.

(١٠)أنظر:

D.Woods, Civil Society in Europe and in Africa: Limiting State Power Through a Public Sphere, African Studies Review, Vol.35, No.2,September1992,p77.

(١١) راجع ، عبد الله حنا، مرجع سابق، ص ص ١٤-١٥.

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) انظر :

L. Diamond , "The Globalization of Democracy " in R. Steter et.al.(eds), Global Transformation and the third World, Boulder: Lynne Rinner , 1993.

(١٤) انظر عبد الله حنا ، مرجع سابق ، وانظر أيضا:

Nelson Kasfir (ed), Civil Socity and Democracy: Critical Perspectives, Frank cass & Co., 1998.

(١٥)انظر :

Philippe C. Schmitter" ،Civil Socity East and West" in Larry Diamond etal (eds), Consolidating the third wave Democracies: themes and perspectives, Baltimore : John Hopkins University press, 1997,p 240.

(١٦)انظـــر ؛ ســـعد الدين إبراهيم ،المجتمع المدنى والتحول الديمقراطي فى الوطن العربى، القاهرة : دار قباء، ١٩٩٩.

(١٧)انظر وراجع :

Stephen Orvis , Civil Socity in Africa or African Civil Socity?, Journal of Asian & African Studies, vol.36, No.1, 2001, p.17.

(١٨) انظر : Ibid, p21

(١٩)لمزيد من التفصيلات حول الطرق الصوفية فى السنغال انظر :

Nikki R. Keddie, Senegal : the Islam of Sufi orders, World & I, 1986.

(٢٠)انظـــر وراجـــع دراستنا بعنوان : التحول الديمقراطي فى مصر فى حمدي عبد الرحمن (محرر) التحول الديمقراطي فى العالم العربى خلال التسعينيات، المفرق : جامعة آل البيت ، ٢٠٠٠.

(٢١) انظر فى ذلك : عبد القادر الزغل ، "المجتمع المدنى والصراع من أجل الهيمنة الأيديولوجية فى المغرب العربى" فى ندوة المجتمع المدنى فى الوطن العربى، مرجع سابق ص ص ٤٥٦-٤٥٧.

(٢٢)يمكن مراجعة الدراسات المهمة حول الحالة المصرية:

D. Maha Abdel Rahman , The Politics of " Un- Civil " Society in Egypt , Review of African Political Economy , vol.29, vol.91, 2002., Mustapha Kamel , A Civil Society in Egypt?, in Augustus Richard Norton (ed.), Civil Society in the Middle East , vol.1, New York: E. J. Brill, 1995, pp. 269-293.

وانظر أيضا : حسنين توفيق ، الدولة والتنمية فى مصر ، الجوانب السياسية : دراسة مقارنة، القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة ،٢٠٠٠.

(٢٣)انظـــر : نصـــر محمد عارف ، أزمة الأحزاب السياسية فى مصر : دراسة فى إشكاليات الوجود والشرعية والوظيفة ، سلسلة كراسات استراتيجية ، العدد ١٣٢، مج١٣ ٢٠٠٣، وانظر أيضا: حسنين توفيق مرجع سابق، ص ص ٢٧٣-٢٧٦.

(٢٤) انظر وراجع :حمدي عبد الرحمن ، أداء مجلس الشعب فى محمد صفى الدين خـــربوش (محـــرر) الـــتطور السياســـي فى مصر، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٤.

(٢٥)انظر:

Eva Bellin , "Civil Society in Formation : Tunisia" in Norton , op. Cit., pp 120-147.

(٢٦)لمـــزيد من التفصيلات عن الدولة وعلاقتها بالمجتمع التونسي فى عهد بورقيبة انظر : عبد القادر الزغل ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥٠-٤٥٣. وانظر أيضا محمد عبد الباقـــي الهرماسي، المجتمع والدولة فى المغرب العربى، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربـــية، ١٩٨٧، ومحمد كيرو، المثقفون والمجتمع المدنى فى تونس ، المستقبل العربى، عدد رقم ١٠ ، ١٩٨٧، ص ص ٤٦-٦٠.

(٢٧)انظر : عبد العزيز التميمى ، المجتمع المدنى : التغير واليوتوبيا فى مجلة أقلام، العدد الخامس ، يوليو ٢٠٠٢.

(٢٨)انظر : Eva Bellin , op. Cit, p 138.

(٢٩)المرجع السابق نفسه ، ص ١٤٠.

(٣٠)انظر : يونس برادة، الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية فى المغرب : قراءة فى طبـــيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية ، مشروع دراسة الديمقراطية فى البلدان العربية، اللقاء السنوي الثالث عشر ٢٠٠٣/٨/٣٠.

(٣١)لمزيد من المعلومات حول التجربة السودانية انظر :

Ann Mosely Lesch , " The Destruction of Civil Society in the Sudan" in A. R. Norton (ed.) Civil Society in the Middle East , vol2 , op. Cit , pp 153-192.

(٣٢)لمتابعة قضية سعد الدين إبراهيم انظر:

(٣٣)انظر : مايكل نيوكو سموس " نحو فهم أشكال جديدة من حكم الدولة فى جنوب أفريقيا " ترجمة صفاء أحمد صالح فى الدولة الديمقراطية و الأمن فى أفريقيا ، مختارات المجلة الأفريقية للعلوم السياسية ، العدد الثالث ، يناير ٢٠٠٣ من صفحة ٤٧ –٨٨ .

(٣٤)انظر: M W Makumbe, op.cit, p.14.

(٣٥)انظر : نيوكو سموس ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨ – ٥٩ .

(٣٦)المرجع السابق ، ص ٦٣

(٣٧)انظر :

Peter Lewis, Political Transition and the Dilemma of Civil Society in Africa, Journal of international Affairs , Summer 1992, vol. 46, No. 1, p31.

(٣٨)انظر:

Michael Bratton and Nicolas van de Walle, Democratic experiments in Africa : Regime transitions in Comparative Perspective , Cambridge : Campridge University press, 1997, pp.7-102.

(٣٩)انظـــر : ســـيقرين روجو مامو ، العولمة ومستقبل أفريقيا : نحو تحقيق التنمية المســـتدامة، تـــرجمة نهـــاد جوهر ، سلسلة بحوث أفريقية ، القاهرة : برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة،٢٠٠٢.

(٤٠)المـــرجع الســـابق ، ص ٩٧ وما بعدها . وانظر أيضا ، فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصـــاد الأفريقـــي مـــن التكامل الإقليمي إلى العولمة ، القاهرة : دار النهضة العربية، ٢٠٠١.

(٤١)انظر الأجزاء التالية من البحث .

(٤٢)انظر :روجومامو ، مرجع سابق، ص١١٣.

(٤٣)انظـــر مجموعـــة باحثين ، جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٢.

(٤٤)إبراهـــيم غرايبة، العمل العربى الإقليمي : الحوافز والمعوقات، الجزيرة نت ، ٢٠٠٢/١٠/٢٧.

(٤٥)عبد النور بن عنتر، اتحاد المغرب العربى ، الجزيرة نت ، ٢٠٠٢/١٠/٢٧.

(٤٦)المرجع السابق.

(٤٧)د.مصـــطفى كـــامل السيد،"مؤسسات المجتمع المدنى على المستوى القومي" فى ندوة المجتمع المدنى فى الوطن العربى، مرجع سابق ، ص ص ٦٤٣-٦٦٤.

(٤٨)النظام الأساسي للاتحاد.

(٤٩)د.مصطفى كامل السيد ،مرجع سابق ،ص ص ٦٥٤-٦٥٦.

(٥٠)انظر بيانات ووثائق الاتحاد من خلال موقعه على الإنترنت .

(٥١)د.مصطفى كامل السيد ، مرجع سابق ، ص ص ٦٦١-٦٦٢.

(٥٢)نص البيان الختامي للملتقى .

(٥٣)مصر والكوميسا : تحديات الحاضر وآفاق المستقبل ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

الفصل الثاني

"المجتمع المدني في بلدان الجنوب وتحدي العولمة"

د. سمير أمين*

أولا:

يربط الخطاب السائد بين الديمقراطية، وبين الانخراط في العولمة النيولبرالية، كما لو كان هذان الهدفان يتلاقيان بالضرورة، ولا يشير هذا الخطاب بالمرة إلى الفرض المضاد، وهو أن هذين الهدفين أقرب إلى أن يكونا متعارضين من أن يكونا متلاقيين. وفضلا عن ذلك، فهذا الخطاب يدعي أن بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك بل القارة الأفريقية بالكامل، "المهمشة" في العالم المعاصر، تعاني من التهميش لأنها غير منخرطة بدرجة كافية في شبكة المبادلات التي تكون جوهر العولمة. ولمواجهة هذه الأوضاع، عليها أن تنخرط بدرجة أكبر في النظام العالمي النيولبرالي. أما الفرض المضاد بأن تهميش هذه البلدان هو نتيجة هذا الشكل من الانخراط في العولمة الذي يطلب منهم الخضوع له (حيث لا يوجد بديل آخر على أي حال، كما يدعى)، فلا يتساءل عنه أحد.

وتندرج علاقات المشاركة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك، كما تعبر عنها اتفاقية كوتونو التي أقرت في يونيو ٢٠٠٠، تحت منطلق هذه الفلسفة النيولبرالية للعولمة. ولا يجري بالمرة النظر في ضرورة وإمكانية تصور هذه العلاقات من منظور آخر ـ منظور بناء عولمة متعددة القطبية، وبالتالي مقننة (في مقابل رؤية النيولبرالية المبنية على إلغاء التقنين) ـ على أنها احتمال يستحق الدراسة.

ونتيجة لذلك، يبقى الخطاب المتعلق بالديمقراطية، والمجتمع المدني، قاصرا، والنقاش الجاري حوله غير جدير بالمصداقية، على أقل تقدير.

---

* رئيس مجلس إدارة مركز البحوث العربية والأفريقية ورئيس منتدى العالم الثالث ـ داكار.

ثانيا. والديمقراطية مطلب أساسي في العصر الحالي، فلا يمكن تصور الحداثة، ولا التنمية المرتبطة بها، دون الديمقراطية.

والديمقراطية لا تمثل فقط الشرط الضروري لأية تنمية جديرة بهذا الاسم، أي تنمية اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية، لمصلحة الجماهير الشعبية في مجموعها، وإنما هي هدف في ذاتها، أي جوهر التعبير عن النظرة الأساسية لتحرر البشر فرادى، ومجتمعين في المجتمع.

وكون الشعوب تطمح اليوم لمزيد من الديمقراطية بالنسبة للأمس، يمثل تقدما لا شك فيه. وكذلك، فالاعتراف بأن المجتمعات لا تختزل في الدول، وأن العلاقات التي تنسجها العولمة (سواء أكانت نيوليبرالية، أو ذات أساس بديل)، لا تختزل في العلاقات "الدولية" (أي بين الدول)، هو كذلك تقدم إيجابي. والتأكيد على مشاركة "المجتمع المدني" (بغض النظر عن درجة الالتباس في هذه التسمية) في تشكيل المجتمعات، يمكن أن يكون، بهذا المعنى، أسلوبا إيجابيا مفيدا — أي نقطة بداية — لإثارة قضية الديمقراطية بكل جوانبها.

والانفجار في تكوين الجمعيات خلال العشرين عاما الماضية، في جميع أنحاء العالم، يمثل واقعا إيجابيا — لأنه يبدأ بالتأكيد على الحاجة للديمقراطية — بغض النظر عن أية تحفظات على بعض أشكال هذه الجمعيات، وعلى طرق عملها، وكذلك على الاسم الغريب الذي منح لها دون ترتيب سابق، إلا وهو "المنظمات غير الحكومية".

ونطمح في وجهات النظر التي سنعبر عنها فيما يلي، إلى تجاوز مجرد التحليل الانتقادي للمجتمعات المعنية (مجتمعات أفريقيا والكاريبي والباسفيك في حالتنا)، وكذلك لأشكال انخراطها في العولمة.

وجميع المجتمعات في العالم هي البوتقة التي يجري فيها التعبير عن مصالح، ووجهات نظر متعارضة، سواء أكانت اقتصادية واجتماعية، أو سياسية وثقافية. والاعتراف بشرعية التعبير عن هذه المصالح المتعارضة، هو نقطة البداية للديمقراطية. ودون هذا الاعتراف، لا توجد ديمقراطية، بل مجرد تلاعب بخطاب يدعي أنه ديمقراطي.

وجميع مجتمعات العالم تشارك في نظام معولم لحد كبير، ومن هنا فالمنطق الأساسي لإعادة إنتاج النظام العالمي تؤثر على ظروف جريان الحياة الاجتماعية في جميع أمم العالم. والنظام العالمي نفسه، قد مر بمراحل متتالية تتميز كل منها

بمنطق يختلف من مرحلة لأخرى. وإذا كان النظام العالمي الحديث، أي الرأسمالي، قـد كان دائما الإطار الذي يجري في داخله، استقطاب متزايد بين مراكزه (القوى الفاعلة التي تشكل العولمة)، وتخومه (الأطراف السلبية المدعوة "للتكيف"، وحدها، مـع العولمة المعنية، دون أن تشارك حقيقة، في بنائها)، فإن فقدان التوازن الشديد الـذي يمـيز العلاقات الاجتماعية والسياسية، على مستوى النظام العالمي، وكذلك على مستوى الأمم، يقوي هذا الاتجاه نحو الاستقطاب.

والجـدل الدائـر حـول الديمقراطية والعولمة، لا يمكن فصله عن التساؤلات المتعلقة بتحديد "المشاكل"، ولكن الخطاب النيولبرالي السائد، سواء في بعده القومي أو العالمي، يعمل على التهرب من هذه القضايا.

وتتميز المرحلة الحالية، في الواقع، بهجوم من جانب رأس المال الذي يحاول أن يفتح لتوسعه مجالات جديدة، وبالذات تلك التي كانت حتى الآن "خارج السوق"، إما لأنها ضمن القطاع العام، أو لأنها تدار بوساطة هيئات "المجتمع المدني". كيف سيرتبط، في نهاية المطاف، ازدهار المجتمع المدني مع سيادة قيم ومعايير اقتصاد السـوق؟ كيف ستختلط، أو تتعارض، من الآن فصاعدا مفاهيم الخدمة العامة، مع تلك التي تحدد رشاد السوق؟ هذه هي القضايا التي تحاول الطنطنة "المعادية للدولة" والتي تدعي دعم "المجتمع المدني"، إخفاءها، والتي يجب أن تواجهها صراحة.

ويـتقدم المدافعون عن النظرية اللبرالية في هذه الصدد بمقولة بسيطة ـــ الأمر الـذي يعطي مقولتهم قوة ظاهرية ـــ وإن كانت بلا أساس من العلم، أو من الخبرة العملية. فيدعي هذا الخطاب أن الجماعات (أي الجمعيات الناشئة داخلها)، والقطاع الخـاص التجاري، أقدر من قطاع الخدمات العامة على توفير الخدمات الاجتماعية التي يحتاجها المجتمع.

فالدولة، في الواقع، تعني البيروقراطية المعطلة في أحسن الحالات، والمتسلطة فـي كثـير مـن الحـالات، والمسئولة دائما عن التبذير في الموارد، لأن تكاليف الخدمـات التي تديرها، تغرق في ملفات الميزانية العامة للدولة. وفي المقابل، فإن الجماعـات، ومـن باب أولى القطاع الخاص، تمارس المحاسبة التي تجيدها، لأن الأمر يتعلق بأموالها الخاصة. وهي تعرف كيف تتكيف مع الاحتياجات لأنها مرنة بطبيعـتها. وهكـذا، فالجمعيات، والقطاع الخاص، بعكس الدولة، تعبير أفضل عن الديمقراطـية، والشـفافية، والمسئولية (أي الخضوع للمحاسبة). فالديمقراطية بهذا الفهـم، هـي الحـرية بمفهـوم فون هايك، أي حرية الأقوى، أو حرية المؤسسة

الرأســمالية قبل كل شيء، التي تستبعد الآخرين (العمال). وهي نابعة من مفهوم لا يعــترف بالمساواة مع القيم الاجتماعية الأخرى، مثل قيم المساواة أو التضامن. إن فون هايك لبرالي يميني وليس ديمقراطيا.

ولكن الواقع يبين، أنه على العكس من هذا التصور، فإن الخدمة العامة تتفوق بشكل واضح عند مقارنتها بالجمعيات، أو القطاع الخاص (مع ملاحظة أن المقارنة لا تصــح إلا فــي حالــة المقارنــة بين الأوضاع في داخل نفس المجتمع، أو بين مجــتمعات متقاربة في التطور والثروة). تبلغ تكاليف الرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تتبع في أغلبيتها القطاع الخاص، ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل ٧% فقط في أوروبا، حيث تتحقق نتائج أفضل بكثير من ناحية وفــيات الأطفــال، ومتوســط العمر المتوقع، بالضبط لأن هذه الخدمات تعود في أغلــبها، فــي أوروبا، للقطاع العام. وذلك بغض النظر عن اللامساواة الفادحة في مســتوى الخدمــة فــي الولايات المتحدة، حيث لا يحصل المواطنون على الخدمة هــناك، إلا بقــدر مــا يدفعونــه في المقابل. وفي المقابل، تحقق خصخصة قطاع الصــحة، مكاســب هائلــة لصناعة الأدوية، والصناعات الطبية، وشركات التأمين الأمريكــية لا تقــارن بمثيلاتها الأوروبية. وهنا نجد تبذيرا يتجاوز بكثير ما يمكن للبيروقراطية، أو لتجاوزات المنتفعين بنظام التأمين الاجتماعي العام، أن يسببوه.

أمــا عن الشفافية والخضوع للمحاسبة، فهي أسهل في التحقق بكثير في حالة الخدمــة العامة، نظريا، في حالة وجود ديمقراطية فعالة، حيث يمكن التقدم بأسئلة واســتجوابات في البرلمان، من حالة القطاع الخاص الذي يتمتع بسرية الحسابات، أو من حالة الجمعيات، في الكثير من الحالات مع الأسف، كما سنرى فيما بعد.

وهكــذا، فالــنظرية اللبرالــية في هذا المجال، ليست بنظرية، ولا هي نتيجة لملاحظــة عملــية فــي الواقع، بل هي مجرد دعاية، بالمعنى المبتذل للعبارة، أي مجــرد أكاذيب. والمؤسسات التي تدافع عنها باستمرار مثل البنك الدولي، لا تعدو كونها نوعا من "وزارة الدعاية" لرأس المال الكبير المسيطر.

ويقــف وراء هــذه الدعاية، الصراع بين مفهومين للخدمات العامة. فمن جهة نجــد المفهــوم البريطانــي ـــ الذي يتجاهل مفهوم الخدمة العامة ـــ والذي صدر للولايــات المــتحدة حيث وصل لمنتهاه. ومن الجهة الأخرى، نجد مفهوم الخدمة العامــة، الســائد بصفة عامة في الثقافة الحديثة، لا فقط في فرنسا، وإنما في أغلب بلــدان أوروبــا القاريــة. والمفهــوم الأنجلو أمريكي يخضع جميع مظاهر الحياة

الاجتماعية للمتطلبات القاطعة لتوسع المجالات التي يديرها رأس المال. أما المفهوم الفرنسي-الأوروبي، فيحد من تجاوزات رأس المال، فهل، تتجه أوروبا للتخلي عن تقاليدها في هذا المجال لتقترب من "الموضة" الأمريكية؟

وعلـــى مـــن يريدون الدفاع عن الديمقراطية حقيقة، وعن المجتمع المدني، أن يبدءوا بالتحرر مما يحاول الخطاب النيولبرالي فرضه عليهم. فهذا الخطاب يصيب المناقشـــة حـــول الديمقراطـــية بالعقم باقتراحه مفهوما شديد الخصوصية "للمجتمع المدنـــي". وفـــي هذا المفهوم، يوضع المجتمع المدني في تناقض مع الدولة (وذلك بافتراض أن الدولة بطبيعتها لا يمكن أن تكون ديمقراطية) ويستبعد أشكال التعبير، والتنظـــيم التـــي تحـــاول الطـــبقات الشعبية عن طريقها أن تحول علاقات القوى الاجتماعـــية لصـــالحها (بوصـــف هذه الصراعات باختصار "بالسياسية"، علما بأن المفهـــوم المقصود هنا يلغى قدرة السياسة على تغيير الواقع). وهكذا ينتهي بتحويل المجـــتمع المدني إلى مجموعة من الجمعيات العقيمة لأنها تتخلى عن تغيير العالم، وتكتفي "بالتكيف" مع متطلبات إعادة إنتاج النظام السائد.

ومـــراجعة نـــتائج نشـــاط المنظمات غير الحكومية، تبين أن قوى رأس المال المسيطر لا تقبل المجتمع المدني الأ بشرط عقم دوره، وبالتالي إمكان التلاعب به.

ثالـــثا. فهـــل تدخـــلات المنظمات غير الحكومية في بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك، في هذه الظروف، قادرة على تعديل علاقات القوى الاجتماعية الداخلية والدولية في صالح الديمقراطية وعولمة عادلة؟ وما هي شروط ذلك؟

وتـــتعد مجـــالات نشاط شبكات المنظمات غير الحكومية، ولكن يمكن تقسيمها إلى خمس مجالات عامة:

والمجموعـــة الأولـــى لهذه المجالات تشمل القيام بعدد من الخدمات التي تعود عادة لمسئولية الخدمات الحكومية (التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية)، وهي تستوعب الجزء الرئيسي من التمويل المتاح للجمعيات (أكثر من الثلثين). ومع ذلك فليس من السهل دائما تحديد طبيعة الخدمات المؤداة، ففي أغلب الحالات – خاصة المـــدارس، بـــل الجامعـــات الخاصـــة، التي يزيد عددها يوما بعد يوم (أو معاهد التدريـــب)، والمستشـــفيات، ومراكـــز الرعاية الصحية ــ تكون الطبيعة التجارية للعملـــية واضـــحة. وهذا صحيح حتى في الحالات التي تقل فيها هذه الطبيعة قليلا عـــندما تـــتولى هـــذه الجمعيات هيئات دينية مسيحية أو إسلامية، خاصة في بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك.

وتـتخذ نسـبة مـن الأنشـطة فـي هذا المجال، طبيعة المساعدة، إن لم نقل الإحسـان: مـثل أنشـطة المساعدة العائلية، أو تنظيم الصحة الإنجابية، أو رعاية الأمومة والطفولة، أو مساعدة المعاقين أو كبار السن، أو أطفال الشوارع، وغيرها. وأغلـب هـذه الأنشـطة تـتخذ الأشكال المتمشية مع التعبيرات الشائعة اليوم عن "محاربة الفقر"، وطبعا الغرض من ذلك اجتذاب أموال المانحين الأجانب.

والمجموعـة الثانية، وتتعلق بأنشطة المنظمات غير الحكومية المرتبطة بتنفيذ مشـروعات تنمـية محـددة، فتضم حوالي ١٥% من الجمعيات المسجلة النشطة. ونصـف هـذه المشـروعات تـؤدي خدمـات في المدن (للمشروعات الصغيرة، والحرفيـين، والتعاونـيات، والتدريب المهني)، والنصف الأخر، ينشط في الريف. وهنا كذلك يلعب التمويل العام (الحكومي) والأجنبي، الدور الحاسم.

والمجموعـة الثالثة تضم الجمعيات المهتمة بالدفاع عن الحقوق، سواء أكانت حقـوق الإنسـان بصـفة عامة، أو حقوق العاملين بصفة خاصة، أو حقوق المرأة ومطالـبها. وينضـم لهذه المجموعة كذلك، بعض مراكز البحث والدراسات، التي تلعـب دورا مهمـا فـي المـناخ الثقافي البائس السائد اليوم، في ظل التحكم في الجامعـات، والحد من حريتها، ومن الموارد المتاحة لها. وهذه المنظمات هي التي تنظر لها السلطة بعين التوجس، لأنها تشارك في صراعات حقيقية، كثيرا ما تكون شـاقة. وهـي في الوقت نفسه، المنظمات المحرومة من التمويل الكافي، إما لأن الـتمويل الخارجي يصلها بشق الأنفس، أو لأنها تترفع عن أن تطلب هذا التمويل. وكثيرا ما ترد السلطات على تحدي هذه المنظمات، بأسلوب ماكر، وهو العمل على تكوين جمعيات موازية، "معتدلة" في مواقفها، أو أن تنشئ هي مثل هذه المنظمات. وعادة ما تتمتع هذه المنظمات المعتدلة بالتمويل الحكومي والخارجي السخي.

وتهـتم المجموعة الرابعة بصفة خاصة، بالدفاع عن الحقوق ــ الثقافية إن لم تكـن السياسـية ــ لمـن يطلـق عليهم في الخطاب الدولي، "الجماعات"، أو ربما "الأقلـيات"، وهـو تعبير تتبرأ منه المنظمات والهيئات،لأنها تعتبر نفسها، وبحق، جزءا من النسيج الوطني الواحد.

والمجموعـة الخامسـة هي "منظمات رجال الأعمال". وهي نوع جديد انتشر بـنجاح في بعض بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك، وهي منظمات قوية في بعض الأحيان.

والحجـج التـي تقدم دفاعا عن، أو هجوما على نشاط المجتمع المدني بصفة عامـة، وفي بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك خاصة، معروفة، ولكن الكثير منها مصـاغ فـي عبارات عامة بشكل مبالغ فيه. وهذا يجعل مناقشتها في إطار الآفاق المستقبلية التي تساعد أنشطتها على فتحها، أو عدم فتحها، ومناقشة محدودية دورها في ظل الظروف الملموسة للمجتمعات المعاصرة، والقوى السياسية التي تعمل من خلالهـا، وهامش حرية الحركة الذي تسمح به الحكومات الأوتوقراطية، والوسائل المقترحة لتخطي هذه القيود، غير مجد.

وسـأكتفي هـنا بـبعض الملاحظـات التـي يمكن استنتاجها من الدراسات والمناقشات التي وصلت لعلمي بهذا الشأن.

١. لـم ينل شأن البيئة اهتماما كبيرا في العالم الثالث بصفة عامة، وفي بلدان أفريقـيا والكاريبـي والباسفيك بصفة خاصة. فلا توجد حسب علمي، حركة واحدة "مدافعـة عن البيئة" جديرة بهذا الاسم في العالم العربي. وهذا لا يعني أنه لا يوجد اهـتمام بالمرة بالشئون البيئية، فهو يظهر في بعض مشروعات التنمية، سواء منها بعـض مشـروعات الدولـة، أم فـي بعـض المشروعات الصغيرة للغاية لبعض الجمعـيات، إلا أنهـا تحصـل على دعاية مبالغ فيها "للنتائج" المحققة بفضل الدعم الخارجي الذي تحصل عليه. وعلى أي حال، فالاهتمامات البيئية، إن على المستوى الحكومي، أو القطاع الخاص، أو المجتمع المدني، لا تحصل إلا على مرتبة متدنية للغاية.

٢. ولـم تـنل الحـركة النسـائية من القوة ما يسمح لها بمواجهة التحديات المأسـاوية التـي تمر بها هذه المجتمعات. ومع ذلك، يجب أن نفرق بين الحركات النسائية الحقيقية (أي تلك الحركات التي تعمل على تغيير الواقع)، و"مشاركة النساء فـي التنمية". والمدافعون عن النظام يقدمون في هذا المجال، "أرقاما" لا تحمل أي مغـزى، فمن المفهوم أن الأنشطة في مجال التعليم، والصحة، تفيد النساء كما تفيد الـرجال. أمـا الأنشطة المتعلقة بالعائلة بصفة عامة، والطفولة، والصحة، وتنظيم الأسـرة، فـتوجه بالدرجـة الأولـى للمرأة، ولكن هذه الأنشطة لا تمس بأي شكل الوضـع الـتابع للمـرأة، والقوانيـن التـي تؤكد هذا الوضع، والتحيزات السائدة، والممارسـات فـي هـذا المجـال. كذلك يجب أن نلاحظ أن هناك عدة أنواع من "الحـركات النسـائية"، فإن كانت هناك حركات نسائية حقيقية تناضل في الظروف الحالـية التـي تتمـيز بالصـعوبة، فتوجد "حركات" لا تقوم بهذا الدور. ومن هذه

الحـــركات ، تلـــك المحاطـــة بهالات من الدعاية، والتي تقودها عادة زوجة رئيس الدولـــة. وهـــذه الحركات لا وجود لها إلا على الورق، ولكنها تتمتع بموارد وافرة (مســـاعدات الدولة، والمساعدات الأمريكية، وغيرها من المانحين الأجانب)، وهي منظمات تسير على خطى المنظمات الخيرية، والتي تمجدها الميديا صباح مساء.

٣. وكثـــيرا مـــا يقـــال إن عمل الجمعيات المدنية يمس فئات تتجاهلها القوى الاجتماعـــية المسيطرة في السابق على الحياة الاجتماعية، وهي الدولة، والأحزاب السياســـية، والـــنقابات. ولا جـــدال فـــي أن مجتمعات العالم الثالث، وبلدان أفريقيا والكاريبـــي والباسفيك تختلف كثيرا عما كانت عليه منذ نصف قرن. وتتمثل الأزمة الاجتماعـــية ـــ أي الاســـتقطاب الداخلـــي الذي يواكب الاستقطاب على المستوى العالمـــي الـــذي يحدثه توسع الرأسمالية، خاصة في مرحلتها الراهنة النيولبرالية ـــ في حقيقة أن ما بين ثلث، ونصف سكان المدن يتبعون القطاع "غير الرسمي". وهي تتمـــثل كذلك، بزيادة معدلات الفقر الذي يشمل أكثر من ثلث سكان المدن، إذا أخذنا بمعايـــير البنك الدولي. ويسير هذا الفقر الحديث في الحضر، مع الفقر "التقليدي" في الـــريف (وهـــو لـــيس تقلـــيديا، فهو نتيجة للتطور الحديث للرأسمالية، خاصة في خياراتها اللبرالية)، والذي يصيب نسبة قد تكون أكثر من ذلك، من سكان الريف.

وتثير هذه الأوضاع السؤال التالي: هل يجب التركيز على متطلبات استراتيجية أخرى، اقتصادية، واجتماعية، وسياسية تعمل على استيعاب حالة التهميش هذه، أو هـــل يمكـــن قبول هذه الأوضاع، والعمل على التخفيف منها، وإدارتها؟ والخطاب الســـائد يعتبر الاختيار الثاني هو الوحيد "الواقعي"، وهو يخرج باستنتاج عملي آخر مـــن هـــذا الواقع. فهو يدعي بأن الأشكال "التقليدية" للنضال الاجتماعي التي كانت تحدث في مكان العمل المحدد، والمركز عادة (المصنع، الإدارة الحكومية، والمهنة، والتعاونـــيات...)، لـــم تعد تهم سوى نصف السكان في أحسن الفروض، وهي تفقد لذلـــك، فاعليتها، وبالتالي مصداقيتها. وهذا صحيح جزئيا فقط، وفي المقابل يقال إن الهياكل الاجتماعية الجديدة تضع مكان السكن، أي الحي، في مركز عمليات التعبئة للتحركات الجماهيرية. وهذا صحيح لحد ما.

ولكنـــنا نلاحـــظ أن مـــا يحدث في الواقع في المجال "غير الرسمي" المعني، يســـتدعي بعض الانتقاد. فجزء كبير من نشاط الجمعيات يتوجه لهذا القطاع، ولكن التحقـــيقات التي تجري بشأن هذه التحركات، تبين مع الأسف، أنه لا يجري العمل علـــى اجـــتذاب المشاركة الفعالة من جانب الفئات المستهدفة، بل إن هذه التحقيقات

تسـجل اعـتراف الكثيرين من المسئولين عن هذه الأنشطة، بأنهم لا يعملون على اجتذاب هذه المشاركة، والآخرون يقولون بأن "استشارة" المنتفعين (ولا إشارة على الإطـلاق إلـى المشاركة) أمر صعب. والأسباب المقدمة لتبرير هذه المواقف في منـتهى الـتفاهة: فالمنتفعون جهلة، أو أنهم لا يعرفون ما هو في مصلحتهم، إلخ. وهـذا هو السبب في أن أية "حركات تلقائية" تحدث في هذه الأوساط، تعتبر غريبة على الجمعيات، وتوصف على أنها، بحق، تحركات "غير قانونية".

فهـل "الجمهور" الذي تتجه إليه المنظمات غير الحكومية بالضخامة التي تقال عـنه أحيانا؟ وما طبيعة هذا "الجمهور"، هل هم شركاء حقيقيين (نشطين بدرجة أو بأخـرى)، أو هل هم "عملاء" (يدفعون)، أو "منتفعون" (بالمجان) من الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية؟ تتراوح التقديرات في هذا الشأن لدرجة كبيرة.

والخطاب حول التحرك عند القاعدة، يظل حديثا بلا مضمون، فلا عجب حينئذ إذا تصـرف المسـتفيدون كمجـرد "زبائن"، وهذا يزيد من اتجاهات المحاباة لدى المسـئولين. وهـذه المواقف تدفع بالجماهير المعنية للابتعاد عن السياسة ومعاداتها (السياسـة كمـا يرونها في التطبيق في العلاقات بينهم وبين الجمعيات، أو الدولة). وتؤدي هذه الممارسات لإعادة إنتاج الشعبوية التسلطية.

٤. وأغلب التحركات محل الدراسة، ليست مستقلة لا عن الدولة المحلية، ولا الدول الأجنبية، التي تظهر من وراء الهيئات المانحة الأجنبية. وهكذا فهذا المجتمع المدنـي مجـرد ذر للـرماد في العيون. وتدل التحقيقات على أن غالبية جمعيات المجـتمع المدنـي لا تشكو من الدولة، وهي لا تهتم بأن تنتقد السياسات الكلية التي تعمـل فـي إطارهـا، بـل إنها لا تهتم حتى بمعرفة هذه السياسات. وهي لا تنتقد اللبرالية الاقتصادية، ولا مرجعيتها العولمية، وتقوم علاقات من التعاون الفعلي بين الكثـير مـن الجمعـيات وبين الدولة، مما يعني حصولها لا على الدعم المالي من الدولـة فقط، وإنما الاتفاق على فكرة النشاط الذي يجري الاتفاق عليه مع السلطات المختصـة مـن قبل الدولة. ولا تشكو الجمعيات من هذه التبعية، وهذا قد يعود إلى عـدم توفـر الأفكـار لدى القائمين على هذه الجمعيات، أو لغياب فكرة الاستقلال أصلا.

وتتشـابه علاقـات الجمعـيات المعنية مع الهيئات الأجنبية مع تلك القائمة مع الدولـة، فالقـرب من الدولة يعني كذلك القرب من المانحين، وخاصة الأكثر أهمية مـن بينهم (البنك الدولي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وغيره من هيئات الأمم

المــتحدة، والاتحـــاد الأوروبي، وغيرها). أما الدخول في صدام مع الدولة، فيعني الحــد مـــن العلاقـــات الأجنبـــية، واقتصارها على بعض الجهات المانحة الأجنبية المنفتحة على روح الانتقاد.

إن اعـــتماد عدد كبير من منظمات المجتمع المدني على الخارج حقيقة مؤكدة، ولا يقتصـــر الأمر على التبعية المالية، ولا حتى بشكل رئيسي، وإنما يتعلق الأمر قـــبل كـــل شيء بالاصطفاف وراء الإستراتيجيات التي تضعها "الوكالات" الأجنبية الكبرى.

ويجري التعبير عن هذه الإستراتيجيات عبر وسائل متعددة وقوية، وهي تكون أحــد جوانب العولمة النيولبرالية. فتنعقد سلسلة من المؤتمرات العالمية، والقمم، في مجـــالات مختلفة مثل التنمية الاجتماعية، والبيئة، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والســكان، والعنصــرية، وتعمــل كالصـــندوق الرنان الذي يضخم الموضوعات الأيديولوجية، والسياسات الموضوعة في مراكز الفكر التابعة لرأس المال المسيطر. وتعـــبأ هـــذه الموضـــوعات على شكل "الدواء السحري" (مثل الحرب ضد الفقر، وتحريـــر الدولـــة، والأسواق غير المقننة، إلخ)، وهي جميعها تعبيرات فارغة من المضـــمون العلمـــي، ولكنها تصلح لتوصيل السياسات المراد فرضها. ويعمل البنك الدولي، المسئول عن نشر هذه الموضوعات بمثابة وزارة الدعاية لرأس المال عابر القارات المسيطر. ومن المفهوم أن هذه الأدوية السحرية لا تحدث إلا عكس النتائج المدعـــى بتحقيقها (فهي لا توقف زيادة الفقر، ولا الأزمة الاقتصادية والاجتماعية)، وإن كانـــت تحقـــق ما يرغب فيه رأس المال، دون الاعتراف بذلك، ألا وهو تزايد الأربـــاح. ويحـــتاج الأمر إلى تجديد هذه المقولات لتساير الموضة السائدة، والتي تستهلك بسرعة كبيرة.

ويمكـــن وصـــف مـــنظمات المجتمع المدني التي تقبل الاصطفاف وراء هذه الإستراتيجيات ـــ سواء في بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك أو في غيرها ـــ بأنها أدوات "للخارج"، إذا قبلنا فكرة أن رأس المال المسيطر عالميا يعتبر "أجنبيا". ولكن هـــذه القـــوة الأجنبية لا تستطيع العمل إلا بالاعتماد على أتباعها في الداخل، ومنها الدولـــة، التـــي وقفـــت وراء العولمة النيولبرالية. والاتهام الذي توجهه السلطة إلى المـــنظمات غير الحكومية بأنها حصان طروادة للإمبريالية، هي نكتة سخيفة، لأن حصـــان طروادة الحقيقي هو الدولة التسلطية المحلية. فهل يحتفظ زعماء مثل هذه الـــدول لأنفســـهم إذن، بحق احتكار "الخيانة الوطنية"؟ أما الخطاب "الثقافوي" الذي

يوجه الانتقاد ذاته لمنظمات المجتمع المدني، بأنها الداعية المبشرة "الثقافية" للغرب، فيدعو لنفس السخرية، لأن المتحدثين باسم هذه التيارات، يقبلون هم أنفسهم، في الواقع العملي، اللبرالية المعولمة. أما أولئك الذين يرفضون الانضواء وراء هذه الاستراتيجيات ــ أي هيئات المقاومة والنضال في المجتمع المدني ــ فتعاديها الدولة، والهيئات الأجنبية المعنية.

وصحيح أن كثيرا من المسئولين في المنظمات غير الحكومية، بل أغلبهم في الواقع، الذين يتعاملون مع الهيئات الأجنبية، يشكون من وقاحتها، أو من عدم كفاءتها، كما يعانون من العلاقات غير المتكافئة التي تفرضها عليهم التبعية الاقتصادية. وهو أمر متوقع، ولكن هذه الأسباب للشكوى ليست لب المشكلة. فالقضية الحقيقية تبقى: هل نقبل استراتيجيات رأس المال المسيطر التي تعبر عنها اختيارات اللبرالية المعولمة، أم نرفضها؟ هل نقبل أم نرفض الخطاب الدعائي الذي يغلفها (انعدام كفاءة الدولة وبالتالي التكلفة المغالى فيها، والمديح بلا حساب لكفاءة الجمعيات والتي تحقق الديمقراطية، إلخ)؟ هل نقبل أم نرفض الوصفات المقترحة (مثل الحرب على الفقر)؟

٥. وتثور المشاكل المتعلقة بالديمقراطية، أو كفاءة الإدارة في منظمات المجتمع المدني، كما تثور في داخل الدولة، أو في منظمات الصراع السياسي والاجتماعي (الأحزاب السياسية، والنقابات، وغيرها)، بنفس الشكل بالضبط.

وكثيرا ما لاحظنا ضعف الديمقراطية في إدارة المنظمات غير الحكومية، التي يديرها في الغالب رجال (وفي النادر نساء) لا يتغيرون، وبسؤالهم، يبررون هذه الأوضاع بالصعوبة ــ الحقيقية ــ في العثور على كفاءات وطنية قادرة، وراغبة، في العمل، والمساعدات "التقنية" الأجنبية المخيبة للآمال (كفاءة مشكوك فيها، في مقابل العنجهية، والمقابل المادي المرتفع)، وافتقاد التطوع (بسبب صعوبة ظروف الحياة). وهذا كله صحيح، ولكنه ينطبق على الخدمة العامة كما ينطبق على المنظمات غير الحكومية المعنية. عليكم أيها السادة إذن، أن تتشددوا مع ذواتكم كما تتشددون مع الدولة التي تهاجمونها.

ولما كانت الأسباب ذاتها تؤدي لنفس النتائج، فإن الأسباب التي تخلق الظروف لظهور المحاباة، بل الفساد، في الخدمات العامة، تؤدي هي ذاتها لظهور نفس الشرور في منظمات المجتمع المدني.

وبصفة عامة، لم تكن أنشطة المجتمع المدني أكثر كفاءة، ولا أفضل إدارة من الخدمـات العامة، وعند فحصها حالة بحالة، نكتشف أن "المشروعات" المقترحة هنا أو هـناك، مـن قبل "المانحين" (وخاصة البنك الدولي)، مدروسة بشكل سيئ، ولا تتمشـى مـع الظروف المحلية، ولا تقدم حلولا حقيقية للمشاكل، وحالات الفشل بلا عـدد. والمقارنة بين هذه المشروعات ومثيلاتها التي تقدمها الخدمات العامة، تميل في صالح هذه الأخيرة، على الرغم من كل ما قيل أو كتب في "ذمها".

وبالنسبة لنفس مرجعية الخطاب الذي يقف وراء أغلب هذه التحركات، فالنتائج مخيـبة للآمـال، "فالفقـر" يزداد، و"السكان المستهدفون" أقلية، أما "تمكين" هؤلاء المستهدفين، فهي أسطورة في أذهان المتشدقين بها.

وعلـى ذلك فهذه الأنشطة في مجموعها، ليست أكثر كفاءة من أنشطة الدولة، ولا أقـل تكلفـة منها. وفضلا عن ذلك، فهذه الأنشطة ليست أكثر شفافية، ولا أكثر "خضـوعا للمحاسبة"، بل ربما أقل من القطاع العام. وأخيرا فإدارتها ليست أفضل ولا أكثر ديمقراطية. وتهمة البيروقراطية الموجهة للقطاع العام لها أساسها بلا شك، ولكـن مقارنـتها ببيروقراطـية البنك الدولي، أو البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وبأطنان الورق من الاستمارات السيئة التصميم، التي وضعها بيروقراطيون لا تتفق عنجهيتهم إلا مع انعدام كفاءتهم، فإن هذه الشكوى تدعو للسخرية.

و"الشـفافية"، و"الخضوع للمحاسبة" ليست الصفة الغالبة لتمويل المنظمات غير الحكومـية! فـبعكس ما يدعيه الخطاب المعتاد بهذا الشأن، فالأمر يتعلق بمؤسسات وأنشطة أكثر تعتيما بكثير من الهيئات والأنشطة الحكومية، التي يمكن، على الأقل، مراقـبة ميزانـياتها المعلنة. فلا المانحون الأجانب، ولا جهات الدولة المحلية التي تراقب هذه الجمعيات، تكلف نفسها بكشف قيمة المساعدات المالية التي تقدمها، ولا أوجه إنفاقها.

ومع ذلك فالمنظمات غير الحكومية تعمل تحت الأشراف الدقيق من الدولة. أما المـبدأ الديمقراطـي، والذي يقضي بحرية تكوين الجمعيات، وأن الدولة لا تحتفظ بـالحق فـي الـتدخل (بما في ذلك حق الحل) إلا لأسباب يحددها القانون، وتحت إشـراف المحـاكم، لا يطبق في أغلب بلدان العالم الثالث. فالقاعدة العامة هنا هي الحصـول المسـبق علـى الموافقة وهذا يسمح للإدارة بتدخلاتها (وأحيانا للشرطة بإجـراءات أكثر قسوة) بالسيطرة على الأوضاع. وقد تصل هذه "التدخلات" إلى حد اسـتحالة القيام بأي نشاط لا يتمشى مع الخط العام للدولة. وفي البلدان حيث تكون

السلطة قوية ومستقرة، يمكن الوصول إلى حلول وسط، وأغلب المنظمات غير الحكومية هي في الواقع ما يسميه الإنجليز "منظمات مدعومة من الحكومة"! أو على الأقل هي منظمات تتسامح معها الدولة، أو "صديقة" لها. ولا تعاني من التدخلات الحكومية سوى الجمعيات التي تصمم أن تبقى مستقلة، أو منتقدة، أو ربما مناضلة.

رابعا. وما يجب إعادة النظر فيه ليس مبدأ حرية الاشتراك في الجمعيات (وبالتالي إنشاء المنظمات غير الحكومية، واستخدامها من أجل التحرك). إنما ما يجب إعادة النظر فيه هو الاستراتيجيات الأساسية التي يبنى عليها هذا التحرك، وهي استراتيجيات الدولة، التي هي في نهاية المطاف، إستراتيجيات رأس المال المسيطر على المستوى العالمي والمستويات المحلية، وهذه الإستراتيجيات لا تتجاوب بالمرة مع مشاكل وتطلعات الشعوب المعنية.

وهذه الإستراتيجيات لها أهداف محددة تماما، أولها التوسع في العلاقات التجارية لتعطي لرأس المال فرصا أكثر لتحقيق "الأرباح"، وخصخصة التعليم والصحة تستجيب لهذا الهدف. وتستجيب له كذلك، مشروعات "تحديث القطاع غير الرسمي" التي تعمل على زيادة تبعية هذا القطاع وارتباطه بالقطاع "الحديث"، الأمر الذي يسمح لهذا الأخير باستنزاف المزيد من قيمة العمل المبذول في القطاع غير الرسمي. وهذا بالضبط، عكس ما يجب عمله لتدعيم الاقتصاد الشعبي، لأن تدعيم هذا القطاع يقتضي تقوية القدرة التفاوضية للعاملين فيه، لا إضعافها بحجة إلغاء التقنين بصفة عامة، وتقنين سوق العمل بصفة خاصة.

والثاني هو إضعاف قدرة الجمعيات المحلية، وبالتالي إضعاف قدرتها على التفاوض على شروط انخراطها في العالمية، وأضمن وسيلة لتحقيق ذلك، هي التقليل من شرعية الدولة. وإذا كان من الصحيح أن الدول الأتوقراطية لديها توجه للمركزية الزائدة (نظريا على الأقل)، وأنه من المرغوب فيه لذلك هو الاتجاه نحو اللامركزية، فإن هذه اللامركزية لن تحقق النتائج الإيجابية المرجوة إلا بتدعيم الدولة (اللامركزية) لا بإضعافها.

والأخير هو منح "الخارج"، أي الإمبريالية، الوسائل للتغلغل في المجتمع المحلي، وهنا يلعب التمويل الخارجي دوره، بأن يحول ممثلي المجتمع المدني إلى سيور توصيل لاستراتيجيات رأس المال المسيطر، دون المرور الإجباري على الدولة المحلية. وفي حين يمكن للدولة الديمقراطية أن تكون محل تجميع المعارف

والخبرات، فإن نقل المسئولية للمجتمع المدني المزعوم دون المرور بالدولة، يخرب عملية بناء القدرات المحلية الدائمة، فهل هذا ما نسعى إليه؟

وما قلناه فيما سبق، لا يتعلق إلا بمجموع تحركات المجتمع المدني (والدولة) والمبني على المبدأ (الخاطئ) المسمى بالتوافق، وبالتالي الداخل في نطاق اللبرالية السائدة.

وفي المقابل، فإن النضال السياسي والاجتماعي الذي يجري مع، أو ضد الأحزاب السياسية، ومع النقابات، والنقابات المهنية، والمنظمات التي تناضل من أجل الديمقراطية، أو حقوق الإنسان، ومنظمات العمال، والنساء، تفتح المجال لبدائل ممكنة. وهذا البعد الخلاق للمجتمع السياسي والمدني، المنشغل بالنضال من أجل تغيير علاقات القوى الاجتماعية، يمثل القاعدة التي يمكن على أساسها، بناء مستقبل آخر، أكثر مساواة، وأكثر عدلا، وأقدر على تحرير الأفراد، والشعوب، والأمم.

وتتميز الأوضاع الحالية بتفرق أشكال النضال السياسية والاجتماعية. ويؤدي الفراغ الأيديولوجي المترتب على تدهور، ثم انهيار المشروعات المجتمعية للوطنية الشعبوية، والاشتراكية المطبقة بالفعل — في المرحلة الحالية من تطورها — إلى حرمان أشكال النضال هذه، من القبول كبدائل ذات مصداقية. وعلى أية حال، فالخطاب السائد يدعوها للتخلي عن ذلك التطلع نهائيا، والاكتفاء بإدارة الشئون اليومية. ويقدم خطاب ما بعد الحداثة، صورة "علمية" من أيديولوجية الاستسلام هذه، في حين تمثل فكرة "الحكم الجيد" الصورة الشائعة لها، التي يروج لها البنك الدولي. ويكتفي الخطاب عن الحكم الجيد بحديث أخلاقي حول بعض مظاهر الإدارة (مثل إدانة عدم الشعور بالمسئولية، ومحاباة الأقارب، والفساد... وما أسهل ذلك!)، بدلا من تحليل قضية السلطة الحقيقية في الدولة والمجتمع (أي الطبيعة الاجتماعية للدولة الأوتوقراطية).

والبديل لا يمكن أن ينشأ إلا بداية من المعارك النضالية، والتأمل النظري لا يمكن أن يحل محل انعدام النقاش في القاعدة، وكل منهما لا يمكن الاستغناء عنه، ولكنهما لا يكتسبان الفاعلية إلا بالارتباط معا. وتعني "إعادة تجميع النضال الاجتماعي" — وهو الهدف من هذه العملية الديالكتيكية — التجمع حول أهداف مشتركة حقيقية تحددها الجماعات المعنية ذاتها، أي تحديد أهداف مرحلية تساعد على تحقيق تقدم، وتحسين الظروف المادية والأدبية لهذه الجماعات، والسير

بالنضال في هذا الإطار. وعلى طريق هذا النضال، تترسخ الأساليب الديمقراطية، وتنشأ قيادات شعبية حقيقية جديدة.

وفي المجال الريفي تبدأ النظرة الإستراتيجية المقترحة من الوعي بالنتائج المدمرة للمجتمع في مجموعه من "تحرير" الزراعة الذي تضعه على جدول أعمال الدورة الجديدة لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة بقطر (في نوفمبر ٢٠٠١). والدفاع عن مستوى دخل الفلاحين لا يهم فقط الطبقات المعنية، فهو الضمان الوحيد لمنع انتقال الفقر من الريف للمدن على نطاق واسع، وانخفاض الأجور، والانخراط في تقسيم دولي للعمل يعيد إنتاج الاستقطاب العالمي، ويعمقه.

وفي المدن، تعني هذه النظرة الإستراتيجية ضمنا إعطاء الأولوية لبناء جبهة تجمع بين العمال في القطاعات الحديثة، المنظمين بدرجة أو بأخرى، أو القابلين للتنظيم، مع العاملين في القطاع غير الرسمي. ولا يمكن تصور القضية العمالية الحديثة إلا في هذا الإطار، نظرا للتحولات الفعلية الضخمة في تركيب عالم العمل التي نتجت عن التوسع الرأسمالي المستقطب الذي حدث خلال العقود الأخيرة.

وتبقى المطالبة بالديمقراطية بجميع أبعادها، القلب المحرك لأية استراتيجية لتعديل علاقات القوى الاجتماعية. وتجاهل البعد السياسي، أي حقوق المواطنين، بحجة إعطاء الأولوية لتوفير الاحتياجات المادية الأساسية، يعني البقاء حبيس الأيديولوجية الشعبوية للدولة الأوتوقراطية، أي الاستمرار في حالة من العجز. وفي المقابل، فإن الربط بين المعركة من أجل الديمقراطية والنضال الاجتماعي، هو الذي يمنح هذين الجناحين لتجدد الحياة الاجتماعية الزخم الخلاق، بشرط إعطاء الأهداف الديمقراطية المضمون الكامل الذي يجعلها ذات مغزى. وبعبارة أخرى أن تؤخذ في الاعتبار لا فقط الحقوق الأولية للبشر، وحقوقهم السياسية، وإنما كذلك، حقوقهم الاجتماعية — في الحياة، والصحة، والتعليم — الفردية والجماعية.

ولا تعتبر مطالب المرأة نوعا من "الترف" الثانوي الأهمية، بل هي في صميم التحول الثقافي، والسياسي، الذي لا تتحقق بدونه أية تنمية اقتصادية أو اجتماعية إيجابية. "إن تقدم المجتمع يمر عبر تحرير المرأة".

خامسا. أغلب بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك "مهمشة"، بل يقال إن القارة بأكملها مهمشة. والتعبير المضلل، يصل من ذلك إلى أن حل مشاكلها يكمن في المزيد من التكامل مع النظام العالمي بشكله الحالي، وأنها ضعيفة بدرجة لا تسمح لها بالتفاوض حول شروط هذا التكامل. وأن أية مقاومة من جانبها ستؤدي إلى أن

تفقد القوى الاهتمام بها، لأنها لا تملك ما تقدمه في المقابل. وهذا ابتزاز على طول الخـط، لأن المراكز المسيطرة لا تستطيع في الواقع، أن تتجاهل الموارد الطبيعية لأيــة مــنطقة من العالم، فضلا عن أنها لا يمكن أن تتجاهل النتائج الجيو سياسية لمثل هذا الاختيار.

وأفريقــيا "المهمشة" أبعد من أن تكون "خارج النظام" كما يوحي التعبير، ففي الواقــع، فإن نسبة تجارتها الخارجية البعيدة عن الإقليم تصل إلى ٤٦% من الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل نسبة ١٣% لأوروبا والولايات المتحدة، و١٥% لآسيا، و٢٤% لأمــريكا اللاتينــية. وهو تناقض مفهوم، فمناطق التخوم أكثر اندماجا في الــنظام العالمــي (لأن اقتصــاداتها لم تبن كأنظمة إنتاج مرتكزة على الذات) من المــناطق المركــزية (وهــي منفتحة بالتأكيد، بل وبعدوانية، ولكنها مرتكزة على الــذات). والــتخوم الأكثر فقرا هي نسبيا، الأكثر اندماجا، ولكنها مندمجة بأشكال وشــروط هــي السبب في بؤسها، أي في تهميشها الظاهر (انخفاض مساهمتها في التجارة العالمية، إلخ).

وهــذه الأوضاع التاريخية المتتالية لبلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك، تجارة العبــيد، ثــم الاســتعمار الذي فرض على تلك البلدان أن تنحصر في إنتاج المواد الأولية، والمشاركة التالية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك ساهمت في الإبقاء على هذه البلدان في إطار تقسيم دولي للعمل، عفا عليه الزمن.

وفضــلا عــن الحجة الأخلاقية المقدمة للمطالبة بالتعويض عن الخراب الذي أدت إلــيه تجــارة العبــيد، فإن التخريب الاقتصادي والاجتماعي الذي ترتب على سياســة الاندماج في الاقتصاد العالمي هذه، يبرر في حد ذاته، المطالبة بالتعويض المالي الذي يثبت الحساب أنه يتجاوز بكثير أية مساعدات عامة قدمت لهذه البلدان.

وأشــكال الاندمــاج في النظام العالمي المقترحة اليوم في الحديث النيولبرالي الشــائع، ستزيد من درجة تهميش بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك، لا للتقليل من التهمــيش. والعولمــة النيولبرالــية لن تخلق سوى نظام عالمي للتفرقة العنصرية (الأبارتهيد).

ويفــرض النضال من أجل شكل آخر للعولمة، نفسه على جميع المشاركين في تعاون حقيقي قادر على التقليل من الفوارق لا زيادتها.

وإحــدى الوســائل الفعالة لدفع العالم في هذا الطريق، هي إثارة قضية طبيعة القــانون الــذي يحتاجه السير في مشروع بديل لعولمة إنسانية. لقد وضعت هيئات

الـنظام الحالــي فــي مقدمة أولوياتها، وضع "قانون عالمي للأعمال"، وتحاول أن تفــرض ســيادة مثل هذا القانون فوق أية اعتبارات اجتماعية أو وطنية. وهذه هي أضـــمن وســيلة لتأكيد نظام التفرقة العنصرية على المستوى العالمي، ودفع بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك نحو التدهور المتسارع.

أما ما يحتاجه العالم فشيء مختلف بالكامل، إنه "قانون عالمي للشعوب"، وهذا ما يعطي الأمل في تطوير قانون جديد متفوق، يضمن لجميع سكان الأرض معاملة لائقة، وهو الشرط اللازم لمشاركتهم النشطة، والخلاقة في بناء المستقبل. إنه قانون متكامل، متعدد الأبعاد، يشمل قانون معاملة البشر (رجالا ونساء، في مساواة كاملة بالطــبع)، وقوانيــن سياســية، وقوانيــن اجتماعية (للعمل والضمان الاجتماعي)، وقوانيــن للجماعــات والشعوب، وأخيرا، قوانين تنظم العلاقات بين الدول. ولعل جــدول الأعمـــال هــذا، ســيحتاج إلــى عقود من التأمل، والمناقشة، والتحرك، والقرارات.

ولا شــك في ضرورة المحافظة على مبدأ سيادة الأمم كحجر الزاوية للقانون الدولي، وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة قد أعلن هذا المبدأ، فإن ذلك كان بالدقة، لأن القــوى الفاشية كانت قد أنكرت هذا الحق. وفي خطابه المفعم بالعاطفة أمام عصبة الأمـــم عـــام ١٩٣٥، أعلن الإمبراطور هيلاسيلاسي بأن انتهاك هذا المبدأ ــ الذي تجاهلته ديمقراطيات ذلك العهد بنذالة ــ يعني نهاية هذه العصبة. وكون هذا المبدأ ينـــتهك اليوم من قبل الديمقراطيات ذاتها، لا يعتبر ظرفا مخففا، بل بالعكس، ظرفا مشــددا للجرم. ومن اليوم، بدأت مرحلة النهاية المخزية للأمم المتحدة، التي تتحول إلــى مقر لتسجيل القرارات المتخذة خارجها، والتي ينفذها الآخرون. وتبع الإعلان الرســمي لمبدأ السيادة الوطنية عام ١٩٤٥، منع الالتجاء للحرب، فالدول من حقها الدفـــاع عــن ســيادتها ضد من يعتدي عليها، ولكنها تدان مقدما إذا كانت البادئة بالاعتداء. واليوم، تستحق القوى في حلف الأطلنطي أن تدان وفقا للقانون الحالي.

ولا شــك أن ميثاق الأمم المتحدة تبنى مفهوما مطلقا لمبدأ سيادة الدولة، وكون الــرأي العـــام الديمقراطي لا يقبل اليوم أن يسمح هذا المبدأ للحكومات أن تفعل ما تشاء بالنسبة للبشر الموجودين تحت ولايتها، يمثل تقدما ولا شك، للضمير العالمي. ولكــن ما العمل عندما يتعارض هذا المبدآن؟ بالتأكيد ليس بإلغاء أحدهما أي إلغاء ســيادة الدولة، أو إلغاء حقوق الإنسان. أما الطريق الذي اختارته الولايات المتحدة، ومــن خلفها حلفاؤها الأوروبيون التابعون، فهو من جهة ليس الطريق السليم، ومن

جهـــة أخرى، يكشف الأهداف الحقيقية للعملية، التي لا تمت بصلة لاحترام حقوق الإنسان، رغم كل الطنطنة من جانب الميديا صباح مساء.

يجـــب أن تكون الأمم المتحدة المكان الذي يتحدد فيه القانون الدولي، فلا مكان آخـــر يصلح لذلك وهذا يفترض إصلاحات للمنظمة. فلا بد من التفكير في وسائل (بمـــا فـــيها تغيـــيرات مؤسسية) تسمح للقوى الاجتماعية الحقيقية بالتمثيل فيها إلى جانـــب الحكومات (التي لا تمثلها الأ بدرجة غير كافية في أحسن الأحوال)، ولا بد من العمل على إدماج قواعد القانون الدولي (احترام السيادة)، وقواعد حماية حقوق الأفـــراد والشـــعوب، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي ينساها الحديث النيولبرالي الشائع، والتي تتضمن بالضرورة تقنين الأسواق. هكذا نجد أمامنا جدول أعمـــال ملـــيء بالأســـئلة التي لن أحاول هنا أن أجيب عليها في إيجاز مخل. إنها عملـــية طويلة الأمد بلا شك، ويمكن اختصارها، وتاريخ الإنسانية لم يصل لنهايته، بل هو ماض في التقدم وفقا لإمكانياته.

سادســـا. ويمكن أن نعود الآن للقضايا المتعلقة بمشاركة مستقبلية بين الشمال والجـــنوب، يعبر عنها "مشروع" تعاون من نوع جديد يجمع بين أوروبا، وأفريقيا، والعالم العربي.

لقـــد ربـــط الـــتاريخ والجغرافيا، بشكل وثيق، وللأفضل، أو خصوصا الأسوأ (الإمبريالـــية الاســـتعمارية)، بيـــن أوروبا المسيطرة من جهة، وبين بلدان أفريقيا والكاريبـــي والباســـفيك، المسودة، من الجهة الأخرى. فهل من الممكن تصور قيام "تعـــاون"مـــن نوع جديد يربط الواحدة بالأخرى من منظور بناء عالم جديد متعدد الأقطاب؟ وما شروط مثل هذا المشروع؟

إن اتفاقـــية كوتونـــو لا تمثل تقدما في هذا الاتجاه، بل العكس. فأوروبا اليوم، تخضـــع لمشـــــــروع العولمة النيولبرالية الذي تفرضه وتقوده الولايات المتحدة. ومنذ مؤتمر كانكون (١٩٨١)، فرض رئيس الولايات المتحدة الجديد ــ ريجان ــ شـــروطه، ودعمـــه شـــركاؤه من السبعة الكبار وألغى بذلك حوار الشمال/الجنوب بالـــتفاوض، لـــتحل محلـــه برامج التكيف الهيكلي الأحادية غير القابلة للتفاوض. واتفاقـــية كوتونـــو تؤكـــد هـــذا الخـــيار، إذ تفرض على بلدان أفريقيا والكاريبي والباســـفيك، الـــتحرير على طريقة منظمة التجارة العالمية. ويتجاهل الخطاب غير المتســـق حول "محاربة الفقر"، المشاكل الاجتماعية المخيفة التي ينتجها هذا الخيار. فـــي حين تغلق استراتيجيات الأضعاف المستمر للدول (لمصلحة الدولة المسيطرة

سياســيا وعســكريا) الباب أمام أي تطور جدي في اتجاه المقرطة التي يحل محلها الخطاب غير المتماسك بشأن الحكم الجيد.

والاختيارات التي تقدمها هذه الشراكة شمال/ جنوب بالذات لا تفتح لشعوب أفريقيا والكاريبي والباسفيك، أي تاريخ مقبول، وإنما المزيد من التهميش (والذي لا يملــك بعض الشركاء من الشمال أي علاج له). وسيقول البعض هنا، إن حكومات هــذه البلدان قد اختارت هي ذاتها، الانضمام لمعسكر النيوليبرالية المعولم، ووقعت علــى الاتفاقيات المعنية (كوتونو، واتفاقية منظمة التجارة العالمية، وبرامج التكيف الهيكلــي، إلــخ). ولكــن، كما يقول رجل السياسة الأفريقي الكبير لامين جي، "لا يصير للموافقة أية قيمة، ما لم يكن الرفض ممكنا".

والمشــاكل التــي يخلقها هذا الخضوع، ليست من النوع الذي يمكن وصفه "بالمصــاعب المؤقــتة لفــترة التحول"، بل هي مشاكل دائمة مرشحة للتفاقم. فعلى هــامش اتفاقــية كوتونــو، تــترك إدارة ضغوط الهجرة الواردة من بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك، للشريك الأوروبي وحده، ولا تجري أية مناقشة حول الديون الثقــيلة. ومــع ذلك، فالجزء الأكبر من هذه الديون يعتبر من الديون الكريهة (مثل ديون حكومة الأبارتهيد في جنوب أفريقيا التي استخدمت لقمع شعب جنوب أفريقيا، ومــع ذلك يضطر الشعب لتسديدها)، أو الديون المشكوك فيها (التي تكون مسئولية الدائنيــن عــنها، وأولهــم البــنك الدولي، أكبر من مسئولية المدينين). ويجب بكل بســاطة، إلغاء هذه الديون، ولكن الخطة المعيبة المتعلقة بالبلدان الفقيرة الغارقة في الدين، لا تهتم بها.

فهل تخدم الاختيارات النيوليبرالية المعولمة مصالح الشريك الأوروبي؟ نعم، إذا كــان مشروع هذا الشريك يتقبل نتائج ذوبانه المزدوج، على المستوى الاقتصادي فــي العولمــة النيوليبرالــية، وعلــى المستوى السياسي والعسكري في الخضوع لمتطلــبات الســيطرة لأمــريكا الشــمالية. ولكن، في هذه الحالة، ستفقد العلاقات "الخاصــة" بيــن الاتحــاد الأوروبــي وبلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك، مداها المنــتظر، كمــا يتضح من مبادرة واشنطن لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المــتحدة وأفريقيا والكاريبي والباسفيك. والإجابة بلا إذا كان الأوروبيون منشغلين باخــتفاء مشــروعهم الخاص الذي توحي به الاختيارات الجارية، أي التخلي نهائيا عــن أي احــتمال لإعطــاء المشروع الأوروبي أي مضمون اجتماعي مقبول من

الشعوب المعنية (وهذا التخلي يضعف بدوره، الفرص السياسية لاتحاد أوروبي ثابت الأركان)، والتخلي نهائيا كذلك، عن فرص بناء عولمة بديلة متعددة المراكز.

وقد ينتقد البعض من القراء مبادئ الاقتراحات البديلة المقدمة في هذه الدراسة، بوصفها "غير واقعية"، ويرفضون مناقشتها لعدم جدوى ذلك. وتتلخص "واقعيتهم" في الاعتقاد بأن الخيار الوحيد المتاح هو محاولة الترقيع في إطار النظام القائم، والذي قد يحقق بعض التقدم. ونادرا ما يثبت التاريخ فائدة ما لهذا الترقيع، ودأب السياسيون "الواقعيون" في أفريقيا تحت الاستعمار على التصرف بهذه الطريقة، رافضين اتباع الطليعة الصغيرة التي تجرأت على المناداة بأن الاستقلال هو المستقبل الوحيد الذي يستحق النضال من أجله. وأثبت التاريخ صحة مواقف هذه الطليعة. وقد تكون المناورات السياسية هي الأسلوب الذكي للتصرف في ظل أوضاع معينة لتوازن القوى، ولكن السياسة الحقيقية الجديرة بهذا الاسم، هي فن تعديل توازن القوى هذا.

إن دور المثقفين هو التجرؤ على التفكير، ثم الجهر بهذه الأفكار، ثم التقدم باقتراح البدائل. وبهذا الشرط يمكن للمثل الأعلى الخلاق أن يكتشف الرؤية المستقبلية الواقعية بالفعل، أي تلك التي بمجرد أن تعيها الحركة الاجتماعية، تستطيع أن تجتذب وراءها قوى اجتماعية ضخمة، تستطيع، في نهاية المطاف، أن تفرض منطقها. أما المثل الأعلى العقيم السلبي، فهو ما يتبناه "الواقعيون" الذين لا يتصورون ضرورة، ولا إمكانية، الخروج من أسر المنطق السائد، ولا تؤدي تدخلاتهم لأية نتيجة.

ولم يفت الوقت بعد، للتطلع إلى رد فعل الطرفين (أوروبا، وأفريقيا والكاريبي والباسفيك) لتدهور علاقاتهما. والحوار الأصيل، الصريح والمفتوح، بعيدا عن الدروب المطروقة، والقيود التي تفرضها مسلمات النيوليبرالية المعولمة، هو نقطة البدء لتفكير يتسم بالنقد والنقد الذاتي (لكلا الطرفين). أما الحوار الزائف الدائر حاليا، فيعجز عن إخفاء النوايا المغرضة للبعض من كل من الطرفين.

الفصل الثالث
تجارب التكامل الأفريقي ودور المجتمع المدني

(١)
المجتمع المدني في إطار العلاقات العربية الأفريقية

إبراهيم السوري*

إشكالية المفهوم:

اختار مركز البحوث العربية والأفريقية، وجامعة ناتال، موضوعا إشكاليا لا يزال يثير جدلا لم ينقطع منذ الثلث الأول من القرن الماضي، ولازال هذا العنوان، الذى يمثل موضوعين مختلفين، يثيران نقاشا محتدما لم يهدأ طوال السبعين عاما الماضية، ولم يتم الاتفاق على جوهرهما أو تعريفهما أو دلالاتهما وجدواهما، فالمجتمع المدنى لا يزال فى حد ذاته إشكالية كمفهوم وكدلالة، كما أن التكامل كمفهوم وتجربة، هو بدوره يعانى من ذات الإشكالية. وبالتالي فإن هناك ضرورة لإجراء بحوث متصلة، وتبادل الأفكار النشط حول المفهومين، لبلورة رؤى مشتركة يمكن أن تسهم فى تحديد مضمون كل من مفهوم التكامل والمجتمع المدنى، وتأسيس منهج للعلاقة التبادلية القائمة بينهما. ولكن فى كل الأحوال فإنه من المبكر جدا القفز إلى النتائج، وإيجاد الحلول لإشكالية العلاقة التبادلية القائمة بين التكامل والمجتمع المدنى فى العالم الثالث بشكل عام والأفريقي على نحو خاص. وبالتالي فإن إيجاد حلول فورية للإشكاليات القائمة فى كلا المفهومين، سيكون بمثابة القفز فى المجهول، وإنهاء للإمكانات التى يمكن أن توفرها التجربة قبل أن تبتدئ، ولنا فى ذلك أمثلة لا تحصر.

إن الجهد العلمى على الصعيد الأكاديمى، ومبادرات البحث التى تقوم بها مراكز الدراسات، تعتبر إطارا ملائما لوضع أسس علمية متينة، تتناول توضيح العلاقة التبادلية القائمة بين التكامل والمجتمع المدنى، ودور كل منهما فى تعزيز مسارات الأخر، وتحديد الخيارات والأولويات والرؤى والوسائل والآليات.

---

* الإدارة الاجتماعية- جامعة الدول العربية.

فالدراسات المعمقة فى هذا المجال، بإطاريها النظري والعملي، يمكن أن تكون داعما أساسيا، لإطلاق مبادرة كبرى على الصعيد الإقليمي تعمل على إحداث نهضة شاملة فى المجتمعات الأفريقية، يكون أساسها إشاعة السلم بين الدول وتوفير الأمن للأفراد، ودحر الثالوث غير المقدس، الفقر والمرض والجهل.

إن التباين فى المواقف العلمية لكلا المفهومين، يمثل فى كل الأحوال، تباينا فى مصالح القوى التى تأخذ بهذا الفهم أو ذاك، فتحديد فضاء المجتمع المدنى يتسع ويتقلص وفقا للرؤى الأيديولوجية لهذه المدرسة أو تلك، كما أن مفهوم التكامل غاية أم هدفا أم وسيلة، يرتبط على نحو وثيق بالموقف السياسي والأيديولوجي، لأي قوة من القوى، وبالتالي فإن إيجاد مخارج علمية لهذه التباينات سيكون مدخلا أساسيا لتحديد دور المجتمع المدنى فى التكامل الإقليمي، ورسم مساراته من خلال عقد شراكات طبقية رأسية وأفقية، فى إطارها الوطني وعلى المستوى الإقليمي.

التعاون الإقليمي بين دول القارة

شهدت القارة الأفريقية بعد استقلال دولها أشكالا متعددة ونماذج مختلفة للتعاون الإقليمي أو شبه الإقليمي بين دول القارة. وتفاوتت هذه التجارب بين فشل مدو وصل إلى حد التطاحن والاقتتال، أو نتائج متواضعة لم تلب لا طموحات الدول ولا آمال الشعوب، وفى كل الأحوال فإن الميزة الأساسية لهذه التجارب، تميزت بشدة تواضعها وقلة محصلتها. ولا أود أن أدخل فى تقييم لهذه التجارب ومدى جدواها، لكنى أكتفي باستعراض سريع لأبرز محطات التعاون العربى الأفريقي، والعقبات الأساسية التى حدت من النتائج الكبرى، التى كان يمكن أن يصل إليها هذا التعاون إذا ما واصل مساره، وفقا لإعلانه الذى أسس بموجبه.

وفى هذا الإطار، فإنه سيبدو من المفيد التنويه بأن قيام منظمة الوحدة الأفريقية -حينها-، شكل اتجاها إيجابيا فى إيجاد ركائز، لقيام تفاهم أفضل بين طرفي أفريقيا، وذلك من خلال الإسهام الفاعل للدول العربية، فى تأسيس المنظمة وإرساء أسسها، مما فتح الباب واسعا أمام تنامي التفاعل بين دول المجموعتين.

كما شكل قيام المنظمة، دفعا متزايدا لاهتمام جامعة الدول العربية بالقضايا الأفريقية، وعلى الرغم من أن اهتمام الجامعة العربية، بالقضايا الأفريقية، سابق على قيام المنظمة، إلا أن مستوى الالتزام بهذه القضايا، أصبح فاعلا بعد إنشاء المنظمة، كما أن التفكير لإيجاد صيغ مؤسسية للتعاون والتكامل بين المنظمتين،

أصبح أكثر إلحاحا، بعد إنشاء المنظمة، وبالتالي فإن ولادة منظمة الوحدة الأفريقية، كإطار إقليمي، دفع على نحو إيجابي، لإيجاد الصيغ المؤسسية التى تكفل تنامي التفاعل بين دول المجموعتين، والارتقاء بوسائل عملهما.

ودون الدخول فى تفاصيل مسار العلاقة بين دول المنظمتين صعودا وهبوطا، فإن محصلتها العامة كانت دافعة باتجاه توثيق عرى الصلات بين دول المجموعتين، وصولا إلى أوجها فى مؤتمر القمة العربى الأفريقي فى مارس ١٩٧٧ ، الذى مثل نقطة فارقة فى تاريخ العلاقة بين دول المجموعتين، والاتجاه بهذه العلاقات نحو إيجاد ركائز مؤسساتية للتكامل، وإعطاء دفعة قوية لعلاقات التعاون الاقتصادي، والدعم الفني، عبر إنشاء المصرف العربى للتنمية فى أفريقيا، والصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية، وتوجه الصناديق العربية نحو التمويل المتزايد للمشروعات الاقتصادية لأفريقيا، ودعم الدول الأفريقية فى معالجة مشكلاتها الاقتصادية، فضلا عن الأسعار التفضيلية التى كانت – ولازالت – تمنحها الدول العربية المنتجة للنفط للدول الأفريقية، لمساعدتها على مواجهة ارتفاع أسعار الطاقة فى السوق العالمية، وكذلك مساعدة الدول الأفريقية فى إيجاد أسعار أفضل لموادها الأولية.

إلا أن الجانب الأهم فى التعاون –حينها–، لم يكن فقط فى جانب التعاون الاقتصادي، بل فى تشكيل الإرادة السياسية المشتركة، التى طمحت إلى أن يكون للعالم الثالث صوتا قويا وإرادة فاعلة فى النظام الدولي الذى كان قائما وقتها، وهو ما كرسه إعلان القاهرة، الصادر عن مؤتمر القمة المشترك، الذى نص على أن: (هذا التعاون، رهان تاريخى يجب كسبه بالقوة والإرادة الموحدة، وأن يندرج فى المجال الجيوبوليتيكى المعاصر، وأنه يجب أن يكون تعاونا استراتيجيا، لا ظرفيا آنيا ومصلحيا، أو اتفاق مقايضة ومساومة.)، إن هذا المبدأ الذى كرسه إعلان القاهرة صحيح فى جوهره المعرفي والتاريخي والسياسي، وهو أساس صالح ومتين لتشكيل قوى دافعة لإعادة هيكلة النظام الدولي ومكوناته، وهو أيضا إطار معياري للالتزام المشترك بقضايا الطرفين.

فهذا الإعلان فى مضمونه ومحتواه، أصبح العامل المحرك للالتزام المتزايد للدول العربية بالقضايا الأفريقية، وخاصة من قبل الدول المحافظة، التى كانت تتشكك فى التوجهات الأيديولوجية لحركة التحرر الوطني الأفريقي. فقد أصدر مجلس الجامعة العربية، عدة قرارات تندد بسياسات الفصل العنصري فى جنوب

أفريقيا، وأصبحت قضايا مساندة حق الأغلبية السوداء فى الانعتاق من النير العنصري، بندا دائما فى مجلس الجامعة، اعتبارا من عام ١٩٧٩، وكذلك مساهمة الدول العربية على نحو مستمر، فى المقاطعة الاقتصادية والتجارية للنظام العنصري فى جنوب أفريقيا، وأصبحت أجهزة المقاطعة العربية، تقوم بمراجعة دورية للشركات التى تتعامل مع جنوب أفريقيا، وتضعها فى لوائح المقاطعة بوصفها شركات تتعامل مع النظام العنصري. كما رفضت الدول العربية، بقرار صدر عن مجلس الجامعة واتخذ بالإجماع، المبادرات الغربية لحل النزاع فى جنوب أفريقيا عن طريق التفاوض، وتأكيدها على حق شعب جنوب أفريقيا، فى اختيار جميع الوسائل التى تمكنه من تحقيق الاستقلال الوطني ودحر النظام العنصري.

وكما كان الإعلان السياسي، متقدما فى مضامينه، كذلك أتت الإستراتيجيات الاقتصادية متقدمة فى رؤاها وفهمها للتنمية وتوجهاتها، فمضمون وثيقتي استراتيجية عمان وخطة لاجوس، تتماثلان فى رؤيتهما الأيديولوجية للتنمية، وتحديدهما للأولويات المطلوب إنجازها حيث ركزتا على التنمية المستقلة والاعتماد الجماعي على الذات، وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، والتركيز على توسيع السوق الداخلية وتوجيه المنتجات نحوها. ووفقا لهذا الفهم لأبعاد التنمية ومضمونها فإنه كان يجدر الربط بين العون والتنمية، وترجمة العون إلى استثمارات حقيقية، ومشاريع تصمم وتنفذ بالجهد العربى الأفريقي الذاتي، ذلك أن مثل هذا التعاون يمكن أن يحقق الاستخدام والتوزيع الأفضل للموارد وتعظيم نسب النمو، وتوازن توزيع ثماره بعدالة بين الطرفين. إلا أن التعاون فى هذا الإطار اتخذ نمطا تقليديا تمثل فى مفهوم ثنائية الدولة المانحة، والدولة المتلقية للعون، وعلى الرغم من أن المعونة المالية العربية امتازت بكونها تفضيلية، بمعنى أنها غير مقيدة أو مرتبطة بشروط تتعلق بمصادر التوريد العربية، وأنها مكونة فى معظمها بنسب عالية من المنح، والقروض فيها ذات فائدة متدنية جدا، إلا أنه كان من الأجدى بالطبع، أن يقوم هذا التعاون فى الشق الاقتصادي، على توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها، وتنويع مصادرها لتجاوز مشكلات سوء الأداء الاقتصادي، وانخفاض النمو السنوي فى الناتج المحلى الإجمالي، ودفع عملية التنمية وفقا للخيارات التى حددتها استراتيجية عمان وخطة لاجوس.

إلا أن ذلك بدا بدوره خيارا غير قائم، فاقتصاديات كلتا المجموعتين مرتبطة بنظام السوق الدولي، واندماج المجموعتين فى النظام الاقتصادي العالمي، وتكاملهما فى التقسيم الدولي الراهن للعمل، جعلهما لا يلتزمان بكل من استراتيجية عمان وخطة لاجوس لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتنمية المستقلة، واختيار أنماط تنموية تمكنهما من الفكاك والابتعاد عن دائرة الجذب الصناعية والتكامل العضوي والتبعي مع السوق الدولية من خلال آلياتها.

وأفضى ارتباط المجموعتين بنظام السوق الدولي، إلى نتيجة منطقية تمثلت فى ضعف التبادل التجاري العربى الأفريقي، والذي احتل حيزا ضيقا فى العلاقات بين المجموعتين، ومن المنطقي أن يتسم التبادل التجاري بالضعف والمحدودية، لكونه قائما بين اقتصادات متخلفة متشابهة الأنتاج، وجهازها الإنتاجي ضيق ومحدود، وتفتقر للبنى الارتكازية، وكذلك هشاشة البنى التحتية، وضعف وسائل النقل والمواصلات، وفوق هذا وذاك فإن مواردهم تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسيات.

إلا أن العقبة الكئود التى أعاقت تطور التعاون، هي غياب مبدأ الشراكة فى التعاون والتكافؤ بين الطرفين، فى إعداد البرامج وتصميمها وتنفيذها وتمويلها واتخاذ القرارات بشأنها ورسم السياسات المتصلة بها، مما يوفر مبدأ استمرار التعاون على القاعدة الندية، وفضلا عن ذلك فإن الدول ذاتها، تفضل صيغ التعاون الثنائى والابتعاد عن العمل كمجموعة، وعلى نحو خاص فيما يتصل بالاتفاقيات الاقتصادية، أو المعونات التى تقدم للتنمية، مما يفقد التعاون مضمونه وأهدافه القائمة على أساس التكامل، وكان ذلك نتيجة مباشرة لغياب مفهوم التضامن فى كلتا المجموعتين وبين المجموعتين، مما ألقى ظلالا من الشك فى جدوى التعاون، هذا فضلا عن أن التعاون، افتقر إلى مبدأ الاستدامة أى البرمجة والتخطيط والرؤية وترتيب الأولويات للتعاون وقضاياه والذي يقوم على المقاربة الشاملة Holistic Approach، التى تحدد الأولويات فى الأهداف داخل كل مجموعة من المجموعتين، فى إطار فلسفة تقوم على أساس أهمية تعزيز التعاون والتضامن بين الدول النامية.

إلا أن المشكلة الأساسية التى واجهت التعاون العربى الأفريقي تمثلت أساسا فى الانقسامات السياسية فى دول كلتا المنظمتين، وتقاطع هذه الانقسامات مع أهداف التعاون العربى الأفريقى، الأمر الذى أسهم على نحو مباشر فى إضعاف

التعاون وبالتالي سلبية نتائجه. ولكن من باب الإنصاف، فإنه يجدر بنا القول بأن التعاون أوجد قاعدة لتحقيق تفاهم أفضل بين دول المجموعتين، ورفع الوعى بأهمية التعاون الإقليمى، ولكنه بالمقابل أخفق فى إقامة بنى تحتية تمكنه من التطور المستمر.

هناك انتقادات عديدة وجهت إلى الإطار المؤسسي لقصور التعاون العربى الأفريقى، وكان أبرزها عدم وجود آليات لعمل إعلامى ثقافى مشترك، وأن غيابهما أدى إلى جهل متصل بقضايا الطرفين لدى الرأي العام.. وهذا صحيح، ولكن هل هذا وحده كان عائقا لإيجاد التفاعل بين الشعوب؟، حقيقة الأمر أن التعاون كان ولا يزال مقتصرا على الحكومات والمؤسسات الرسمية، ولم يمتد ليشمل قوى المجتمع المدنى، فى كلا المجموعتين ويقيم الصلات بينها ومعها.

وهذا الأمر أدركه مبكرا الدكتور عبد الحسن زلزلة الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية، السابق لجامعة الدول العربية، وأحد أهم الذين صاغوا برامج التعاون ودافعوا عن أهدافه. ففي خلال التحضيرات لمؤتمر المواءمة بين خطتى لاجوس وعمان عام ١٩٨٣، أكد زلزلة على أنه: (يجب أن لا يقتصر التعاون على الأطراف الحكومية والرسمية، بل يجب رفده بجهود المنظمات الشعبية وغير الحكومية، وتنشيط العلاقات بينهما، ولابد من الإشارة إلى أن الفترة الماضية قد شهدت هيمنة رجال المال الرسميين على شئون التعاون، بدلا من الاقتصاديين والسياسيين، مما اضعف من فاعلية التعاون، وأشير فى هذا الصدد بشكل خاص، إلى ضرورة الاستفادة من إمكانيات النقابات والاتحادات الصناعية والمهنية، والغرف والمؤسسات التجارية والاقتصادية، والجامعات والمعاهد الأكاديمية، ومراكز البحوث العلمية والفنية، مما يساعد على خلق تيار شعبي يعزز التيار الحكومي، ويعمق التوعية بأهداف التعاون، ويشدد الترابط العضوي والفكرى والمصلحى، بما يخدم فى النهاية أهداف التعاون ويعززها). وبعد مضى عشرين عاما، على رؤية الدكتور زلزلة للتعاون وآفاقه فإنها لا تزال صالحة اليوم، بل إن انطلاق التعاون بأفق جديد، يكمن فيها ويقوم عليها، فشراكة المجتمع المدنى فى التعاون الإقليمى، ليست ضرورية فحسب، بل لا مناص منه لضمان نجاح التعاون واستمراريته.

فى التكامل وإشكالياته

برز مفهوم التكامل بعد الحرب العالمية الثانية، حين أدركت أوروبا المنتصرة والمهزومة، أنها غير قادرة على إعادة بناء مجتمعاتها، دون تحقيق تعاون وثيق بينها، يكفل الإسراع بإنجاز مهام النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية. إلا أن التطورات التى لحقت بالتنمية مفهوما وتطبيقا، أسهمت فى إضفاء معنى جديد للتكامل، تجاوز الحدود الضيقة للتعاون الاقتصادي ليشمل تقريبا جميع مناحي الحياة الإنسانية المعاصرة. إلا أن التنمية ستظل تمثل حجر الزاوية وجوهر عملية التكامل، فتجارب التكامل على اختلافها ترمى إلى تعزيز جهود الدول المعنية به، لتحقيق التنمية لمصلحة شعوبها، من خلال تكامل الإمكانيات التى تقصر دونها القدرات القطرية، والنهوض بالاقتصاد الوطني وتوسيع الطاقة الإنتاجية، بما يسهم فى الإسراع ببرامج التنمية، وابتكار آليات تعمل على الارتقاء بالتكامل وضمان اطرادهما معا.

أثبتت عقود التنمية الضائعة، أنه من المتعذر أن تنهض دولة بمفردها بأعباء تحقيق التنمية المستقلة، كما إنها إذا حققت نجاحا فى ذلك، فإن تجربتها لن تتسم بالاستدامة وستتراجع أوضاعها، وأن تحقيق تنمية مستدامة مرتكزة على الذات، التى تؤدى إلى تقدم مستوى معيشة الشعوب وتحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه المجتمعي والاستقرار، تتطلب حشد موارد الإقليم بأسره، ذلك أن هذه الموارد موزعة على دوله ومناطقه، فالموارد الطبيعية والمالية والقدرات البشرية، التى تعد ضرورية لإنجاز التطور والنمو الاقتصادي، لا تتوفر عادة فى بلد واحد، ولكن يمكن أن تكون موزعة على بلدان الإقليم بأسره.

إن النظرة التقليدية لمفهوم التكامل، تجعل منه هدفا فى حد ذاته، لكونه ينطلق من الاعتبارات الاقتصادية فى تحقيق التنمية، وبالتالي يخضع للفكر النظري السائد بالنسبة لهذه الاعتبارات، وكان على الأغلب فكرا رأسماليا يعلى من شأن السوق، سواء بالنسبة لدورها فى التنمية، أو لموقعها من عملية التكامل.

وواقع الأمر، أن التكامل يمكن اعتباره أداة لرفد الجهود المبذولة من أجل التنمية القطرية، خاصة إذا كانت تتعلق بمجموعة من الدول النامية، فدور التكامل يكمن فى تجميع القدرات الرأسمالية للدول المشاركة فيه، وتوسيع السوق على نحو أشمل يمتاز بخفض التكاليف، ومن ثم توفير قدر أكبر من الرفاهة للأفراد، نابع من دخل تتزايد قيمته النقدية والحقيقية، وتحقيق درجة عالية من التقارب فى الأداء

الاقتصادي، ومستوى مرتفع من التوظيف والحماية الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة، ونوعية الحياة والتماسك الاقتصادي والاجتماعى، والتضامن بين الدول الأعضاء. وكما أن التكامل أداة فهو أيضا منهج، يبتدئ بتحرير التجارة فى المنتجات الصناعية ليفتح جميع أسواق الإقليم أمام كل المنتجين من الدول الأعضاء فيه، ويعيد توزيع النشاطات الاقتصادية فيه، ويوفر أسواقا أوسع وفرصا أفضل للتوسع، وخفض التكلفة، فتنفتح مجالات جديدة لاستيعاب ما قد تتعرض له بعض فئات العمل ورأس المال، من التعطل فى مجالات أخرى.

إن الرؤية والمنهج الاقتصادي للتكامل على وجاهتها، إلا أنها ليست مناسبة وحدها لنموذج التكامل فى العالم الثالث، **فالمنهج الوظيفي للتكامل**، قد يكون هو الأمثل ذلك أنه يستمد أصوله من مجالات تلبية الحاجات الأساسية ومكافحة الفقر والجهل والمرض وتحقيق التنمية الاجتماعية، كما أن المبدأ الأساسي لمفهوم التكامل الوظيفي، يقوم على أساس القضاء على دوافع الصراع وتحقيق السلام بين دول الإقليم والأمن لشعوبه، ومقاربته تقوم على أساس التسليم بالتنظيم الديمقراطي للحياة السياسية، بما يضمن مشاركة الشعوب فى اتخاذ القرارات، والحد من دور السلطات التنفيذية للدول فى اتخاذ القرار، وبالتالي فإن هذا المنهج يجعل من العلاقة بين التكامل والتنمية علاقة تبادلية، فهدف التكامل النهائى، هو تعزيز مقومات التنمية فى الدول المعنية، وبالمقابل فإن مسار التكامل مرتبط بما تم تحقيقه من تنمية وبالتالي تكون التنمية هى الرافعة التى تسهم فى دفع عملية التكامل للتقدم باطراد نحو غاياتها.

ويتيح المنهج الوظيفي للتكامل، وضع سياسات إقليمية تأخذ فى اعتبارها السياسات الاجتماعية الرامية إلى إزالة الفقر، وإحداث المزيد من التماسك الاجتماعي، وإشاعة السلم فى دول الإقليم والأمن لشعوبه. كما يتم من خلال هذا المنهج إدراك أن تضاؤل الموارد التى تفي باحتياجات تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية تتطلب ضرورة حفز المشاركة الشعبية والمجتمعات المحلية، لأخذ زمام المبادرة فى تحسين مستوى حياتهم. كما أن هذا المنهج يتيح لقوى المجتمع المدنى، أداء أدوار أوسع وأشمل، تتضمن الدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة الديمقراطية والإدارة العليا الرشيدة Good Governance، وإشراك المواطنين فى عملية صنع واتخاذ القرار، وإعطاء دور أفضل للمرأة والشباب، ومنظمات المجتمع المدنى فى جهود التنمية على المستوى الإقليمى.

إن مراجعة نظريات وممارسات التكامل، تعتبر أمرا ضروريا، لا لتصويب مساراتها فقط، بل أيضا للتعامل مع ما تطرحه العولمة من قضايا وما تمثله من مخاطر، فالعولمة بآفاقها الحالية ترمى إلى إبقاء شروط التقسيم الدولى للعمل على ما هو عليه، وبالتالى فهى معادية فى جوهرها لعملية التنمية، مما يستدعى تغيير هذه الشروط لتستجيب لمتطلبات التنمية، هذا بالإضافة إلى أن القوى المهيمنة على العولمة، تعتبر التكامل الإقليمى عائقا رئيسيا أمام تحقيق أهدافها، فلذلك تجابهه وتعمل على تقويض بناء مؤسساته، ذلك أن التكامل بآفاقه المرتكزة على الاعتماد على الذات، ستكون من بين أهم واجباته مجابهة العوامل التى تجر إلى مواقع التبعية، والاعتماد غير المتكافئ، لتعزيز عملية التنمية وتحقيق التعاون على نحو متزايد، يحول دون سيطرة نظم السوق الدولية على مقدرات الدول النامية.

إلا أن مشاركة قوى المجتمع المدنى ستظل، فى أى برامج للتكامل، أمرا يتطلب جهودا متصلة، ذلك أنه عادة ما تقوم الهياكل المؤسسية الرسمية، التى تقدم المساعدات الإنمائية، على استبعاد مبادرات منظمات المجتمع المدنى، بدلا من شحذ قواها، فالحكومات والوكالات الرسمية المسئولة عن تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعى، تعمل على نحو أو آخر على تحجيم دور المجتمعات المحلية فى المشاركة لإيجاد واقع سياسي واقتصادي جديد، خاصة على المستوى الإقليمي. والتحدي الأساسي الذى يواجهه المجتمع المدنى سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، يكمن فى كيفية تعزيز المبادرات المحلية لتحقيق التنمية المعتمدة على الذات. هذا التحدي هو ما يحتاج إلى بحث ودراسة معمقة، ذلك أن أفريقيا بحاجة ماسة إلى **أساليب جديدة ووسائل مستحدثة، لمواجهة أجندة قديمة**، لا تزال هى ذاتها منذ بدايات القرن الماضي، وإلى يومنا هذا، أجندة إحكام الهيمنة وزيادة التبعية والسيطرة على الموارد، واستدامة التخلف.

(٢)
نحو تفعيل شبكات المجتمع المدني

عبد الغفار شكر*

تنبهت الدول الأفريقية مبكرا إلى أهمية التعاون والتكامل بينها على المستويين الإقليمي والقاري، باعتباره إحدى الصيغ الأساسية التى تستطيع أفريقيا من خلالها أن تواجه ما يحيط بها من مشاكل موروثة من العهود الاستعمارية، أو من الممارسات الخاطئة للسلطة الوطنية بعد الاستقلال، وكذلك التحديات التى تفرضها عليها العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة.

ويستخدم مفهوم التكامل للإشارة إلى نمط من التفاعلات ينشأ بين مجموعة عناصر تملك من أسباب التقارب ما يجعلها نواة لبناء واحد أو كيان مشترك. فالتكامل بهذا المعنى له طابعه الاختياري الذى ينبع من إدراك الأطراف المعنية أن فى اجتماعها ما يكفل أداء أفضل لوظائفها. واتساقا مع هذا المفهوم يمكن القول إن التكامل الإقليمي يقصد به محاولة للتعاون والتنسيق بين مجموعة من الدول تتوافر لها مقومات خاصة، وبغرض تحقيق مصالحها المشتركة لتحقيق أفضل توظيف واستثمار للموارد المتاحة. وتختلف درجة التعاون والتنسيق التى تسعى مجموعة من الدول للوصول إليها على مستوى إقليمي معين، ومن ثم تتعدد التطبيقات وتتنوع من مجرد التنسيق فى حدوده الدنيا لتصل إلى الاندماج الكلى الذى تذوب فيه جميع الوحدات السياسية المعنية فى جسد واحد. ويعتبر الاتحاد الأوروبي نموذجا واضحا للتكامل الإقليمي الذى بدأ من مستويات دنيا وتدرج باطراد ونجاح نحو الاندماج الكامل. وكما لاحظ بحق الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن فى ورقته عن "المجتمع المدنى والتكامل الأفريقي- رؤية من الشمال الأفريقي" أن سعى الدول والمناطق المتقدمة فى العالم نحو التكامل والتعاون (أمريكا الشمالية- أوروبا- آسيا والمحيط الهادي) هو من أجل تحقيق المزيد من السيطرة والنفوذ، إلا أن هذا السعي بالنسبة إلى الدول الأفريقية يعد ضرورة ملحة من أجل البقاء، وأن

---

* (نائب رئيس مجلس إدارة مركز البحوث العربية والأفريقية).

المدخـــل التعاونـــي والتكاملـــي يمثل بالنسبة لأفريقيا استراتيجية البقاء فى عصر العولمة.

وقد تعددت صور التكامل الإقليمي والقاري فى أفريقيا منذ سنوات طويلة دون أن تحقـــق الـــنجاح المطلـــوب، يستوي فى ذلك منظمة الوحدة الأفريقية أو الاتحاد المغـــاربى، أو السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، أو منظمة التنمـــية ومقاومـــة التصحر (إيجاد).... إلخ. ويؤكد إخفاق هذه التجارب فى تحقيق أهدافهـــا أو تطوير التعاون فيما بين أطرافها الأهمية الكبرى لقيام المجتمع المدنى والمـــنظمات الشعبية بدور أساسي فيها كشرط أساسي لتعويض هذا الفشل وتدارك أسباب الإخفاق. وقد كشف الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن فى ورقته عن ثلاث حقـــائق أساسية تؤكد أهمية تنمية دور شبكات المجتمع المدنى والمنظمات الشعبية فى التكامل الأفريقي وهى:

١-فشلت الجهود والعمليات التكاملية الإقليمية والقارية فى أفريقيا فى التطور وفـــى تحقـــيق أهدافها، لأنها قامت من خلال نهج قومي يعبر عن آراء وتطلعات نخـــب حاكمـــة محـــدودة ولم تأت من قبل الشعوب ممثلة فى تنظيماتها الشعبية والمدنية.

٢-إن تحقـــيق الديمقراطية على المستوى الداخلي فى كل قطر شرط أساسي لنجاح مبادرات التكامل والتعاون الإقليمي بما يحقق مصالح الشعوب.

٣-إن وجـــود مجـــتمع مدنـــي حقيقـــي يتمتع بالاستقلال عن كل من الدولة والعائلـــة، ويقـــوم علـــى فكـــرة المدنية والتسامح يؤدى إلى تعميق التكامل على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

موقع المجتمع المدنى من التكامل الأفريقي

تدعونا هذه الحقائق إلى مناقشة الأسباب التى تحتم مشاركة المجتمع المدنى فى الـــتكامل الأفريقـــي كشـــرط لتحقـــيق هذا التكامل أهدافه المرتبطة أساسا بمصالح الشـــعوب الأفريقـــية. ولماذا لم تنجح التجارب والصيغ السابقة للتكامل لغياب البعد الشعبي فى نشاطها؟ وما هو موقع المجتمع المدنى من التكامل الأفريقي؟

تكمن أهمية المجتمع المدنى بالنسبة للتكامل الأفريقي فى أنه تجمع مستقل إلى حـــد كبـــير عـــن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المـــبادرة الفـــردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة

المصـــلحة العامـــة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يعلى من شأن الفـــرد فإنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات. وتزداد أهمية المجتمع المدنى ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور فى تنظيم وتفعيل مشاركة الناس فى تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التى تؤثر فـــى معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور فى نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتـــية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين فى الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية فى تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكرا للنخب الحاكمة. ولأن مؤسسات المجتمع المدنى تغطى دائرة واسعة من الأنشطة التى تدور حول مصالح أفـــرادها والقـــوى الاجتماعية المكونة لها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، فإنها تضم فى صفوفها تنظيمات تطوعية تجتذب إلى ساحة الفعـــل والتأثـــير قوى اجتماعية واسعة وخاصة النقابات المهنية والنقابات العمالية والحـــركات الاجتماعية والجمعيات الأهلية والجمعيات التعاونية والغرف التجارية والغـــرف الصـــناعية وجماعـــات رجال الأعمال والمنظمات الدفاعية عن حقوق الإنسان والمرأة والبيئة والمنظمات التنموية. ولهذا أثر كبير فى تمكين قوى شعبية واســـعة مـــن أن تكون طرفا فاعلا فى عملية التكامل الأفريقي يبعث فيها الحيوية ويشـــكل قـــوة دفـــع كافية لتطورها ويحول دون تحكم النخب الحاكمة فى مسارها ومســـيرتها ويوســـع آفـــاق تطورهـــا فلا تبقى حبيسة تطلعات وآراء هذه النخب المحدودة كما حدث فى التجارب التكاملية السابقة.

ولـــيس من شك فى أن تنمية دور شبكات المجتمع المدنى والمنظمات الشعبية فى التكامل الأفريقي يمكن أن يتم فى الواقع إذا نجحنا فى تحديد قضايا هذا التكامل بحيـــث تـــدور حول المصالح الأساسية للشعوب، وتحديد أطر التكامل وآلياته بما يوســـع من إطاره ولا يحول دون المشاركة الشعبية فيه، فضلا عن تحديد الأنشطة والبرامج المشتركة التى يمكن أن تشملها هذه المشاركة الشعبية وهو ما نعالجه فيما يلي بإيجاز شديد:

أولا: القضايا الأساسية للتكامل الأفريقي:

مــن المهــم أن تلتقــي جهود شبكات المجتمع المدنى والمنظمات الشعبية فى الــتكامل الأفريقي القاري والإقليمي حول قضايا جوهرية تتصل مباشرة بالمصالح الأساسية لشعوب القارة. ونكتفي هنا بالإشارة إلى أهم هذه القضايا مثل:

١-مواجهة الآثار السلبية للعولمة الرأسمالية:

حيــث تعــانى المجتمعات الأفريقية من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية خطــيرة نتــيجة لسياسات العولمة الرأسمالية وما يتصل منها بصفة خاصة بتحرر الــتجارة العالمية والتكيف الهيكلي والإسراع بالتحول إلى اقتصاد السوق والمديونية الخارجــية ممــا أثــر علــى إمكانيات التنمية الاقتصادية المستقلة ويهدد إمكانيات الاســتثمار المحلى الوطني بالتآكل. وقد تأثرت شرائح كبيرة من السكان بشدة من هــذه المشــاكل كالــبطالة والفقر والتهميش والهجرة الداخلية والخارجية، وارتفاع أســعار الســلع والخدمــات، وانخفــاض الأجور والحرمان من الحقوق السياسية والاقتصــادية والاجتماعية وغيرها من المشاكل التى تعانى منها بشدة المجتمعات الأفريقية عامة والعمال والفلاحون والمرأة والشباب والطلاب والفئات المهمشة بل والفــئات المتوسطة خاصة. وتقاوم هذه الفئات السياسات التى تسببت فى معاناتها، إمــا مباشــرة أو من خلال منظماتها الاجتماعية. وهذه المقاومة موجودة بدرجات متفاوتة فى مختلف المجتمعات الأفريقية حيث توجد أنشطة متنوعة تعبر عن حركة حقوق الإنسان وحركة الدفاع عن البيئة والحركة العمالية والحركة الفلاحية وحركة الشباب وحركة النساء والحركة الداعية لمجتمع منتج ومؤيدة لحماية وتطوير المنتج الوطنــي. وهــذا كله يعزز من أهمية أن تتجه شبكات المجتمع المدنى والمنظمات الشــعبية فــى نشــاطها المشترك والمنسق فى إطار التكامل الإقليمي والقاري فى أفريقيا نحو العمل المباشر فى مواجهة هذه المشكلات الناجمة عن سياسات العولمة الرأسمالية مما سيدفع بعملية التكامل نحو مزيد من النضج والفاعلية.

٢-تعميق البعد الشعبي للاتحاد الأفريقي:

يعتبر الاتحاد الأفريقي الإطار الأمثل الذى ارتضته كل الدول الأفريقية للتكامل القــاري باعتــباره تطويرا لتجربة منظمة الوحدة الأفريقية، ومحاولة لدفع التكامل القاري فى أفريقيا خطوة أبعد بالاستفادة من دروس تجربة منظمة الوحدة الأفريقية.

وإذا كـــان إخفـــاق هذه المنظمة يعود بالأساس إلى انفراد الحكومات بها واقتصار مؤسســـاتها وأجهزتها على ممثلين لهذه الحكومات فإنه من الأهمية بمكان الدفع فى اتجاه تعميق البعد الشعبي للاتحاد الأفريقي وأن يشمل نشاط شبكات المجتمع المدنى والمــنظمات الشعبية المشترك حول التكامل هذه العملية بحيث تركز عليها الأنشطة المشـــتركة، وتـــنطلق مما جاء فى الإعلان التأسيسي للاتحاد الأفريقي من أهداف ومؤسســـات. وهناك إمكانية كبرى للدعوة إلى المشاركة الشعبية فى تحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي التى نصت عليها المادة الثالثة من الإعلان التأسيسي حول:

-دعم والدفاع عن المواقف الأفريقية المشتركة فى القضايا ذات الأهمية للقارة.

-دعم وصياغة حقوق الإنسان والشعوب بما يتفق مع الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وغيره من مواثيق حقوق الإنسان ذات الصلة.

-تعزيـــز التعاون فى سائر مجالات النشاط الإنسانى بهدف رفع مستويات حياة الشعوب الأفريقية.

ومـــن المهـــم هنا أن تتم المشاركة الشعبية هنا فى إطار مؤسسي يضيف إلى البرلمان الأفريقي هيئات ولجان تمثل فيها المنظمات الشعبية وفق نظام معترف به ويفـــيد في هذا الصدد التركيز علي ما جاء بالمادة (٢٢) حول المجلس الاقتصادي والاجتماعـــي والثقافـــي باعتـــباره هيـــئة استشـــارية للاتحاد الأفريقي تتكون من مجموعـــات اجتماعـــية ومهنية مختلفة من الدول الأعضاء في الاتحاد. وبحيث يتم إنشـــاء لجـــان فـــي إطار الاتحاد لحقوق الإنسان والمنظمات الاجتماعية للفلاحين والعمال والنساء.. إلخ.

٣- دعم التطور الديمقراطي للمجتمعات الأفريقية:

هـــناك صـــلة قويـــة بين فاعلية العمل التكاملي الأفريقي سواء على المستوي الإقليمـــي أو القاري وبين نضج التطور الديمقراطي للمجتمعات الأفريقية وقد أدى غـــياب الديمقراطـــية فـــي المجتمعات الأفريقية إلى انفراد النخب الحاكمة بتقرير السياســـات العامة في إطار مصالحها الضيقة وترتب على ذلك تعثر التنمية واتساع الهـــوة بين الطبقات وتعميق التبعية وانتشار الفساد مما يضعف القدرة على مواجهة الآثـــار الســـلبية للعولمة الرأسمالية والمؤثرات الخارجية مما يدعو إلى أن تعطي شبكات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية اهتماما خاصا لدعم التطور الديمقراطي ليس فقط في مجتمعاتها بل وفي الجهود المشتركة للتكامل الأفريقي، وهناك إمكانية

كبيرة للنجاح في هذا التوجه نظرا للدور الهام الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية، وينبع هذا الدور من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من وظائف في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع، وهما من ثم أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية وعندما تتوافر لأوسع دائرة من المواطنين إمكانية المشاركة الفعالة من خلال منظمات المجتمع المدني، وعندما تتوافر لهذه المنظمات حياة داخلية ديمقراطية تمكن الأعضاء من ممارسة الديمقراطية داخل منظماتهم، هنا تنشأ إمكانية حقيقية لقيام مجتمع مدني شعبي وديمقراطي حتى يكون بمثابة البنية التحتية لنظام ديمقراطي فاعل في المجتمع كله، وبذلك تصبح الديمقراطية بناء من أسفل يشمل الشعب كله تربية وتدريبا وممارسة في مختلف ميادين الحياة اليومية، ويصبح الشعب عندها طرفا أساسيا في معادلة الحكم، وتكون الديمقراطية السياسية محصلة هذا كله، وبذلك يتأكد مفهوم الديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع، ويتأكد أيضا أن الديمقراطية لا يمكن أن تأتي منحة من الحكام، ولكن الشعب ينتزعها كحقوق وآليات ومؤسسات عندما يكون قادرا على ممارستها، وعندما تنضج حركته في إطار قيمها، وتتوافر له القدرة من خلال عمل جماعي منظم لتعميمها في سائر مجالات الحياة اليومية، وفي مؤسسات الحكم أيضا، وفي علاقة الدولة الوطنية، وعلاقات المواطنين ببعضهم. وليس من شك في أن كل نجاح تحرزه مؤسسات المجتمع المدني في بناء الديمقراطية في بلادها سوف ينعكس إيجابا على المجتمعات الأخرى من خلال الأنشطة التكاملية الأفريقية التي تشارك فيها مؤسسات المجتمع المدني مما يعزز إمكانيات التطور الديمقراطي في عموم أفريقيا.

٤-تعميم الدور التنموي التغييري للمجتمع المدني

اهتمت قوى العولمة والنخب الحاكمة في أفريقيا ودول الجنوب عامة بدعم مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم - كما أشار الدكتور حمدي عبد الرحمن بملء الفراغ الناشئ عن تخلي الدولة عن دورها التنموي ومسئولياتها في دعم الفئات الفقيرة والضعيفة التزاما بسياسات التكيف الهيكلي والتخفيف من حدة المشاكل

الاجتماعـــية والاقتصـــادية الـــناجمة من هذه السياسات كالبطالة والفقر والتهميش المتزايد لقطاعات واسعة من السكان. ورغم أن نشاطها يؤدي إلى تقليل حدة التوتر الـــناتج عن التفاوتات الاجتماعية الحادة بالإضافة إلى أنها تلعب دورا اقتصاديا في إطار زيادة الدخل والعمالة والإنتاج وتشبع حاجات خدمية لفئات اجتماعية معينة أو المجـــتمع بشـــكل عام، فإنها تعمل في إطار محافظ يهدف إلى الحفاظ على الوضع القـــائم، وتعـــيد إنتاج علاقات التبعية والسيطرة والسلبية التي سادت القطاع الأهلي تاريخـــيا فـــي كثـــير من المجتمعات. من هنا أهمية أن تمارس مؤسسات المجتمع المدنـــي دورهـــا مـــن المـــنظور البنيوي من خلال المساهمة في عالمية التحول الاجتماعـــي والسياســـي للمجـــتمع باعتـــبارها أحـــد الفواعل الأساسية في البناء الاجتماعـــي وكما تقول شهيدة الباز فإن مؤسسات المجتمع المدني تكون من خلال المـــنظور البنيوي طرفا في شبكة علاقات مع الدولة والقطاع الخاص، على أساس الشـــراكة القائمة علي التوازن والندية في علاقات القوى بين هذه الأطراف ولذلك يكون مفهوم التنمية المتبنى في هذه الحالة هو التنمية بالمشاركة، ويعنى ذلك بالتالي أن دور هـــذه المؤسسات هو دور تعبوي يرتبط بالتمكين وتعظيم القدرات في إطار نضالي بحيث تعمل هذه المؤسسات علي خلق العقلية الناقدة لما يحدث في المجتمع والمـــبدعة لأشكال التغيير والتقدم، وتأخذ بذلك معني الفاعل أو الوسيط الاجتماعي باعتـــبارها القـــوة العنصرية الفاعلة في التغيير الاجتماعي عن طريق التأثير علي العلاقات بين الأفراد والجهات باتجاه رفع مستوى الوعي وزيادة المهارات السياسية والقـــدرات التفاوضـــية في مجال الحق العام ويوسع ذلك من سلطاتها بحيث تصبح فـــاعلا جماعيا في التنمية. وهو دور مطلوب تعميمه في المجتمعات الأفريقية لدعم قدرتها علي تجاوز أوضاع التبعية وبناء نموذج وطني جديد للتنمية.

ثانيا: أطر العمل الشعبي المشترك حول التكامل الأفريقي

لا يكفـــي أن نحدد القضايا الأساسية التي يدور حولها العمل الشعبي المشترك للـــتكامل الأفريقي، بل من المهم أيضا أن نحدد الأطر التي يتم من خلالها النضال حـــول هـــذه القضـــايا لما لهذه الأطر من أهمية في توفير الفعالية للجهود الشعبية ويمكـــن أن نرصـــد فـــي هـــذا الصـــدد نمـــاذج متنوعة من التنظيمات واللجان والمؤسسات:

١ ـــ هـــناك أطـــر تكاملـــية تقليدية على المستوى القاري مثل اتحاد الفلاحين

الأفارقـــة، والجمعـــية الأفريقية للعلوم السياسية، ويمكن أن تتسع هذه الأطر لتشمل قطاعـــات اجتماعـــية أخـــرى كالعمال والطلاب والنساء، رغم أنها تدور في إطار نخـــبوي ولـــم يترتب على قيامها حتى الآن نتائج كبيرة على صعيد القارة. وهناك أطـــر علـــى المســـتوى الإقليمي كما هو الشأن في الشمال الأفريقي بالنسبة لاتحاد المحاميـــن العـــرب والمـــنظمة العربية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى اتحاد العمال العـــرب واتحاد الفلاحين العرب.. إلخ وهناك حاجة ماسة لإعادة النظر في أساليب عمـــل هـــذه المنظمات وعلاقتها بالقطاعات الاجتماعية التي تمثلها بحيث تتجاوز أوضـــاعها النخـــبوية لـــتمد جذورهـــا إلى عمق التربة الشعبية وتتفاعل بجدية مع قواعدها الجماهيرية بما ينعكس إيجابا على أنشطتها التكاملية.

٢ ـــ هناك إمكانية حقيقية لقيام لجان تنسيقية على المستوى القاري أو الإقليمي بيـــن مـــنظمات عاملة في مجالات معينة مثل مجال حقوق الإنسان وحماية البيئة والتنمـــية يمكـــن أن تســـاهم بشكل حقيقي في دعم الجهود التكاملية بالنسبة لحقوق المواطنيـــن السياســـية والاقتصادية والاجتماعية وترقية قدرتهم على المشاركة في تأميـــن هذه الحقوق وتوسيع الخيارات أمامهم وتنمية قدراتهم ومن المهم الانطلاق مـــن الأنشطة المشتركة حاليا بين هذه المنظمات في تطوير هذه الأشكال التنسيقية الدائمة.

٣ ـــ هـــناك أشـــكال جديدة للأطر التكاملية الفعالة التي تتناسب مع التطورات الدولـــية والإقليمـــية الاقتصـــادية والاجتماعية والسياسية، يأتي على رأسها صيغة المنـــتدى الاجتماعـــي الأفريقي بالنسبة لعموم أفريقيا والمنتدى الاجتماعي العربي بالنســـبة للشـــمال الأفريقـــي. والمنـــتدى الاجتماعي صيغة مبتكرة لتنسيق الجهود والنضـــالات الشـــعبية فـــي مواجهة الآثار السلبية لظاهرة العولمة الرأسمالية. وقد تحققت هذه الصيغة في أقاليم ودول متعددة نتيجة لنجاح المنتدى الاجتماعي العالمي فـــي تعبـــئة الجهود الشعبية وبلورتها كقطب عالمي قادر على إزعاج قوى العولمة الرأســـمالية والتصدي لها وطرح سياسات بديلة تكون أساسا لعولمة إنسانية عادلة وديمقراطية. وصيغة المنتدى الاجتماعي كما تبلورت في أكثر من مكان هي إطار للنقاش والحوار بهدف تحقيق المزيد من الفهم لظاهرة العولمة الرأسمالية وسياساتها وما يطرأ عليها من متغيرات. يهدف هذا الحوار إلى التنسيق الطوعي بين مختلف الأطـــراف فـــي أنشـــطة مناهضة العولمة محليا وإقليميا وأفريقيا، وتحديد القضايا موضـــع التنسيق وأولوياتها وأشكال التحرك حولها. وهو إطار مفتوح لكل راغب

فـــي المشـــاركة فيه يحترم التعددية واختلاف المداخل لمواجهة العولمة واختلاف المواقــف والمــنطلقات ولكل طرف حرية مواجهة العولمة من المنطلق الذي يهمه ســـواء كـــان متعلقا بالدفاع عن مصالح قوى اجتماعية معينة كالعمال والفلاحين والمثقفين أو فئات اجتماعية كالنساء والشباب أو الدفاع عن حقوق الإنسان والتطور الديمقراطـــي والإصـــلاح السياسي أو للدفاع عن سلامة البيئة أو حماية السلام أو محاربـــة المخـــدرات والإرهاب.. إلخ ويوفر المنتدى الاجتماعي فرصة متساوية للجمـــيع لإبداء آرائهم وتحديد القضايا والأولويات وفقا للاتفاق العام بعد مناقشات حـــرة. مـــن هـــنا يســـتطيع المنتدى الاجتماعي أن يجتذب إلى صفوفه كافة أنواع مؤسســـات المجـــتمع المدني والمنظمات الشعبية من نقابات وتعاونيات ومنظمات دفاعـــية ومنظمات تنموية.. إلخ ومن المهم الالتفات بجدية إلى هذه الصيغة الجديدة لمـــا تمـــتلكه مـــن إمكانيات كبيرة للتجميع والتعبئة والتحرك حول قضايا القارة أو قضايا إقليمية لها صلة بظاهرة العولمة الرأسمالية وهناك بالفعل المنتدى الاجتماعي الأفريقـــي، وعـــدة منـــتديات اجتماعـــية قطرية بينما يجري حاليا تأسيس المنتدى الاجتماعـــي العربي الذي سينهض بدور بارز بالنسبة للشمال الأفريقي وكافة الدول العربية الأفريقية.

ثالثا: آليات التكامل الأفريقي:

تلعـــب الآليات دورا مكملا في تحقيق فاعلية العمل التكاملي الأفريقي وتنمية دور شبكات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية فيه بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه تحديد قضايا التكامل واختيار الأطراف المناسبة لتعبئة القوي ومن أهم الآليات التي يكن أن تفيد في هذا الصدد.

١ ــ تنظـــيم حلقـــات نقاشية وورش عمل بهدف الوصول إلى رؤية مشتركة حـــول القضـــايا الأساســـية للقارة أو على المستوي الإقليمي وكيفية ممارسة عمل مشـــترك حولهـــا وأولويات هذا العمل، فبدون وجود رؤية واضحة موضع اتفاق لا يمكن ممارسة عمل مشترك فعال على مستوي قاري أو إقليمي .

٢ ــ تبادل المعلومات اللازمة لفهم ظاهرة ما والتحرك حولها وتوفير الأدوات والأجهـــزة التي تكفل انتظام تدفق المعلومات وتداولها بين الأطراف المشاركة في العمـــل التكافلـــي وبناء قاعدة معلومات وتحديثها باستمرار لضمان فاعلية التحرك حول القضايا المشتركة.

٣ ــ تـبادل الخـبرات بين الأطراف المشاركة في العمل التكاملي والاستفادة منها كأساس للتحركات التالية.

٤ ــ الاسـتفادة من وضوح الرؤية وتوفر المعلومات وتبادل الخبرات في بناء موقـف جماعـي منسق حول أهم قضايا القارة، والانطلاق هذا الموقف في تحديد المهام المشترك وتحديد أولوياتها.

٥ ــ تنظيم مشروعات وبرامج للعمل المشترك في كل فترة تعبئ كافة الجهود والمـوارد المتاحة من أجل النهوض بها. ومن البرامج ذات الأولوية على المستوي القـاري العمـل من أجل بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني بما يمكنها من أن تكـون شـريكا أساسيا في جهود التنمية في جمعياتها أو بالنسبة للمستوي الإقليمي لشـمال أفريقيا هناك أهمية للعمل حول برنامج مشترك لمواجهة التلوث في البحر الأبيض المتوسط الذي يهدد صحة الشعوب المطلة علي جنوب المتوسط وضرورة الضـغط علي الدول الأوروبية المطلة علي سواحله الشمالية لتحمل مسئولياتها في القضاء على هذا التلوث أو تخفيف حدته على الأقل .

(٣)
خبرة شخصية حول التكامل الأفريقي

د. مراد غالب*

نحن في أشد الحاجة إلى الاندماج الأفريقي والوحدة الأفريقية والمجتمع المدني الأفريقي ولكن هل هناك مجتمع مدني أفريقي؟ يمكن الإجابة على هذا السؤال بأنه كان هناك تاريخيا مجتمع مدني أفريقيا، وأنه كان يسير في خط متذبذب. لقد مرت أفريقيا بمراحل كثيرة، أولها مرحلة التحرير ومكافحة الاستعمار. وهنا نتساءل مرة أخـــرى هل لا تحتوى هذه المرحلة على مجتمع مدني أفريقي عمل على التخلص من الاستعمار؟ والإجابة من وجهة نظري هي أن حركات التحرر الوطني في تلك الفترة كانت تعبر عن مجتمع مدني أفريقي.

مـــن خـــلال خبرتـــي بالعمل كسفير في الكونغو في عام ١٩٦٠ أؤكد لكم أن مصـــر كـــان لها في تلك الفترة رسالة في أفريقيا. وكانت هناك قناعة بأن أفريقيا بالنســـبة لمصر هي قضية حياة أو موت. وكان هذا الاعتبار هو المحدد الأساسي للتوجه الأفريقي، والذي بدونه تظل المسألة عملية ثقافية أو مجرد انتماء إلى قارة.

كانـــت الكونغـــو تمـــثل تركزا للصراع بين المعسكر الرأسمالي والاشتراكي وحركات التحرر للشعوب. وشكلت هذه العلمية تضامنا واندماجا إفريقيا قويا جدا مـــن خـــلال حركة تحرير الشعوب. وكانت الحياة تنبض في أفريقيا بشكل عنيف. ولقد قام المجتمع المدني بكل هذه المهام.

ولكـــن الآن نتساءل من جديد، ما مصير ذلك؟ ماذا حدث لكل هذا الزخم الذي كـــان موجودا ولماذا تطور وضعنا على هذا الشكل؟ بحيث نسعى الآن مرة أخرى لإحياء الفكر المرتبط باندماج المجتمع المدني الأفريقي.

منذ تلك الفترة جرت مياه كثيرة في النهر، ومن بين الأحداث المتلاحقة كانت هناك نكسة. وتغيرت نظم ، وبدأ الحديث عن نظم جديدة .

---

* أمين عام منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية وسفير مصر الأسبق فى الكونغو.

نظـــم جـــاءت مـــع العولمة والثورة الصناعية والتكنولوجية والهيمنة ومنظمة الـــتجارة العالمـــية والبنك الدولي، تلك البنية الفوقية العالمية التي بات لها الهيمنة والسيطرة.

ما هو المجتمع المدني الذي تشكل في هذه الفترة؟ كنا نتمنى أن يقوم المجتمع المدنـــي بالمعركة الهامة لأفريقيا في هذه الفترة، والتي نعتبرها معركة ضد الهيمنة والســـيطرة، والســـعي إلى الوقوف من العولمة موقفا موحدا أو أساسيا . وأود أن أوضـــح أن ما أعنيه بالهيمنة يختلف عن العولمة، والعولمة من وجهة نظري هي نـــتاج الـــثورة العملية والتكنولوجية، في حين أن الهيمنة على هذه الثورة من قبل بعض الأطراف هو الأمر الذي يجب أن نحاربه.

ولقـــد صـــعدت قـــوى جديـــدة تحارب الهيمنة والعولمة كما هي الآن، ومنها المنتدى الاجتماعي العالمي الذي يشكل قوة صاعدة.

أين المجتمع المدني الأفريقي من هذه العملية؟. هل يعمل في هذا الاتجاه وفي مقاومـــة دمـــج القارة الأفريقية على نحو لا يخدم شعوبها؟ هل يعمل على التنمية والتحرر ضد الهيمنة؟ تسعى القوة المهيمنة إلى تجنيد المجتمع المدني الأفريقي في صفها. ويدور الصراع حول استقلالنا وتطوير قدرتنا على أن نحارب ضد الهيمنة. و القـــوة المهيمـــنة لا تـــريد إلا أن يكون الوضع في صالح الرأسمالية المتوحشة العالمية.

فـــي زمـــن حـــركات الـــتحرر، كان الخيار سهلا بين موقفين؛ إما نكون مع الاســـتعمار أو نقـــف ضـــد الاستعمار. والآن فالإختيار أكثرا تعقيدا؛ فعلينا تحديد موقفـــنا بدقـــة ضـــد الهيمنة وضد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن كيف نـــتعامل مـــع قوى عظمى وحيدة في العالم؟. هل نخدعها هل نقف في مواجهتها؟ وكـــيف نحـــدد موقعنا في مواجهتها، وأين يكون هذا الموقع؟ كيف يمكننا الاستفادة مـــنها؟ إنهـــا فـــي القمة من حيث التكنولوجيا. ويجب أن تكون سياستنا تجاه هذه الأوضـــاع العالمـــية منتقاة بدقة. أين نقف وكيف؟ وكيف نمارس استقلالنا؟. كيف نطور وننمي قدرتنا اقتصاديا وثقافيا..إلخ؟ كيف نتعامل مع هذا العالم المتشابك؟ ما الســـبيل إلـــى الانتقال إلى الثورة العلمية والتكنولوجية؟ وما هي وسيلتنا لأن نبني مجتمع المعرفة والمعلومات.

معوقات ليست سهلة: سيواجه المجتمع المدني الأفريقي إذا ما اتخذ هذا المسار إما بضربات عالمية، أو لنقل من أقوى دولة. و لكن في الوقت نفسه، لا سبيل لأن

نســير وأن نســتمر. وترى الحكومات في جميع منظمات المجتمع المدني جماعة معارضـــة، وتــأخذ موقفــا بضرورة تجاهلها تماما، أو هي تحاول وضعها تحت الانضـــباط التام وتصر على أن تسيطر عليها. ولا تتوانى عن استخدام كافة أدوات القمع والأمن للوصول إلى ذلك.

المعـــركة الأساســية أمام المجتمع المدني الأفريقي هي أن يكون هو صاحب مشـــروعه وأن يتصـــادم في معركة هائلة مع القوة المهيمنة عالميا ومع المعوقات الداخلية، في داخل الدولة نفسها. وهو دور أشد تعقيدا وأصعب من الدور الذي كان قبل ذلك.

وهـــناك مشـــكلة أخـــرى وهي أن مؤسسات المجتمع المدني ما هى إلا جزر معـــزولة عـــن بعضـــها البعض. فهناك جهد جيد ولكنه بعيد عن التماسك والعمل المشترك. ومازالت الأفكار الجيدة والجميلة التي تطرحها المنظمات حبيسة الأربع جـــدران. كـــيف ينزل هذا الوعي إلى الشعب؟ كيف يمكن إشراك الشعب في هذه الأفكار، فإن هذه القضية هي عملية أساسية لتطوير منظمات المجتمع المدني، حيث تعتمد قدرتها على التأثير والفاعلية على تحقيقها لذلك.

القسم الثاني

التعقيبات والمناقشات

أولا: التعقيبات

تعقيب (١)

المجتمع المدني بين أزمتي النظام السياسي والفئات الوسطى

عبد الناصر جابي*

مقـدمـة

الأفكـار المحورية التي نريد أن ندافع عنها ضمن هذه المداخلة ونحن نناقش ورقة الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن تحت عنوان "المجتمع المدني والتكامل في أفريقيا "انني نتفق مع الكثير مما جاءت به خاصة في خلاصاتها الست، أنه لا يمكن فهـم الكثـير مـن نقاط القوة والضعف، والأهداف والاستراتيجيات التي تميز هذه الممارسـات المختلفة التي نطلق عليها مجتمعا مدنيا في مجتمعنا بالمغرب العربي والجزائـر تحديدا، إلا إذا عدنا للتعرف على تاريخ ظهور هذه التنظيمات والشروط الموضوعية، السياسية خاصة، التي لازمت نشأتها الأولى. ويترتب على ذلك تحديد الأدوار المطلـوب منها تأديتها والمرتبطة بأزمة النظام السياسي الوطني بما يشمله من نخب ومؤسسات وعقائد.

من جهة أخرى، فإننا نجزم بأنه لا يمكن فهم الكثير من العوائق التي تقف في وجه هذه التجربة القصيرة وإمكانيات تطورها في علاقاتها بالمجتمع وقواه الشعبية خاصـة إذا لـم نقم بنوع من سوسيولوجية الظاهرة في مجتمع الجزائر والمغرب العربـي ، لمعرفة كيف ارتبطت ظاهرة المجتمع المدني بالفئات الوسطى أكثر من غـيرها علـى أكثر من صعيد، التأطير، الخطاب ...إلخ، وهي الفئات التي يعرف تموقعهـا فـي التشـكيلة الاجتماعية الجزائرية خصوصيات أكيدة، كما أنها تعيش وضـعا ثقافيا ولغويا متميزا في علاقاتها بالمجتمع وفئاته الشعبية. هذا تحليل يمكن أن يعمـم بالطـبع على الأدوار الممكنة التي قامت بها هذه التنظيمات أو تلك التي فشلت في القيام بها مغاربيا، عربيا وأفريقيا.

---

*أستاذ علم الاجتماع - جامعة الجزائر (الجزائر)

القـــيام بسوسيولوجية هذه الممارسات-الغائبة ضمن ورقة الدكتور حمدي عبد الرحمـــن – قـــد تســـاعدنا في فهم ما حصل حتى الآن واستشفاف ما سيحصل في المستقبل. كما قد تساعدنا على تحليل الصيرورات الفعلية لهذه الممارسات المتحدثة باسم المجتمع المدني في مجتمعاتنا وعدم السقوط في التناقضات المتولدة عن البقاء على مستوى خطاب المجتمع المدني المهيمن والمروج له عربيا وأفريقيا.

١- شروط النشأة

عرف النظام السياسي الجزائري أزمة خانقة متعددة الأوجه ابتداء من النصف الثانـــي للثمانينـــيات، جـــراء الـــتدهور الكبير في أسعار النفط، الدعامة الرئيسية للاقتصاد العام الريعي، لتتوقف الدولة عن القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية التـــي تعـــودت علـــيها باعتبارها رب العمل الأساسي والفاعل الاجتماعي الوحيد، فتوقفـــت الاستثمارات لتزيد حدة البطالة وتستفحل الكثير من المشاكل الاقتصادية – الاجتماعـــية المرتـــبطة بنموذج التنمية نفسه التي تمت التغطية عليها بنسب نجاح مخـــتلف حـــتى الآن، جراء الارتفاع الذي عرفته أسعار النفط وحالة الصعود التي ميزت الخطاب السياسي والتجربة السياسية ككل بمؤسساتها ونخبها. ولم تكن أزمة الـــبطالة رغم حدة تداعياتها، الأزمة الوحيدة التي أطلت برأسها، فقد تفاقمت أزمة ندرة المواد الغذائية والسكن والنقل ...إلخ، لتزداد نوعية الحياة في المدن الجزائرية سوءا، و التي تحول للعيش فيها أغلبية المواطنين. وقد تحولت هذه المدن وأحياؤها الشعبية على وجه الخصوص، إلى بؤر فعلية للمعارضة والاحتجاج من كل نوع.

ولم تكن الأبعاد الديموجرافية وتلك المرتبطة بمسألة الأجيال بعيدة هي الأخرى عـــن التأثـــير علـــى هـــذا الديكور العام الاقتصادي والاجتماعي الذي ميز جزائر الثمانينيات ونصفها الثاني على وجه الخصوص. وقد بدأ يبرز ويتشكل على مسرح الأحـــداث فاعل سياسي جماعي جديد يتمثل في شاب المدن والأحياء الشعبية .من أهـــم ممـــيزات هـــذا الشـــاب أنه من أصول ريفية قريبة، فعائلته الفقيرة لم تغادر مناطقها الريفية الأصلية إلا منذ سنوات قليلة، وفي السنوات الأولى من الاستقلال تحديـــدا، فهو يمثل أول جيل يولد وينشأ في هذه المدينة-القرية التي استفاد فيها مـــن التعليم بمختلف مراحله وعاش فيها الكثير من مظاهر الاختلاط بين الجنسين الجديـــدة علـــى وســـطه الثقافـــي والقيمي .جيل تحولت فيه فرصة العمل الدائمة والاســـتفادة الاجتماعـــية مـــن التعلـــيم والتغطية الصحية ...إلخ، إلى قاعدة وليس

الاستثناء كما كان الحال بالنسبة لجيل الآباء الذي عاش الحقبة الاستعمارية بكل حرمانها، مما جعله وعلى عكس الابن أكثر قبولا بوضعية ما بعد الاستقلال التي انخرط إيجابيا في مشاريعها، ومؤسساتها و خطابها السياسي الوطني بصبغته الشعبوية [1] .

عقد الثمانينيات في الجزائر لم يكن عقد بروز الأزمة الاقتصادية الاجتماعية إلى السطح، أو حتى لحظة تبلور بعض التحولات الديموجرافية والقيمية المرتبطة بالأجيال الشابة المكونة لأغلبية المجتمع الجزائري فقط ، فعقد الثمانينيات كان على وجه الخصوص عقد استفحال أزمة النظام السياسي الوطني الذي بدت عليه الكثير من علامات الإعياء وعلى مختلف الأصعدة. فقد تميز النصف الأول من عقد الثمانينيات بمحاولة عودة قوية لحزب جبهة التحرير الذي كان مغيبا طول السنوات الأولى للاستقلال خلال التجربة البومدينية. وكانت محاولة العودة هذه شبيهة في كثير من ملامحها وتوجهاتها بالتجربة البعثية في بعض دول المشرق العربي وتجربة الأحزاب الشيوعية في المعسكر الاشتراكي سابقا، المحاولة التي تمت في الوقت الذي بدأت تبرز فيه كثير من علامات الإعياء على التجربة ككل وزادت منه حدة الانتقادات الموجهة لها، وفي الوقت الذي كانت تفكر فيه أجنحة فاعلة داخل السلطة في الانفتاح أكثر وإعادة النظر في الكثير من الخيارات الاقتصادية والسياسية السائدة منذ الاستقلال، بعد عملية تضخيم مقصود لعيوب التجربة وصعوباتها الاقتصادية، الاجتماعية خصوصا.

ضمن هذا المسعى – السيناريو الأول -كان الاعتماد على محاولة القيام بإصلاحات داخلية متفاوتة العمق، متعلقة بالاتجاهات الاقتصادية في المقام الأول، مع انفتاح سياسي نسبي قريب من تجربة المنابر المصرية. وقد وقف الحزب ومنظماته الجماهيرية بما فيها القيادة النقابية في وجهها. وكانت السمة الأساسية للانفتاح السياسي، هي السماح بظهور فضاء جمعوي إلى جانب بعض الانفتاح في مجال الإعلام المكتوب [2]. تركز الفضاء الجمعوي في بدايته على جمعيات أبناء

---

[1] عرف عن العامل الكبير في السن نسب انخراط أعلى في النقابة والحزب بالمقارنة مع العامل الشاب على سبيل المثال.

[2] هو ما تم فعلا لكن على مستوى وسائل الإعلام المفرنسة تحديدا التي كانت أكثر قبولا بسيناريو الانفتاح .عكس الإعلام المعرب الذي كان أكثر عداء للمحاولة .

الشهداء والمجاهدين و حقوق الإنسان، لتحييد المواقف الحزبية المعارضة وكسب التأييد الدولي الغربي [3].

فشــل هــذا السيناريو لم يكن بسبب المواقف المعارضة الحزبية فقط، بل لعدم وضــوح الاســتراتيجية كذلــك، فقد تغلبت نزعة الصراعات الداخلية بين العصب المكونــة للــنظام وســادت ثقافة المؤامرة والاستعمال، الرافضة للحوار السياسي الشــفاف، في مجتمع كان ولازال يشكو من نقص في ثقافة الحوار وقيم المواطنة التــي أخذت بعد الاستقلال طابعا اقتصاديا واجتماعيا، على حساب الأبعاد السياسية والمدنــية، التــي غابــت تماما ضمن عملية التنشئة التي مورست على الأجيال الجديــدة بنــت الاســتقلال داخــل المنظومة التعليمية ومختلف مؤسسات التنشئة الأخرى.

ومــن خــلال السيناريو الثاني، تحول الخيار من التغيير السياسي الهادئ من الداخل، إلى استعمال قوي للحركات الاجتماعية الشعبية التي بدأت في البروز على شكل حركات احتجاجية في حالة خام. واستهدف من ذلك فرض التغيير على النظام السياســي من خارجه وبالعنف جزئيا إذا لزم الأمر. تم هذا الخيار في الوقت الذي تدهورت فيه المعطيات الاقتصادية -تدهور أسعار النفط وارتفاع في قيمة المديونية الخارجــية ونســب فوائدهــا – وســادت الفوضى داخل النظام السياسي ومراكزه السياســية الحساسة كنتيجة لصراع العصب والشلل. ولم تجد هذه الصراعات حلا لها، ولم تحسم داخل الهياكل والمؤسسات الرسمية على كثرتها وتنوعها الشكلي، تنفيذية ، تشريعية ، حزبية ...إلخ.

ضــمن هذا السياق يمكن فهم أحداث أكتوبر ١٩٨٨ التي مهدت لدستور فيفري ١٩٨٩ الــذي يعــترف بحق الجزائريات والجزائريين في تكوين جمعيات مختلفة وبشــروط قانونــية متسامحة قننت بعد وقت قصير، كما يسمح بالتعددية الحزبية والإعلامية. وهكذا، كان انطلاق التجربة التعددية في جو من الاضطراب السياسي والعــنف مقرونا بكثير من عدم الشفافية والاستعمال الذي لازم الولادة ذاتها، ناهيك عــن تداعــيات الأزمة الاقتصادية التي دخلتها الجزائر بقوة. ويمكن قراءة شروط

---

[3] حــزب جبهة التحرير بماضيه الثوري كان من الصعب عليه تبرير موقف معاد مــن جمعــية لأبناء الشهداء ، دوليا كانت الدول الغربية والولايات المتحدة تحديدا تركز على أيديولوجية حقوق الإنسان .

الـولادة بسـهولة في نتائج الانتخابات المحلية التعددية الأولى التي فاز بها التيار الإسـلامي الراديكالـي ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ -جوان ١٩٩٠ - والتي كانت تيارات أساسية فيها تعتبر الديموقراطية والانتخابات -حتى وإن فازت بها- علـى أنهـا مـن أشـكال الزيغ الديني بل والكفر. موقف قد يعكس نتائج التنشئة الاجتماعـية التـي تعرض لها كثير من الأجيال الشابة الجزائرية بعد الاستقلال - القاعدة الأساسية لهذه الحركات الشعبية الاحتجاجية -ليس داخل المنظومة التعليمية فقط، بل في فضاءات أخرى عائلية، سياسية واجتماعية.

إن هـذا الـركوب السياسي، الذي مارسته الحركة الدينية ذات الطابع السلفي الجـذري علـى الحركة الاجتماعية الشعبية في الجزائر فشلت فيه في المقابل كل التنظـيمات السياسـية الوطنـية واليسارية. وستتحول هذه العلاقة (بين الحركات الاجتماعـية الشـعبية وتلـك الحركة الدينية) إلى لاعب سياسي رئيسي في جزائر التسعينيات بكل حالة العنف والاضطراب التي عرفت عنها .

ونجـد أن الفضـاءات التنظيمـية الجديدة المسماة بالمجتمع المدني والحركة الجمعويـة ...إلـخ، التي ولدت مع التعددية بغطائها الأيديولوجي المعروف، قد اسـتهوت الفـئات الوسطى الحضرية، بكل خصوصياتها الثقافية واللغوية ونوعية تموقعهـا فـي المجتمع الجزائري. وكانت تمثل الفئات التي ارتبط تطورها ونمط معيشـتها بـنموذج التنمية والدور الاقتصادي للدولة الوطنية بعد الاستقلال. وفي المقـابل من ذلك، استهوت الفئات الشعبية والأجيال الشابة من الجزائريين تيارات الإسلام السياسي الجذري والحركات الشعبية الاحتجاجية ذات الطابع المطلبي.

٢- المجتمع المدني والفئات الوسطى

فـي أي محاولـة للقـيام بما يمكن تسميته بسوسيولوجية المجتمع المدني في مجتمعاتـنا ، لا يمكن أن نتغافل عن الدور الخاص الذي قامت به الفئات الوسطى الحضـرية في التجسيد الحي لهذه التجربة القصيرة بكل نقاط قوتها ونقاط ضعفها. وقـد قامـت هـذه الفـئات الاجتماعية الموصوفة بالعصرية بتلقي إيجابي وقوي لشعارات وأيديولوجية المجتمع المدني مانحة إياها الكثير من خصائصها لدرجة أن الكثـير مـن القـوى الشـعبية والأيديولوجيات السياسية المعبرة عنها كالتيارات الإسـلامية الجذرية وحتى التيار الوطني المحافظ قد اتخذت مواقف فيها الكثير من الريـبة والشك إن لم تكن العداوة لهذه المفاهيم والممارسات الجديدة التي اتخذت

طابعا نخبويا واضحا في بداياتها، رغم الاستفادة العملية القوية من الغطاء القانوني المواكب لها بالنسبة لتيارات الإسلام السياسي[4].

وكانـت الفـئات الوسطى و خاصة الشرائح العليا من العاملين بأجر- و التي تـتكون مـن بيروقراطيـي الدولة وموظفيها في قطاع الخدمات -والصناعة- قد ازدهـرت أوضـاعها بوضوح خلال تجربة الاشتراكية على الطريقة الجزائرية، فتوسـعت قاعدتها وازداد حضورها قوة بفعل الدور الكبير الذي أنجزته المنظومة التعليمـية والمصـنع والإدارة ...إلـخ. وكانت هذه الفئات أيضا هي التي مستها الأزمـة الاقتصـادية وتداعـياتها ليس على مستوى نمطها الاستهلاكي ومستوى معيشتها المرتبط مباشرة بدورها داخل دواليب السلطة والاقتصاد فقط، بل خاصة علـى مستوى تطلعاتها كذلك، والأدوار التي قامت بها -وتلك المؤهلة للقيام بها في الـنظام السياسي الجديد -القديم الذي بدأ في التبلور أمامها عينيها. ولا يمكن عزل تلك الأدوار والمواقع عن خصوصيات الوضع الثقافي واللغوي الذي يميز الجزائر حتى بالمقارنة بمجتمعات المغرب العربي الأخرى.

فالفـئات الوسـطى الحضرية في المجتمع الجزائري والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعـية التـي تسيطر عليها -مصنع - مؤسسة إعلامية، جامعة -إدارة..إلخ لازالـت هـي القـاعدة البشرية و المؤسساتية للغة الفرنسية في الجزائر في إطار القطاعية الثقافية التي تميز تسيير الدولة، والانقسامية التي تلتصق بالنخب السياسية والفكـرية. وكـان من نتائج القطاعية المباشرة صراع المواقع الدائم الذي كان ولا يـزال ينخر مؤسسات الدولة من الداخل ويشوش على علاقاتها مع مختلف الفئات الاجتماعية خاصة الشعبية منها.

الفـئات الوسطى التي استغلت مواقعها المهنية[5] والاجتماعية، في تكوين الكثير مـن الجمعـيات، الأحزاب والمؤسسات الإعلامية للتموقع الجديد ضمن الخارطة

---

[4] تمكـن التيار الإسلامي الجذري على سبيل المثال من الاستحواذ على تسيير المساجد باسم جمعيات دينية كثيرة .

[5] أعـاد إنـتاج أمين عام الجمعية أو رئيس الحزب نفس نمط علاقاتها المهنية التسلطية داخل الجمعية والحزب ،بعد الانخراط الواسع الذي قام به مرؤوسيه القدماء على مستوى المهـنة داخـل الجمعـية والحزب ، فكون الطبيب جمعية للدفاع عن الطفولة مكونة من ممرضيه وطلبته وقام المدير العام السابق بنفس الشيء .

السياسية الجديدة، لتكون هذه الفضاءات وسيلة للتقرب[6] والضغط على النظام الجديد، قريبة من مفهوم جماعة الضغط ،في لعبة يغلب عليها الطابع السياسي والمصلحي في هذا الجو المضطرب الذي عاشته الجزائر. وقد أعاد تكوين هذه الفضاءات المدنية إنتاج الكثير من القيم الهرمية والسلطوية- حتى العائلية في بعض الأحيان – في داخلها وجعلها تقترب من خصائص المشروع الاقتصادي الحر في ظل انتشار وتوسع قيم اقتصاد السوق المتبناة بقوة من قبل كثير من هذه الفئات مهما كان الغطاء الأيديولوجي المتحدثة به ومن خلاله -إسلاميا، وطنيا...إلخ. فالالتقاء في الترويج لاقتصاد السوق هو العامل المشترك بين الجميع .

وتغترف هذه الممارسات السائدة داخل هذا الفضاء من قيم عالم الشغل والعائلة في بعض الأحيان [7]، وبالمصالح التي تدافع عنها والقيم المرتبطة بها، المجسدة لعلاقات القربى المتعددة والوشائج المختلفة بين الدولة وهذه الفئات الوسطى. ولقد أثار هذا الأمر ريبة كثير من الأوساط الشعبية في الاستقلالية التي تنادي بها هذه الفضاءات الجديدة، وهي تلاحظ بمناسبة الانتخابات السياسية مثلا، كيف تتقلص مساحة الاستقلالية وتنوب هذه الكيانات في الموقف الرسمي في الغالب الأعم. وكان من الممكن أن تمثل الانتخابات – والرئاسية منها على وجه التحديد- مساهمة أكثر حضورا وقوة لفضاءات ومؤسسات المجتمع المدني كجزء من البديل الممكن، حيث تطرح مسألة التداول على السلطة وإمكانيات التغيير السلمي في هرم السلطة من خلال إبراز قيم جديدة.

الالتقاء في نهاية المطاف بالموقف الرسمي في تصوراته حول أشكال وأساليب التغيير والتسيير داخليا، وبالتالي عدم الاستقلالية والمبادرة الحرة، هي التي تجعل من إمكانية بروز ديناميكية مغاربية ، عربية أو أفريقية تقودها هذه الفضاءات والتنظيمات المتحدثة باسم المجتمع المدني في مجتمعاتنا ، عملية صعبة التحقيق

---

6 تقرب من فئات لم تبتعد نهائيا عن مركز وهامش النظام السياسي الذي ترتبط به بقوة من خلال الأواصر المهنية والعائلية.

7 من الملاحظات المباشرة التي قمنا بها في إطار دراسة للفضاء الجمعوي أن العديد من الجمعيات ، تحتل فيها الزوجة ،الابن والصهر مناصب ومواقع بالقرب من الزوج والأب الأمين العام أو الرئيس ، تجعل من الصعب وضع فروق نوعية واضحة بين الاجتماع الرسمي لمؤسسات الجمعية ، واللقاء العائلي.

والتصــور علــى المديين القصــير والمتوســط على الأقل. ويؤكد ذلك سيطرة ممارسات وقيم للتنشئة داخل كثير من مؤسسات المجتمع المدني والسياسي ، تعمل علــى توليد نظرة شوفينية وطنية ضيقة في العلاقات مع المحيط القاري والقومي. وتمــتلك هــذه الممارســات كثيرا من القدرة على إعادة إنتاج نفسها -حتى تحت شــعارات مــتجددة كالمجتمع المدني -وفي ظل سياسات اقتصادية وطنية ودولية تعمــل باتجــاه تهمــيش أكــثر للكثير من القوى الاجتماعية الشعبية ، تهدد عربيا وأفريقيا حتى ما تم حتى الآن إنجازه كالوحدة الوطنية ومؤسساتها السياسية .

تعقيب (٢)

دور المجتمع المدني في جهود التكامل الأفريقي

عـــروس الزبـــير*

طرحت هذه الورقة المفاهيمية، جملة من القضايا والتساؤلات الأساسية حول دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية والتكامل الأفريقي انطلاقا من تجربة الشمال الأفريقي، إلى جانب ما احتوته من كم معلوماتي ثمين ومتداخل عزز الحاجة أكثر إلى مناقشة معمقة وجوهرية للمفهوم محل المعاينة، وهو ما نعتبره من الضروريات الأولى لتوضيح الهدف الأعلى في السعي لبناء هذا المشروع الطموح والمتعلق برسم مخطط البرنامج البحثي الذي يتناول المجتمع المدني و دوره في جهود التكامل الأفريقي.

أولى الملاحظات التي يمكن إبداؤها هي: أن دراسة الدكتور حمدي، ركزت في الأساس من حيث الواقع الميداني على بلدين لكل منهما تجربته الخاصة بالرغم من التشابه التاريخي الحذر في تجربة التحديث، مع الفارق في قوة الهيمنة ونوعية تأثيرها، وأخذت بقية الأقطار الأخرى المشكلة لمنطقة الشمال الأفريقي، وواقع مجتمعاتها كمؤشر للاستئناس المنهجي. ويثير هذا الأمر جملة من القضايا، سواء على المستوى التاريخي الغائب، أو الواقع الاجتماعي والسياسي القائم، إلى جانب ما يمكن أن يثيره من قضايا منهجية ومدلولات اصطلاحية للمعنى الضمني لمدلول (الشمال الأفريقي) الذي وظف في هذه الورقة المفاهيمية.

ثانيا: الحاصل الأجدر الذي يمكن الإشارة إليه تركيزا هو ما جاء في الصفحة الخمسين والمتعلق بضرورة إعادة تعريف المجتمع المدني وبناء مدلوله مجددا، ليتماشى وأشكال التنظيم المكونة للنسق العام الذي يعبر عن الخصوصية الأفريقية . وعليه يمكن القول إن مفهوم المجتمع المدني يطرح جملة من المسائل المنهجية نتيجة التوظيف العام للمفهوم، دون الأخذ بعين الاعتبار ظروف نشأته التاريخية ومدلولاته الحضارية والمعرفية وإمكانيات نقله من مجتمع إلى آخر كأداة للتفسير. وفي اعتقادي لا يكفي تحديد الإطار التنظيمي و هيكله الذي قد يشمل

---

* باحث في مركز الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية- بالجزائر.

تنظيمات رجال الأعمال، العمال، الشباب، المرأة و دور العبادة كما ذهب إليه الدكتور حمدي عبد الرحمن في صفحة ٣١، لكن الأساس في هذا المشروع هو الذهاب في مقاربة التناول إلى ما نتفق فيه معه تماما في صفحة ٥٠ عندما استخلص القول بضرورة: (إعادة تعريف المجتمع المدني ليلائم خصوصية الواقع الأفريقي وجعله أداة تحليلية ناجحة يمكن من خلالها فهم و تحليل الظاهرة السياسية والاجتماعية الأفريقية، بأن يتجاوز معنى المجتمع المدني) حسب بيئته الغربية، (ليشمل المؤسسات، والجمعيات ذات الطابع الإثني، والقبلي والرموز التنظيمية للسلطات التقليدية) والأنساق الثقافية المؤازرة لأشكال فعل التنظيمات الأهلية في المجتمعات الأفريقية التي كانت قائمة ــ و لا تزال ــ قبل الهيمنة الكولونيالية، وذلك لنتمكن من الفرز بين أشكال التنظيم المختلفة و منها الجمعوية الحالية و تلك التقليدية التي عرفها المجتمع الأفريقي والتي عملت سلطات الهيمنة على تحطيمها بكل الوسائل و منها الأشكال الجمعوية التقليدية القائمة على حياة الجماعة و قيمها الدينية و تقاليدها المحلية وأشكال الفعل الاجتماعي القائم على الممارسة و المشاركة الجماعية و الذي كانت تشرف عليه لجان تتكون من رجال الحكمة و المعرفة بالتقاليد و القيم، و يترأسها عادة رجال الدراية بحياة الجماعة.

أي لابد من الخروج من الحالة العاملة التي أصبح يعرفها مفهوم المجتمع المدني و الممارسات القائمة باسمه في الربع الأخير من القرن الماضي بالعمل المعرفي الجاد الهادف إلى إخراجه من التكرار الوظيفي ذي الطبيعة السياسية و حالة أخذه مأخذ الرأي بدل أداة التحليل، بل لابد من إعادة النظر في حالة الربط التلقائي بين حزمة التنظيمات المكونة لمفهوم المجتمع المدني و الديمقراطية كهدف أسمى متعدد المستويات والممارسات المعبرة على تطبيقاتها الماثلة في المساهمة الناجعة في أشكال إدارة الحكم اللامركزية التي تعتبر من أهم سمات الحكم الراشد القائم على المساءلة، المشاركة والشفافية، هذه المستويات الثلاثة التي يجب أن يكون لتنظيمات المجتمع المدني الدور البارز فيها، إن كان على مستوى الفعل الاجتماعي، السياسي والاقتصادي التكاملي على المستوى القطري أو القاري. إذ لا يمكن للحكومات وحدها أن تحقق هذا التكامل الذي يتطلب ضرورة مشاركة المجتمع المدني و الذي يعبر عن المشاركة الشعبية الضرورية من خلال المنظمات ذات العلاقة العضوية القائمة على الترابط مع حقائق الميدان والواعية بضرورة التكامل المبنى على التفاهم والمصلحة المشتركة التي لا يمكن أن تكون إلا بقبول

الآخر في كل تنويعاته الإثنية وتجلياته الثقافية. وبالتالي لا بد من منظومة من مكونات المجتمع المدني تتجاوز المساندة الظرفية لسياسة الحاكم الفرد في مجال تطلعات التكامل، بل مدعمة لنظيرتها العاملة في ميادين:

- احترام حقوق الإنسان والجماعات الثقافية المؤطرة ضمن إطار حقوق المواطنة بمفهومها الشامل.
- المطالبة بحق المواطن في عدالة اجتماعية تتجاوز أيديولوجيات التسكين و مشاريع التنمية الفوقية.
- المدافعة عن سيادة القانون و استقلالية العدالة و رفع الوعي بضرورة التحكم إليهما إن كان على مستوى الأفراد، الجماعة أو الدول كشرط أساسي لإقامة علاقات تكاملية.
- الساعية لتفعيل حق المواطن في إعلام تتعددي حر و السمو به ورفعه من مجرد وسيلة من وسائل الدفاع عن مشاريع الحكام الوهمية إلى إعلام رسالة و دفاع عن حاجة الشعوب إلى تكامل متعدد و متضافر على مختلف المستويات.
- المناضلة في ميادين المطالبة بممارسة حرة للنشاط السياسي التعددي و ما يتطلبه من حرية في الرأي ، التعبير و التنظيم.
- الساعية لإقامة تعددية نقابية و تنظيم مهني .

أي لابد من توسيع التضامن بين المكونات التنظيمية لأشكال الفعل الاجتماعي الاقتصادي و السياسي من تنظيمات جمعوية و نقابية و أحزاب سياسية، للوصول إلى تطوير المؤسسات القائمة ورفع حالة الوعي بضرورة تفعيل دورها في عملية التكامل الكلية الدائمة و إخراج هذه العملية التكاملية من الحالة المناسباتية المكرسة تاريخيا من طرف أنظمة الحكم على اختلاف توجهاته الأيديولوجية.

إذن، فالتعويل على منظمات المجتمع المدني في أن يكون لها دور في عملية التكامل علي المستوى الإقليمي والقاري قائم ومشروع في حالة هذا البرنامج الطموح ، لكن إذا أردنا لشقه الأكاديمي النجاعة، لابد من العودة بمفهوم المجتمع المدني إلى ميدان الممارسة ا الأكاديمية الحية الخاصة به وتخليصه في حالة الدراسة من شحنة الرأي و الربط العفوي بينه وبين الديمقراطية كمبدأ وأسلوب للحكم، أي عدم القول بتلازم المجتمع المدني كأداة و قيم الديمقراطية كفلسفة وعدم النظر إلى أشكال تنظيمات المجتمع المدني كدافع حتمي للتحول الديمقراطي إن كان على مستوى الرأي، الحقوق أو الممارسة المؤسساتية أو كليهما إذ كثير من

المشاريع التسلطية كانت ولازالت وسيلتها تنظيمات المجتمع المدني ، هذه التنظيمات التي يطرح حولها تساؤل جوهري على مدى قدرتها الفعلية في مقاومة قيم التسلط ، النفي و الإبعاد ذات الطابع البنائي في ثقافة المجتمعات محل المعاينة.

صحيح أن الظرف يحتم علينا من باب الواقعية أو التمني على الأقل أن نعطي دورا أكبر فعالية لمنظمات المجتمع المدني الدفاعية ، التعبوية ، التضامنية وجماعات حقوق الإنسان و المواطنة ، لكي تلعب دورا أكبر في محاربة سياسات الإفقار و المساهمة في عملية التحول الديمقراطي الضروري لكل نظرة تكاملية مستقبلية على المستوى، الإقليمي و القاري، لكن الأجدى حسب المعتقد التركيز على المناخ الثقافي ، العقائدي و السياسي الذي تعمل في فضائه هذه المنظمات، و ذلك لفهم الواقع المشكل لنظرتها، وهذه وظيفة مفهوم المجتمع المدني كأداة للتحليل على المستوى الأكاديمي كما كان عليه في مراحل تأسيسه الأولى، أي العمل على فهم البنية المؤسساتية للمجتمعات الأفريقية التي تقوم وظائفها على قدسية الأعراف القبلية و المعتقدات الدينية، إن كان على مستوى حياة الجامعة أو على مستوى أنظمة الحكم ، التي عطلت ولا تزال تكوين حس مدني ضروري للفعل التكاملي المنظم.

لذا فإن نقل مفهوم المجتمع المدني إلى ميدان الرأي في الحالة الأفريقية يثير الكثير من عدم الارتياح، لأن وبكل بساطة الذين صاغوه من الأوائل كانوا يهدفون من وراء صياغته، وصف و تحليل الحقائق التاريخية للمجتمعات الأوروبية و أمريكا الشمالية، الشيء الذي يجعلنا نتفهم علامات عدم الرضا لدى الكثير من الباحثين العرب، مغربا ومشرقا في توظيف هذا المفهوم لفهم آليات أداء مجتمعاتهم ،لأنه و بكل وضوح حوصلة المجهود البحثي الذي ركز على هذه المجتمعات وتوظيف مثل هذه المفاهيم، جعل الكثير من المنازعين لاستخدام مفهوم المجتمع المدني، يقيمون الحجة و يرون فيه اتفاقا مع ما ذهب إليه الدكتور حمدي حسن عندما أشار في ص٣ إلى (رفض بعض الدارسين لمفهوم المجتمع المدني باعتباره مفهوما غريبا دخيلا علينا)، فهم يرون فيه فعلا مفهوما يدخل ضمن المفاهيم التي شاع استخدامها، و التي ينبغي التعامل معها بحذر.

من هذه الزاوية يرون أن :(مجتمعاتنا لها من الخصوصية التي تجعلها تنفر من إسقاط هذا المفهوم سواء كان المقصد منه مجتمع المؤسسات الذي يستعصي

على سلطة الفرد ويحمي حقوق الإنسان أو عني به آليات الفعل التضامني الذي يتجاوز آليات الدولة)[8].

لكن الإشكال ليس في مسألة الاستبدال اللغوي ذي الطبيعة الحضرية أو رفض المفهوم لأن أصوله غربية، فالقضية أعمق ،و أساسا تكمن في قيمته التفسيرية التي أصبحت محل ريبة ومسألة، نتيجة انتقاله إلى ميدان الدوغماتية و توظيفه لخدمة التطلعات التي قد تتعارض مع أبسط أبجديات الديمقراطية، بدل وظيفته الأساسية كأداة تفسير للظواهر و فك رموزها الكامنة ، بل و وسيلة من وسائل ترجمة مكونات الواقع الاجتماعي في مختلف مستوياته.

أي إن المفهوم فقد الصرامة المنهجية المطلوبة في كل مفهوم ذي طبيعة تفسيرية و هو ما يمكن أن يكون أولى أولويات هذا المشروع المعرفية على مستوى الممارسة الأكاديمية لاحقا .

انظر عروس الزبير: المجتمع المدني: الأداة، الراي و الفقراء الجدد،كتاب مركز الدراسات العربية. 8

تعقيب (٣)

نحو تفعيل دور المجتمع المدنى فى المغرب العربى

المنصــف ونــاس*

كنـت أفضـل لـو أن الباحث استعمل تعبير المغرب العربي بدلا من الشمال الأفريقـي؛ لكي يكون أكثر تلاؤما مع الخصائص الجغرافية والحضارية للمنطقة. ولكـن يـبدو أنـه فضل أن يكون أكثر تلاؤما مع متطلبات الموضوع المحال أو الندوة.

وبـناء علـيه نحـن لا نعتبر مفهوم المجتمع المدني في المغرب العربي كتلة واحـدة متجانسـة ومتكاملة. ولعل هذا ما يدعونا بطبيعة الحال إلى تنسيب المفهوم وإلى مراعاة الفوارق الكبيرة الموجودة في المجتمعات.

فالفرضـية الأولـى التـي ننطلق منها هي أن ضعف الدولة يساعد على قوة المجـتمع المدني وعلى تدعمه واكتساحه مجالات جديدة، وهي مسألة متفاوتة جدا فـي منطقة المغرب العربي. فإذا كانت التقاليد الدولانية ضعيفة نسبيا في موريتانيا وليبيا وحتى في الجزائر، فهي على النقيض من ذلك، متفاوتة القوة والمتانة في كل من تونس والمغرب الأقصى.. ولكن مع ذلك فالتفاوت هو في نسب الضعف وليس في القوة جراء اعتبارات كثيرة من أهمها:

أ ــ اختلال موازين القوى بين الدولة والمجتمع المدني.

ب ــ شدة المراقبة من النواحي الإدارية والقانونية والمالية والأمنية.

ج ــ تهرئة الفاعلين Actors في المجتمع المدني.

ولذلـك، فالمجـتمع المدني في مرحلة تشكل وبناء، وليس مرحلة اكتمال. فقد أتيحـت لنا إمكانية إنجاز دراسات ميدانية في كل من ليبيا وموريتانيا وتونس، عن المجـتمع المدني، وتوصلنا إلى أن هناك مشكلة حقيقية في تجديد الموارد البشرية والانتداب.

---

*أستاذ العلوم الاجتماعية- جامعة تونس (تونس).

ولذلــك لا تــتجدد الأحــزاب والنقابات بما فيه الكفاية، بل إن هذا المفهوم لم يــنغرس فـــي المجتمعات بما فيه الكفاية، الأمر الذي ولد في الحقيقة صعوبات في مجـــال الإقناع والتحفيز والتعبئة، فثمة ارتباط وثيق بين أزمة الدولة وعدم قدرتها علـــى تجديـــد بنيتها ونخبها ومصادر شرعيتها، وأزمة المجتمع المدني المتمثلة في النجاعة والفاعلية.

تعقيب (٤)

المجتمع المدني في بلدان الشمال الأفريقي ومساهمته في مشروع للتكامل الأفريقي

د. مصطفى عمر التير*

١-تـوطئـة

ينتسب الشمال الأفريقي إلى هاتين المجموعتين الرئيسيتين. ويفترض أن يتيح هـذا الوضـع الخاص ظروفا جيدة ليلعب هذا الجزء من القارة دورا مفيدا في أي مجهـود يهـدف إلـى تقريـب وجهـات نظر العرب والأفارقة، أو توحيد جهود المجموعتيـن بحيث تتخذان مواقف موحدة من القضايا العالمية ، أو بناء شكل من أشـكال الفضـاء الواحـد. لقـد حـدث هذا بالفعل على مستوى الحكومات حيث استطاعت حكومات الشمال الأفريقي خلال حقب زمنية مختلفة لعب هذا الدور. وقد ظهـر توحد الآراء في مواقف كثيرة وخلال تواريخ مختلفة ولعل آخرها مشروع الاتحـاد الأفريقـي. لكـن الحـوار الذي نجتمع اليوم من أجله يتمحور حول دور المجـتمع المدنـي في هذا المجال ، وهل يمكن لهذا المجتمع أن يلعب دورا لدعم التكامل الأفريقي .

٢- مكونات المجتمع المدني في المجتمعات المعاصرة

نعنـي بالمجتمع المدني مؤسسات وتنظيمات تتصل بجوانب لحياة الفرد بحيث توظف وتنظم بعض أنشطته التي يقرر هو أن يشارك فيها ، ولا تخضع المؤسسات والتنظـيمات ولا الأنشطة بصورة مباشرة لسلطة مركزية. فالمجتمع المدني فضاء يـتحرك فـيه الفـرد مع آخرين بشيء من الحرية. بحيث يختار بعض خياراته بالكيفية التي تروق له، ويوظف بعض أنشطته في مجالات يقررها، ويستغل بعض وقـته فـي مناشـط يحبها ، ويعبر عن رأيه وعن مواقفه في قضايا تمس حياتـه وحـياة مواطنـيـه، وبمخـتلف الوسائل المتاحة في المجتمع. وهو فضاء، لا يخضـع لسـلطة مركزية، بمعنى أن الأجهزة الرسمية للدولة لا تتدخل في تنظيمه

---

*أستاذ بجامعة الفاتح (ليبيا)

تدخلا مباشرا، ولكن بشرط أن يحترم الفرد القوانين النافذة ، وألا يقوم بعمل يخالف هـذه القـانون واللوائـح والتنظيمات المتفرعة عنها . ويفترض أن سلوكا له هذه المواصفات لن يعرض مصالح وحياة بقية أعضاء المجتمع للخطر، لأنه يقدم خدمة هامة في حفظ توازن البناء الاجتماعي .

والأشكال التي تتخذها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني كثيرة ومتنوعة . ولهـا علاقة بطبيعة المجتمع، وطبيعة العصر. فالمجتمع المدني كمصطلح حديث وينتسـب إلـى حقبة التحديث . لكن البعض يرى أن بعض أشكاله وجدت خلال حقـب سبقت عصر التحديث . فمثلا في البداية لم يكن هناك مجتمع رسمي، ولم يحـتج الإنسـان إلـى شيء يمكن أن يطلق عليه المجتمع المدني . لكن منذ أن ظهرت سلطة الدولة على مسرح الحياة الاجتماعية، ظهرت الحاجة إلى المجتمع المدنـي . وعليه يمكن القول بأن المجتمع المدني كيان موجود في كل مجتمع له حكومـة . لكن العبرة بحجمه وبالدور المسند إليه . ففي بعض المجتمعات يضيق جدا حتى لا يكاد يلاحظ، وفي أخرى يتسع كثيرا حتى لا يكاد المرء يشعر بوجود الدولة.

عـندما يأتـي الحديث عن مكونات المجتمع المدني في الزمن المعاصر يتم التفكـير في الأحزاب السياسية، وفي اتحادات ونقابات لمختلف فئات المجتمع من نسـاء، وطـلاب، ومدرسين، ومحامين، وأطباء، ومهندسين، وفلاحين، وعمال، وربـات بـيوت، وإلى كل ما يمكن أن يخطر ببال. وفي نوادي رياضية وثقافية واتحاداتهـا . وفي تنظيمات تطوعية، لتقديم مختلف أشكال العون والمساعدة دون مقـابل، وفي مختلف المجالات من تعليم، وصحة ، ورعاية اجتماعية ، وإرشاد وتوجـيه ، وخدمة الفئات الخاصة كالأطفال، وكبار السن، والمعاقين، والجانحين الصـغار، ونـزلاء أو خريجـي السـجون، والنسـاء اللاتي تعرضن للعنف أو الاسـتغلال بجمـيع أشـكاله إلـخ.... وفي وسائل حرة للاتصالات من صحف ومجـلات ، وبـرامج إذاعية مسموعة ومشاهدة، ودور طباعة ودور نشر، وإلى مختلف أشكال التعبير عن الرأي وعن الفكر.

٣- الدولة القطرية العربية والمجتمع المدني

يشـترك الشمال الأفريقي مع بقية العرب في خصائص كثيرة يهمنا هنا منها التـي يمكن أن تكون لها علاقة بالمجتمع المدني. وفي هذا المجال يمكن الإشارة

إلى ظاهرة تحديث المجتمع العربي ، وهي ظاهرة ترجع بداياتها الأولى إلى حقبة الاستعمار ، حيث يمكن رصد ظهور المعالم الأولى للتحديث في الأجزاء التي تعرضت للاستعمار. ونقول أيضا إن الكثير من مكونات المجتمع المدني ظهرت خلال فترة الاستعمار. حافظت البلاد العربية أثناء تلك الفترة على ما وجد لديها من الأشكال التقليدية للمجتمع المدني ، أي التي عرفت خلال الفترة التي سبقت الهجوم الأوربي على الوطن العربي. من هذه يمكن ذكر المؤسسة الدينية، المتمثلة في إدارة المساجد، والأحباس، والطرق الصوفية والزوايا. كما وجدت أيضا جمعيات خيرية وأهلية لرعاية اليتامى والفقراء، وتعليم الكبار، والتعليم الديني. كما ظهرت في أقطار كثيرة أثناء تلك الفترة بعض الأشكال الحديثة للمجتمع المدني من نوادي رياضية وثقافية ، إلى نقابات مهنية، إلى أحزاب سياسية، إلى صحافة مستقلة.

ثم جاء دور الدولة القطرية. لقد اهتدت أغلب الحكومات خلال السنوات الأولى لبناء الدولة الوطنية بنوع النظام السياسي الذي يعتمده البلد الأوربي الذي استعمر القطر العربي استعمارا مباشرا، أو غير مباشر. وبالنسبة لموضوع المجتمع المدني أبقت الحكومة العربية حديثة التكوين، على مكونات المجتمع المدني ذات الطابع التقليدي على حالها ، كما أبقت أيضا على مكونات المجتمع المدني ذات الطابع الحديث، والتي سبقت إعلان الاستقلال. لكن الشيء اللافت للنظر أن هذه الحكومة ما لبثت أن ضاقت ذرعا بجميع مكونات المجتمع المدني، فبدأت بتصفيتها الواحدة تلو الأخرى، إما عن طريق تحريمها بنص قانون، أو تدجينها إن صح التعبير بوضعها تحت عباءة الحكومة. فباسم المحافظة على وحدة الصف، ولأهمية هذه الوحدة لبناء المجتمع الحديث، وبسبب خطر خارجي ضخمت قوة تهديده ضحت الدولة الحديثة بالكثير من الفضاءات التي لا تخضع مباشرة لسيطرتها. فلكي يتحقق هدف وحدة الصف، رأى غالبية القادة ضرورة إلغاء مكونات المجتمع المدني التي اعتبروها معرقلة لمسيرة التوحد والتحديث وفي مقدمها الأحزاب السياسية، والنقابات والاتحادات الحرة، ووسائل الاتصال المستقلة . حدث التحريم والتغييب والتدجين في بعض البلاد التي وجدت فيها هذه المكونات بعد مصادمات سالت خلالها دماء. وأما في الأقطار التي لم توجد فيها هذه الأشكال فقد كانت هذه المهمة أيسر حيث لم يسمح بتكوينها، ولم يسمح أحيانا حتى بمناقشة الفكرة من أصلها. لم تنحصر عملية الإلغاء أو التدجين على

أشكال المجتمع المدني الحديثة، بل شمل أيضا المظاهر التقليدية، فتدخلت في المؤسسة الدينية بمختلف فروعها ، وفرضت سيطرتها على الجمعيات والهيئات. وبمرور الوقت سيطرت الدولة على جميع التنظيمات والتكوينات الاجتماعية. فالحكومة هي تعد وتصدر اللوائح والقوانين ، وتعين وتقيل ، وتمول وتوقف التمويل . وطالت سلطة الدولة حتى تلك التي يفترض أنها ستراقب انحرافات الحكومة المتعلقة ببعض الحقوق، مثل منظمات حقوق الإنسان. ولكن الدولة حرصت على العناية بالمظهر الخارجي، فأضيفت عبارة غير حكومية للعنوان. ولذلك يكثر عند العرب عدد الجمعيات التي ترفع شعارات أهلية، وغير رسمية، وغير حكومية. ولكن كيف تكون النقابة أو الجمعية غير حكومية، إذا كان كل شكل من أشكال النشاط مهما صغر يخضع لمراقبة الحكومة، ويتم حسب سياستها، ويسير وفق توجهاتها.

بني الوصف السابق على ما جرى في غالبية الأقطار ، وتجدر الإشارة إلى وجود استثناءات، فبالنسبة لأقطار الشمال الأفريقي وهي موضوع هذه المداخلة فإن حالة المغرب تعتبر استثناء. كما تجدر الإشارة إلى أن الحالة التي سبق وصفها قد حدثت عليها تغييرات بحيث فتح الباب أمام الكثير من مكونات المجتمع المدني، وهذه التغييرات ليست واحدة في جميع أجزاء الشمال الأفريقي .

٤- دور المجتمع المدني في الشمال الأفريقي لدعم التكامل الأفريقي

يستنتج من الصورة التي رسمناها في الجزء السابق لحالة المجتمع المدني في بلدان الشمال الأفريقي خلال فترة بناء الدولة الوطنية ، أن هذا المجتمع باستثناء حالة المغرب ضعيف وهزيل جدا، ولذلك لم يكن له دور يذكر فيما أنجز حتى الآن في مجال التكامل الأفريقي. ولكن على الرغم من أهمية ما أنجز حتى الآن على مستوى تحقيق التكامل الأفريقي فإن غياب مساهمة المجتمع المدني أدى إلى وجود هوة واسعة بين الطموحات المعلنة على المستوى الرسمي وبين الواقع المعيش. حيث لا تكفي عمليات التوقيع على الاتفاقيات حتى تترجم إلى أنشطة يستفيد منها المواطن في الأجزاء التي وقعت على الاتفاقيات. بعض الاتفاقيات التي تنظم علاقات رسمية بين الحكومات مثل تنظيم حركة المرور بين الوحدات السياسية، أو تحديد التعريفة الجمركية ، أو تبادل المجرمين مثلا تكفي فيها مظاهر التوقيع الرسمية حيث تتولى أجهزة بعينها مراقبة التطبيق . لكن

الاتفاقـيات التي تهدف إلى دعم التكامل بين وحدات سياسية متباينة لا تترجم إلى أنشطة يستفيد منها المواطن بمجرد انتهاء مراسم التوقيع الرسمية.

يشـكل مـا يعـرف بتجمع دول الساحل والصحراء مثالا جيدا لفكرة تكامل يجمع دول الشمال الأفريقي وبقية البلدان التي تقع إلى الجنوب. لقد دخلت بعض دول هذا التجمع في خلافات وصدامات مسلحة دامت سنين طويلة . ثم جاء اليوم الذي اتفق فيه رؤساء هذه الدول على تكوين هذا التجمع الذي بدأ بعدد صغير من أقطـار المـنطقة ثم أصبح يضم جميع الأقطار التي يطلق عليها هذا التصنيف. الأهـداف المعلـنة كبيرة، وتقود لو طبقت على أرض الواقع إلى نوع من أنواع تضـامن وتكـامل هـذه الأقطار المتجاورة. لكن إذا استثنينا اللقاءات المتكررة للزعماء، والتصريحات الكثيرة، واتخاذ مواقف موحدة في بعض الأحيان ، وعدد مـن اتفاقيات التعاون التي لا تختلف عن أية اتفاقيات من هذا النوع بين أي بلدين تفصـل بيـنهما محـيطات أو حتى قارات، لا يكاد يلمس المرء شيئا من أشكال التكامل التي تحدثت عنها وثيقة إعلانه.

نسـبة كبـيرة من المهام التي يمكن أن تؤدي إلى شكل من أشكال التكامل الـذي تضمنته وثيقة إعلان هذا التجمع كان يمكن أن تقوم بها مؤسسات المجتمع المدنـي لـو كـان هذا قويا ومفعلا. فلكي يحدث شيء من التكامل يتطلب الأمر تعاونـا وتنسـيقا بين الجماعات والمؤسسات المتشابهة الرسمية وغير الرسمية. وسـيكون بإمكـان الجماعـات والمؤسسات غير الرسمية أن تعمل بشكل مرن لتحررها من الأشكال الرسمية التي تحدد سير العلاقات. وبالطبع ما قيل عن هذا التجمع ينسحب على بقية أشكال التعاون أو التوحد .

هل سيستمر هذا الوضع ؟ وإلى متى ؟ أم هل يوجد أمل في التغير؟ وكيف ؟ ومـا هو الدور الذي يمكن أن يقوم به المثقفون لإحداث التغيير ؟ لابد من التذكير بـأن وضع المجتمع في بقية البلدان الأفريقية ليس بالضرورة مشابها لذلك الذي صورناه في بلدان الشمال الأفريقي. فقد عرفت بلدان أفريقية كثيرة مجتمعا مدنيا نشـطا وقويـا وذا تـاريخ طويل . ثم الذي يتابع ما يجرى في العالم ، وتجليات العولمـة، وعلاقات الشمال الأفريقي مع بلدان أوربا المطلة على البحر الأبيض، لابـد أن يستنتج أن دور المجتمع المدني سيتحسن في هذه المنطقة، وسيتمكن من الدخول مع المؤسسات الرسمية في علاقة تعاون. كما أن عدد مكونات المجتمع المـــدني في بعض هذه الأقطار أصبح كبيرا ، فمثلا سجلت في العام ١٩٩٦

(٢٥٠٠٠) جمعـــية فـــي الجزائر ، و(٧٠٠٠) جمعية في تونس ، وتوجد أدلة علـــى تزايد هذه الجمعيات باستمرار. لذلك قد تكون الظروف مناسبة لأن يساهم المثقفون في حركة تنشيط المجتمع المدني في هذه المنطقة. ويمكن تصور مجال واســـع لمثل هذه المساهمة، كما أن مساهمة المثقفين يمكن أن تأخذ أشكالا كثيرة ومـــن بينها تفعيل دور الجامعة. فإلى جانب برامج التأهيل والتدريب يمكن تقوية العلاقـــات الثقافية بين جامعات المنطقة عن طريق تطوير برامج مشتركة تتوجه مباشرة نحو العناية بثقافة المجتمع المدني، والإكثار من مناسبات اللقاءات الثقافية مـــن زيارات للطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، وتوفير المنح الجامعية ، وورش العمل، والندوات ، ومشروعات البحث ، وما شابه ذلك .

تعقيب (٥)

د. سامـــية الهادي النـــقر*

تناولــت الورقـــة إشكالية تعريف المجتمع المدنى فى أفريقيا وعلاقة الدولة بالمجتمع المدنى كما ناقشت التكامل الأفريقى وتفعيل المجتمع المدنى فى إطار هذا الــتكامل، ثم طرحت مقترحا لبرنامج دراسي عن التكامل الأفريقى. قدمت الورقة طرحا لقضايا ذات أهمية خاصة منها التغييرات التى تطرأ على مؤسسات المجتمع المدنى فى الفترات التاريخية المختلفة وتأثير سياسات الدولة على تنظيمات المجتمع المدنـــى. مـــع الإشارة إلى أهمية التنظيمات غير الرسمية فى المجتمعات الأفريقية وشـــبكات القـــائد/ الأتـــباع كمكونـــات للمجتمع المدنى فى أفريقيا. وهنا نطرح التســـاؤلات الآتية: ما هى علاقة هذه المؤسسات غير الرسمية على مستوى القاعدة بالتنظـــيمات الرســـمية؟ ومـــا مـــدى وجود/ عدم وجود انتماء للمجتمع المدنى فى المجتمعات المحلية الريفية والحضرية فى الواقع؟

* تضـــمين الحـــركات الاجتماعية والنقابات والأحزاب السياسية كمكونات فى المجـــتمع المدنى تثير قضية دور المجتمع المدنى فى السياسة ونتساءل ما هو الدور الذى يقوم به هذا المجتمع فى بناء وترسيخ الديمقراطية ومدى تناقض هذا التعريف مـــع ما يحدث واقعيا فى بعض الدول من إبعاد للمجتمع المدنى عن السياسة؟ وما هـــى الـــتحديات التى يشكلها الإسلام السياسى للمجتمع المدنى فى مجتمعات شمال أفريقيا؟

* حقيقة تتنوع وتتعدد منظمات المجتمع المدنى وتختلف علاقتها بالدولة، وفى هـــذا الســـياق لابـــد من إلقاء الضوء على ما أحدثته برامج التنمية فى المجتمعات الريفية بتكوين منظمات للتنمية تتداخل وتتفاعل مع المؤسسات المحلية الموجودة فلا بـــد مـــن فهم الديناميكية والتغيرات التى تحدثها هذه التطورات وأثرها على طبيعة المجتمع المدنى الريفى.

ومن أهم القضايا التى يجب أن نتطرق لها قضية تأثر التنظيمات القاعدية غير الرســـمية والحـــركات الاجتماعـــية فى المجتمع المدنى بالحركات والأيديولوجيات

---

*أستاذة بجامعة الخرطوم (السودان)

ومفاهـــيم ومداخل التنمية الإقليمية والعالمية، وأبرز مثال لذلك تأثير الأجندة العالمية والإقليمـــية علـــى الحركات النسوية والطلابية والتى لها أجندة عمل وتبادل تجارب علـــى نطاق أفريقى. والسؤال هو كيف يمكن أن نطور عمل هذه الحركات لبلورة انـــتماء لأفريقـــيا فـــى مـــناطق شمال أفريقيا؟ وكيف تساهم مثل هذه الحركات فى التكامل الأفريقى؟

* وحـــول التكامل الأفريقى نطرح الأسئلة الآتية: هل هو مفهوم وحركة على مســـتوى الحكومـــات وهـــل يكفـــى تجســـيده على مستوى المؤسسات الاقتصادية المحدودة؟

مـــا هـــى الـــتحديات؟ هـــل هنالك هوية وانتماء أفريقى على مستوى النواحى الاجتماعـــية؟ ما مدى وجود الانتماء للمجتمع المدنى بالنسبة للتنظيمات والمؤسسات المخـــتلفة؟ بمعـــنى هـــل التنظيمات والنقابات والأحزاب فى مواقع التفاعلات تعى انـــتماءها لمجتمع مدنى ودورها فى تنمية هذا المجتمع وتكامل هذا الدور فى إطار أفـــريقى؟ هـــل هـــناك مـــا يمكن أن نسميه ثقافة التكامل؟ وإذا وجدت ما هو دور المجتمع المدنى فى نشر هذه الثقافة وما هو دور الحكومات فى مجال النشر هذا؟

* الـــبرنامج الدراســـى عـــن المجتمع المدنى والتكامل الأفريقى الذى اقترحته الورقة قد يكون له مثيل فى بعض جامعات شمال أفريقيا، ويمكن إدخاله إن كان لا وجـــود له فـــى بعـــض الجامعات، ولكن لابد من بلورة رؤى عن أهمية مثل هذا الـــبرنامج الدراسى لقضية التكامل الأفريقى. وهنا نطرح التساؤلات الآتية: ما هى علاقة الجامعات والمعاهد العليا بتنظيمات المجتمع المدنى وماذا سيكون دورها فى إدمـــاج مفاهـــيم التكامل الأفريقى فى ثقافة مجتمعات شمال أفريقيا؟ وهل للجامعات والمعـــاهد العلـــيا دور وتأثـــير وممارسات وتجارب علاقات مع تنظيمات المجتمع المدنى تساعد فى تحقيق أهداف التكامل الأفريقى؟

يقودنا ذلك إلى التساؤلات عن إمكانية الحديث عن مجتمع مدنى وثقافة وتكامل أفـــريقى دون الأخذ فى الاعتبار دور الإعلام ووسائل الاتصال المحلية التقليدية فى المجـــتمعات الريفـــية وما هى علاقة البرنامج الدراسى بوسائل الإعلام والاتصال؟ وأهـــم إشكالية يمكن أن تواجه مثل هذه البرامج الدراسية هى مدى قبول الشهادات المقترحة فى سوق العمل.

* مـــن أهـــداف البرنامج الدراسى تفعيل دور المجتمع المدنى على المستوى القطري والإقليمى وخلق حركة اجتماعية شعبية تقصد التكامل الأفريقى العربى فى مواجهة التأثيرات السالبة للعولمة (ص ٤٦). ونرى لتحقيق مثل هذا الهدف أنه لابد

مـــن تكوين شبكة من الباحثين والتنظيميين فى المجتمعات الأفريقية المختلفة يكون من أهدافها:

(١) البحـــث فـــى قضايا أساسية عن المجتمع المدنى ومنها تكويناته فى واقع المجتمعات الأفريقية ، والغرض من هذه التكوينات والتحديات الثقافية التى تواجهه، ومـــدى أثر ذلك على التكامل الأفريقى عموما وعلى الهوية الأفريقية لدول شمال أفريقيا على وجه الخصوص؟

(٢) توفير المعلومات لتنظيمات المجتمع المدنى التى تحفزها على نشر الوعى بضرورة التكامل الأفريقى.

(٣) تحديـــد احتياجات بناء القدرات لتنظيمات المجتمع المدنى للقيام بدورها فى نشر ثقافة التكامل الأفريقى وتفعيل هذا التكامل فى أنشطة الحياة المختلفة.

(٤) الكشـــف عـــن دور القطـــاع الخاص والسوق فى عملية التكامل الأفريقى وأثره على دور المجتمع المدنى.

بعض مجالات البحث ذات الأولوية:

(أ) البحث فى تكوين المؤسسات الاجتماعية فى المجتمعات المحلية ودورها فى التواصـــل والاتصـــال على المستوى القطري وعبر الحدود وعلاقة هذه المؤسسات بالدولـــة والتغـــيرات التى طرأت على هذه المؤسسات عبر الزمن نتيجة الضغوط الاقتصـــادية والسياسية، التفاعل الثقافى، الهجرة، الجفاف، الحروب وعدم الاستقرار السياسى، التنمية غير المتوازنة إضافة إلى مدى تأثير التنظيمات الرسمية الحكومية وغير الحكومية على هذه المؤسسات.

مـــا هى تجارب هذه المؤسسات فى التكامل على المستوى المحلى وفى حالة المجموعات الحدودية؟ ما هى أسس التكامل؟ هل هى الهوية الإثنية أم الأفريقية ؟

(ب) البحـــث فـــى تجارب الشبكات والمنتديات والاتحادات المحلية والإقليمية والعالمـــية. ما هى إنجازاتها والفرص المتاحة أمامها والمعوقات التى تواجهها فى خدمـــتها للتكامل الأفريقى؟ نعنى هنا الشبكات القائمة من الاقتصاديين والاجتماعيين والعامليـــن فى مجال البيئة والمرأة والشباب وشبكات المهنيين من أطباء ومهندسين إلـــخ. ومـــا مدى الديمقراطية داخل هذه الشبكات وهل هى من مؤسسات المجتمع المدنى أم أنها تحت سيطرة الدولة؟

(ج) الحركات الاجتماعية النسوية والشبابية والعمالية هل لها أجندة أفريقية وما مدى تأثرها بالأجندة العالمية؟

(د) ضرورة تقييم مناهج التعليم من منظور أفريقى.

تعقيب (٦)

د. إبراهيم النور*

أود فـــي البداية أن أشيد بالورقة الخلفية التى أعدها د.حمدى عبد الرحمن، فقد غطــت الورقـــة علـــى نحو جيد كافة المواضيع والجوانب المهمة للعصف الذهني المطلوب فى هذه الندوة. وبطبيعة الحال فإن التعرف على الفجوات أو إعادة النظر فـــي الأهمية النسبية لعامل أو آخر من صميم أهداف العصف الذهني الذى كرست له الندوة.

هنالك صعوبات جمة فى الوصول إلى تعريف شامل جامع لما نعنيه بالمجتمع المدنى. أقرت بذلك الورقة وسوف يقر بذلك، مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، كل مـــن يتناول التعقيب. إن البحث عن تعريف جامع شامل لما نعنيه بالمجتمع المدنى لا هـــو مطلوب ولا ممكن ولا حتى مفيد لا على المستوى النظرى ولا العملى. ما هـــو مطلـــوب وممكن ومفيد هو تفكيك المصطلح إلى مكونات، والتعرف على كل مكـــون مـــن مكونات هذا الجسم الاجتماعى الفضفاض. يكفى النظر إلى تشكيلة ما يســـمى بالمجـــتمع المدنـــى فنرى فيها مثلا اتحادات المزارعين البيض (كما ذكر د.حمـــدي) ويمكن أن نرى فيها تنظيمات أخرى تلعب دورا مثابرا وهاما فى وجهة الدفاع عن حقوق الإنسان. وفى منطقة الشمال الأفريقى يمكن أن نرى بوضوح أن أكـــثر الحـــركات ســـلفية ومعاداة للديمقراطية خرجت من رحم منظمات المجتمع المدنـــى، وهـــذا أمر لا يثير الدهشة فكل القوى الاجتماعية تحاول أن توظف هذا الفضـــاء الجديد لخدمة مصالحها. إذن التفكيك لا التجميع المخل هو سبيلنا للتعرف علـــى وجهـــة تأثـــير مـــنظمات المجتمع المدنى على ديناميات التحول الاجتماعى والتكامل فى أفريقيا.

هـــنالك أيضـــا جانـــب بالغ الأهمية فى وجهة التأطير النظرى لمسألة الدور المتزايد لمنظمات المجتمع المدنى، فهذا دور يتزايد فى إطار أزمة الدولة التنموية. ولربما يتميز القسم الشمالى بوضعية خاصة بسبب المداخيل الريعية (بما فيها الريع

---

*أســـتاذ مشـــارك ومدير مكتب الدراسات الأفريقية – الجامعة الأمريكية بالقاهرة (السودان)

السياســـى)، وبطبـــيعة الحـــال جملـــة مـــن العوامل التاريخية عن أفريقيا جنوب الصحراء، حيث وصل التهميش إلى مداه البعيد فى معظم البلدان محولا الدولة إلى مجموعـــة مسلحة ضمن مجموعات أخرى ولقد سرع بهذه العملية التطبيق المبتسر والجـــارف لعملـــيات التكيف الهيكلى فى الثمانينيات وما أدت إليه من خروج مبكر للدولة من واجباتها إزاء الخدمات الأساسية من تعليم وصحة.

إن المجتمع المدنى الناشئ عن انكماش دور الدولة وانهيار مشروعها التنموى أو جمـــوده (مـــع الإقرار بتفاوت هائل فى درجات ذلك الانهيار أو الجمود) يتميز بقدر هائل من التعقيد فى أشكاله وعلاقاته المتبادلة مع بعضه البعض ومع الدولة أو مـــا تبقى منها ومع العالم الخارجي وهو فى تقديرى نمط مغاير تماما لنمط ما بعد الاستقلال بحركاته الاجتماعية الواسعة من نقابات عمالية ومهنية وحركات فلاحية وشبابية.... إلخ، حيث يختلف الأساس الهيكلي للمجتمع وتتعزز فى هذا الإطار بما فـــى ذلـــك مشروعات التصنيع الناجحة والفاشلة والمراكز الحضرية ذات الحدود الواضحة المتمايزة عن الريف المحيط بها.

ولذلـــك وفى معظم الدول الأفريقية عبرت أزمة المشروع الحداثى عن نفسها فـــى صورة تفتت الكيانات القديمة بما فى ذلك الهياكل الاقتصادية مع تزايد الأهمية النســـبية للاقتصـــاديات غير الرسمية وما أفرزته من فاعلين جدد وشبكات علاقات جديـــدة يتضـــاءل فـــى إطارها دور الدولة لكن تعزز أشكال أكثر تعقيدا ومتعددة المســـتويات والمراكز والمهام لما يمكن أن نسميه بالمجتمع المدنى الجديد بمراكزه الحضـــرية الجديـــدة، التى لم تنشأ عن تحولات هيكلية ناجحة فى اقتصادياتها، بل علـــى النقـــيض من ذلك بسبب فشل تلك التحولات. فنشأت حضريات جديدة ذات حـــدود ضـــبابية مع الريف، وفى داخل تلك الحضريات الجديدة بأقسامها العشوائية والغنـــية وباقتصـــادياتها الجديدة القائمة على الأنشطة غير الرسمية نشأت الأشكال الجديدة للمجتمع المدنى وشبكاتها المعقدة- المرئية والخفية.

وعلـــى الـــتوازي معها وفى تداخل معها فى أحيان كثيرة وعلى المساحة التى خلـــت بانكماش الدولة، قامت الجمعيات الأهلية فى معظم الأحيان بتمويل خارجى وبقـــيادة متعلمـــي المراكـــز الحضرية القديمة. متى أدخلنا كل هذه المتغيرات فى الصـــورة العامة لتطور المجتمع المدنى فى أفريقيا خلصنا إلى صورة بالغة التعقيد تجعـــل مـــن الصعوبة نظريا وعمليا الحديث عن جسم واحد يمكن أن نطلق عليه

وصــف المجــتمع المدنى. إن واقعا جديدا ينشأ فى ظروف وأنماط تطور منظمات المجتمع المدنى، وهو ما يحتاج لبحث متعمق ولجهد مشترك لفهمه.

ولــربما هــذه فرصة مناسبة لكى أعرج على قضية التكامل فى مجال الإنتاج المعرفــي باعتباره المدخل الذى لا غنى عنه لتطوير كافة أوجه التكامل الأخرى. فــى اعتقادي أن دراسة الواقع الجديد لما نسميه بالمجتمع المدنى وتجلياته المتعددة فى أعقاب انهيار المشروع التنموى وتسارع وتيرة التفاعلات المتبادلة الناجمة عن عملــيات العولمــة ومــا رافقها من فرز واندماج وتهميش- تحتم أن تكون البداية تطويــر بنى وأدوات الجهد البحثي المشترك كخطوة منطقية فى اتجاه التعرف على الواقــع الجديــد للمجتمع المدنى فى أفريقيا، وما يمكن أن يسهم به فى دفع مسيرة الــتكامل. وهذا التركيز لا يعنى التقليل من أهمية ما اقترحته ورقتا د. حمدى ود. مــامو مــن بــرامج دراســية حول المجتمع المدنى والتكامل فى أفريقيا، بل على الأحرى هو اقتراح يمهد لمثل هذه البرامج الدراسية ويتكامل معها وعلى وجه الدقة والــتحديد أقــترح القيام بجهد بحثي مشترك (شبكة بحثية) تسهم فى تطوير أساس معرفي مشترك حول قضايا المجتمع المدنى والتكامل فى أفريقيا.

تركيزي على اقتراح شكل الشبكة البحثية له ما يبرره. فالبنية الأساسية للإنتاج المعرفــي فــى أفريقــيا (جــنوبا وشمالا) قد أصابها الكثير من التغير إن لم نقل الاضــمحلال بفعــل تراجع الدولة عن الصرف على التعليم والتدهور الاقتصادى العــام. اختفت العديد من مراكز التفوق الأكاديمى، أو فى أفضل الأحوال انحسرت قدراتهــا، لكــن الأخطر من ذلك هو ما رافق العولمة والتهميش من نزيف للعقول طــال على نحو متفاوت كل البلدان الأفريقية . إن الإنتاج المعرفي عن أفريقيا يتم بصــورة مــتزايدة لا فــى أفريقــيا بل فى الشمال المتقدم، وعلى وجه التحديد فى الولايــات المتحدة الأمريكية، حيث يوجد ١٢٧ مركزا للدراسات الأفريقية ، وثلث الباحثين والمدرسين بهذه المراكز قدموا من أفريقيا حديثا. وبالرغم من التفاوت بين بلــد وآخر فإن الدول الأفريقية فى شمالها وجنوبها، وبصورة مأساوية فى البلدان التى تمزقها الحروب وعدم الاستقرار، فقدت قسما مهما من قواها المنتجة والناشرة للمعــرفة للعالم الخارجى، وتم استبدال تلك القوى على نحو متزايد بكفاءات متدنية القدرات، تاركة أثرا لا يمحى لأجيال قادمة.

وفــى هــذا الســياق فإن تراجع الوضع النسبي للإنتاج المعرفي مسألة تنطبق بصــفة عامــة على الجنوب الكوني (العالم الثالث إن شئت). فى تحليله لما أسماه

بالمسار المشوه لتطور الإنتاج المعرفي فى العالم الثالث، قسم أودرا (dra, 2003) هذا التطور إلى ثلاث مراحل:

١- المـرحلة الـتى تلت التحرر وتميزت بإنتاج معرفي متميز غنى بمعالجة الإرث الاستعمارى، والإمبريالـية، واسـتطاعت أن تحقـق إنجازات متميزة فى الجـنوب فـى إطـار بحـث قضـايا التبعية والعلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب.

٢- مـرحلة الثمانينـيات التى طغت عليها أجندة بحثية مبنية على ردود الفعل عنيت بمعالجة آثار التكيف الهيكلى وبرامج الليبرالية الجديدة.

٣- مرحلة التسعينيات حيث فرض تسارع عمليات العولمة وما رافقها من فرز وتهمـيش حيـث فرضت على الإنتاج المعرفى فى الجنوب أجندة بحثية ومنطلقات انصرافية، وحرف مسار الإنتاج المعرفي لباحثي العالم الثالث إلى سلسلة من ردود الأفعال والمحاججة بدلا من التنظير الشامل والمنتج المرتكز على القضايا الأساسية المتعلقة بتوطين المعرفة.

لقد نتج عن ذلك تعميق للتبعية فى الإنتاج المعرفي فى الجنوب الكوني بأسره، تبعـية فـى الإنـتاج الفكرى استهلاكا لا إنتاجا وتبعية فى الاعتماد على التمويل الخارجي فى البحث والتدريس على السواء، وتبعية مولدة لنزيف العقول.

بـيد أن تجـاوز هذه التبعية دون الوقوع فى هوة المحلية المفرطة والانحدار الـبالغ فـى قـدرات الإنتاج المعرفي يبدو تحديا بالغ الصعوبة فالتميز الأكاديمى والانخـراط فى الإنتاج المعرفي المتميز مرتبطان ارتباطا عضويا بدرجة الانفتاح (أجندة ونشرا) على الشمال.

إذن إن مـا يـبدو وكأنه تحدى أفريقي حول فجوة الإنتاج المعرفي يأخذ بعده الحقـيقى مـتى تـم تأطيره فى سياقه العالمى ببعديه الشمال والجنوبي وفى إطاره المشـكل المتمـثل فـى التـبادل المعرفـي غير المتكافئ وبدون تجاهل جوانب الخصوصية لا فى هذا النقص ولا فى الإطار التاريخى الذى تشكلت عبره منظومة الإنتاج المعرفي فى أفريقيا.

نخلص إلى القول بأن الحوار حول أزمة الإنتاج المعرفي فى أفريقيا ينبغي أن يـتم فـى الإطـار العام للحوار حول تحديات الإنتاج المعرفي فى الجنوب الكوني وقضـايا تطويـر القـدرات على الإنتاج النظري، وأولها وأهمها القدرة على بناء فضـاءات معرفـية وأخلاقـية جديدة لحداثة بديلة فى ظل عالم تتكثف فيه مظاهر

الاشـــتباك والـــترابط وهـــو بحث فى الأساس عن منظومة مفاهيمية جديدة New paradigm للإنتاج المعرفي.

قصـــدت بهـــذا الاستطراد التأكيد على أولوية القيام بجهد بحثي مشترك (شبكة بحثـــية) تســـهم فـــى تطويـــر أساس معرفي مشترك حول قضايا المجتمع المدنى والتكامل فى أفريقيا، وكخطوة تسبق وتمهد للمشروع الذى اقترحته ورقتا د. حمدى ود. مامو حول البرامج التدريسية المشتركة.

ولعـــل هذه فرصة مناسبة لكى أعرج على الأنشطة البحثية التى يرعاها مكتب الدراســـات الأفريقـــية بالجامعـــة الأمريكية والتى تحاول عبر جهد بحثي مشترك الاقـــتراب مـــن فهم المتغيرات الجديدة فى تركيبة ووجهة تطور مجتمعات ما بعد انهـــيار مشـــروع الدولـــة التنموية. فى عام ٢٠٠١ تم تأسيس مجموعة إعادة بناء المجـــتمعات التى مزقتها الحروب فى الشرق الأوسط وأفريقيا وهو مشروع بحثي تعاوني يضم باحثي أفريقيا والشرق الأوسط يعملون فى بلدانهم أو فى دول الشتات فـــى الشمال الكوني، وتهتم هذه المجموعة بتطوير رؤى جديدة لإعادة البناء كبديل لانهـــيار المشـــروع الحداثى فى أفريقيا والشرق الأوسط. ويستهدف المشروع بناء حقـــل معرفـــي جديد للدراسات عبر التخصصية فى مجال إعادة البناء وبناء أطر نظـــرية جديـــدة تـــأخذ فى الاعتبار الوقائع التاريخية والمكانية فى بلدان المنطقة، والشـــروط الجديـــدة التى تفرضها عمليات العولمة وانهيار نماذج التحديث السابقة، بما يساعد على استيعاب تحديات إعادة البناء فى سياق واقع بالغ التعقيد.

وعلـــى مســـتوى آخر يستضيف مكتب الدراسات الأفريقية مشروعا لإعادة البناء على المستوى القطري "مجموعة السياسات البديلة للسودان" وهى شبكة بحثية تأسســـت فـــى عام ١٩٩٧ وتضم باحثين سودانيين فى السودان وفى مختلف دول الشتات، وتعنى بتطوير مجموعة من الأطر الهادية لبناء سياسة بديلة فى الاقتصاد والخدمـــات التعليمية والصحية وتطوير القدرات البشرية التى يمكن تطوير إجماع وطني عليها. وفى كلتا الحالتين كانت فكرتا التشبيك والتواصل ما بين الباحثين فى أفريقـــيا والباحثيـــن فى مراكز الشتات المتعددة دعامتين لا غنى عنهما فى تطوير قـــاعدة الإنتاج المعرفي المشترك وتجاوز المحلية المفرطة وتحقيق قدر لا بأس به من التواصل والتلاقح مع مراكز الإنتاج المعرفي فى الشمال الكوني وقدر مطلوب مـــن التمـــيز والجـــودة العلمـــية بما يضمن، وهو أمر هام لكل من الجهد البحثي

والـــتدريس المشـــتركين، تحقـــيق قدر من الرجوع الافتراضي Virtual Return لقدرات الإنتاج المعرفي التى فقدتها أفريقيا عبر الهجرة ونزيف العقول.

آمـــل أن أكون قد أفلحت فى الإضافة لهذا الجهد القيم وأنا عظيم الامتنان لهذه الفرصـــة العظيمة التى أتاحها لي مركز البحوث العربية الأفريقية والأصدقاء فى جامعة كوازولو- ناتال بجنوب أفريقيا للالتقاء والتحاور مع هذه النخبة المميزة من الباحثيـــن الأفارقـــة وبينهم أصدقاء جمعت بيننا أكثر من مناسبة للتحاور والتبادل الفكريين.

تعقيب (٧)

دور المجتمع المدنى فى التكامل الأفريقي

حلـــمي شعراوي*

إذا تجـــاوزنـــا مشكلة البعد النظري فيما يكتب عن المجتمع المدني ودوره في ظواهـــر "دولـــية" مثل التكامل والتوحد، فضلا عن دوره في التطور الداخلي للبنية السياسية الاجتماعية التي ستقدم علي هذا التكامل أو التوحد، إذا تجاوزنا ذلك فإننا لابـــد أن نواجـــه مســـألة التعريفات الأولية التي باتت توحد بين عناصر وفاعليات المجـــتمع المدنـــي وكأنهـــا "البديل الأحدث" لمفاهيم القوي والمنظمات الشعبية، أو القـــوي الديمقراطـــية، أو الحـــركات الاجتماعـــية، فضلا عن التنظيمات السياسية وخاصـــة الطليعـــية منها. ومن هنا افترق بسرعة في العقود الأخيرة، معني العمل الأهلـــي والاجتماعـــي، وحـــتى التنموي والنقابي، عن المطلب العام للمجتمع في التغيـــير، والـــتحول الشـــامل ومواجهة تحديات النظام الدولي أو حتى الإقليمي في بعض الحالات (الاتحاد الأوربي – "إيباك" آسيا، "نافتا" الأمريكية.. إلخ.

لذلـــك سنعود هنا بسرعة للمعني الذي نرتضيه عن فاعليات التكامل من خلال الحـــركات الشعبية والثقافية التي تتقدم عملية طرح المطالب الاجتماعية والسياسية والتحويلية عموما مجتمعة أو متفرقة.

وفـــي ظنـــي أن هـــذه النظرة الكلية لحركة المجتمعات هي التي أطلقت عبر تنظـــيمات شعبية أو ثقافية محدودة، معاني كلية، أيديولوجية وقومية، وتحويلية بل وتوحيدية.. إلخ وأصبح "الفكري" و"الاجتماعي" و"السياسي" في أحيان كثيرة، أو في نمـــاذج كثـــيرة مـــتوحدا فـــي هذه الحركة أو تلك أو في التقاء مجموعة حركات اجتماعية أو ثقافية أو نوعية. وقد لعبت هذه المسألة في الساحة الأفريقية والعربية عمومـــا دورا بارزا في تحديد طبيعة المشاركات الشعبية، بل وأظنها مازالت تقف وراء قـــوي وعناصـــر تنسب الآن إلي "المجتمع المدني" بمفاهيمه الحديثة. وسوف نـــري انعكـــاس ذلك في كثير من التجمعات الأفريقية والعربية منذ بداية حركات الجامعة Pan Movement وحتى منتديات التنمية هنا وهناك مؤخرا.

---

*مدير مركز البحوث العربية الأفريقية – بالقاهرة (مصر)

وســوف لا نذهــب بعــيدا في التاريخ إلي وصول حركات الجامعة الأفريقية ومؤتمــراتها الخمس المتتالية خارج أفريقيا في النصف الأول من القرن العشرين وحــتى الســابع فــي كمبالا ١٩٩٦ لنشهد فيها تجمع الحركات الثقافية، والنقابات العمالــية، والحــركات السياســية اليسارية والديمقراطية تطمح إلي تأسيس تكامل أفريقي بمشاركة عربية ملحوظة. فإذا عبرنا إلي النصف الثاني من القرن العشرين ومدي تأثير الحرب الباردة علي تحركات المجتمعات المنقسمة يسارا ويمينا، وجدنا أن الانقسام "الدولي" بين الكتل الكبرى لم يستطع أن يؤكد "هويته" إلا عبر تحركات "أممــية" للجماعات السياسية والنقابية والفئوية والثقافية.. إلخ فيما عرف من انقسام بين الدولية International organizations والعالمية world Organization.

وعــندما بــدا لــبعض نظــم العــالم الثالث أن ثمة قدرا ملحوظا من "الدعم المقصــود" أو الاصــطناع من وراء هذه المنظمات الأممية أو الدولية، فقد راحت تدعــم بدورها أشكالا من التجمعات الشعبوية لاقت قبولا إلي حد كبير بين جماهير شــعوبها لــبعض الوقت، وإن فرغ بعضها من جوهرها بسرعة مقترنة بانهيارات معــروفة فــي نظــم ودول العالم الثالث. نشير هنا إلي ذلك الإبهار الذي انبثق مع انعقــاد مؤتمــر باندونج ١٩٥٥، وما تبعه من انعقاد لمؤتمرات الشعوب الأفريقية الآســيوية (القاهــرة....) أو مؤتمــرات الشعوب الأفريقية (أكرا...) ثم انطلاق مــنظمات الوحدة العمالية والشباب والمرأة والكتاب والفنانين، والأحزاب التقدمية. ولا ننسى هنا أنها جميعا كانت انعكاسا بدرجة أو بأخرى لأفكار الجامعة الأفريقية أو الوحــدة الأفريقــية والقومــية العربية، بل ولم تستبعد الأفكار الاجتماعية عن الاشــتراكية الأفريقــية والعربية.. إلخ. وقد استطاعت هذه التحركات أن تحاصر الأفكــار المحافظــة عــن و "الفرنكفونــية" "الفيدرالية" كأفكار انعزالية، أو ثقافية محــدودة، إلا أنهــا فــي هذا "الهيجان الشعبوي" حاصرت أيضا التفكير والتفاعل الجدلــي داخــل المجــتمعات أو علي المستوي القاري بما أثر في سرعة تعرض "الاجتماعي" الجدلي للتدهور السياسي "الدولتي" الذي حل بالعالم الثالث. ليس صدفة أن نجــاح الــتفاعل الجدلــي، بل والسياسي، كان من نصيب القوي الاستعمارية والــنظام الرأســمالي العالمي، بأكثر مما كان آلية "للسياسي الاجتماعي" في بلدان العــالم الثالث. لقد أدركت القوي الاستعمارية قيمة دولة ما بعد الاستقلال السياسي ودورهــا فــي عملــية التحديث بل وأثر ذلك في بناء الطبقة المتوسطة (وإن رأي الــبعض بسذاجة أن الصناعة والتحديث لخلق الطبقة العاملة أساسا) ومن هنا وقفت

الرأسمالية الاستعمارية لفترة وراء مشروعات "الدولية التحديثية" وما يرتبط بها من تنظيم لبعض القوي الحديثة، مما أوهم باكتمال المسرح لتقدم مأمول في العالم الثالث. لكن التطور في العالم الثالث إلي مرحلة "الدولة التنموية" حتى إن لم يرض عنها البعض – لم يكن ليتكيف مع مصالح النظام الرأسمالي العالمي الذي بات يتطور بسرعة فائقة في عالم المال والاحتكار والمعرفة والتقنية، حتى أرهق المسعى الإنساني الاشتراكي ودمره، ومن ثم لم يستطع أن يقبل استمرار الدولة الوطنية في مسار تطورها الطبيعي إلي التنمية المستقلة أو الاعتماد علي الذات إذ رأوا أن ذلك يؤدي إلي افتكاكها من معسكر الرأسمالية الطموح. وهنا بدا مطلب التكيف أبعد من مجرد التبعية، وأقرب لاندماج مشوه بنظم الرأسمالية العالمية. ونقول مشوها لأننا بالطبع لسنا جزءا من التطور الرأسمالي الفعلي، الحداثي والعقلاني، والليبرالي في عقر داره، وإنما يخضع "التكيف" الحديث، لعملية انسحاب الدولة، والمجتمع الشعبي والسياسي ليتفرغ الجميع إلي مجرد معالجة مشكلات السوق، وحاجات السوق العالمية، وإلا تعرضت لمشاكل الفقر المدقع، والتفتت، والانكفاء علي الذات في الهويات قبل التحديثية وقبل الدولة بمعناها الحديث، وهذه الأنواع جميعا هي ما عرفته القارة الأفريقية من مشكلات.

لقد باتت "العناصر الاجتماعية" والفاعلين الاجتماعيين، في غياب رؤية سياسية توحيدية للدولة الوطنية وحركة الجامعة الأفريقية ، باتت عناصر هشة للواقع الجديد، شاعت أم لم تشأ. بات العسكر مجرد حراس لقدر من الاستقرار الوطني أو الإقليمي، وقد كانوا لفترة ورثة ثورات التحرر الوطني والدولة الحديثة.. إلخ وفقدت الأحزاب السياسية زخمها الفكري السياسي حول الدولة لتصبح قوة تداول "السلطة" باسم الليبرالية الحديثة، وأدي انهيار العملية الإنتاجية الحديثة، إلي افتقاد قوي الإنتاج من العاملين أو إدارة الإنتاج من المهنيين لفرص الانتظام المصلحي الحقيقي. وأدي تحول الاقتصاديات "الوطنية" إلي نظام القطاعات غير الرسمية إلي تحول أكثر من ٥٠% من قوي شعوبنا العاملة أو المهنية إلي قوي مهمشة ومستبعدة من أية عمليات منظمة في المجتمع سواء في تنظيم الإنتاج أو التنظيم النقابي والمهني والثقافي ناهيك عن الحزبي السياسي.

إن تزايد حجم المهمشين و المستبعدين في المجتمع يؤدي تلقائيا إلي الآتي:

أ – انهيار الحركات الاجتماعية التي تعتمد علي نظامية الإنتاج وإدارة المجتمع.

ب ـ غـياب معني الدولة عند المواطن خاصة بعد غيابها الفعلي نتيجة افتقاد الدور التنموي، وإن كان تابعا لفترة طويلة ولكنه كان طموحا للاستقلال.

جـ ـ تفشـي المفهوم التفتيتي "للجماعات الاجتماعية" والبحث عن هويات اجتماعـية نوعـية محـدودة مثل الحقوقيين أو خدمة المجتمع، أو الطلائع النسائية والعمالية والثقافية.. إلخ.

د ـ تصـاعد الصياغة النظرية لمفهوم "المجتمع المدني" مرتبط بتضييق حدود "الدولة" ودورها أو حدود حركة المنظمات الاجتماعية الفئوية كتجسيد للديمقراطية، واعتـبار ممارساتها وأهدافها الاجتماعية بديلا لدور الدولة وليس متكاملا معه في بنية وطنية حديثة وهنا تفقد "الدول" قدرتها علي "الوعد" المحلي أو الإقليمي والقاري ويصـبح مسـعى "الجماعـات الاجتماعـية" للالتقاء كأنه الحركة الجامعة Pan Movement القاريـة أو الإقليمـية. لكـن واقع التفتت الاجتماعي والدولتي الذي تـنطلق مـنه هـذه الجماعات لا يساعدها أن تكون وحدوية تكاملية علي المستوي القـاري حـتى لو كانت نبيلة الأهداف مثل شبكات مقاومة منظمة التجارة العالمية، وجماعات مناهضة العولمة أو مواجهة الديون أو دعم قضايا الجندر، أو حتى تنظيم المنتديات الاجتماعية العالمية، قاريا أو إقليميا.

إن هـناك مشـكلة تتعلق بمفهوم التكامل الاجتماعي المحلي أولا قبل التكامل القـاري الجـامع، وهـذا يرتبط بمعني الموقف من السياسات الرأسمالية العالمية ومفهـوم الدولـة التـنموي الاستقلالي بدرجة أو بأخرى. إن السياسات الرأسمالية العالمـية هـي مجمـل مفاهـيمها وليسـت مجرد الأبعاد الاقتصادية لهذا النظام. فالليبرالـية المفـرطة (ولذا تسمي المتوحشة) بالنسبة للواقع الأفريقي العربي قبل الحداثـي هـي التفتـت الاجتماعي المفرط، لذلك لابد من فكر سياسي جديد حول الدولة، ودورها التنموي والاجتماعي في آن واحد، وهذا الدور هو الذي سيدفع مرة أخري الفكر التكاملي الأفريقي، سيدفع أدوار العامل والمهنيين والمثقفين من أجل حمايـة "دولـة المجتمع الواحد" من الضغط الخارجي ظم، وهنا يصبح توفر "المـناخ الديمقراطـي" لهـذه الجماعات الاجتماعية ضرور طنية وليست منحة دولتية.

ويبقي السؤال: هل سننتظر الدولة الوطنية التحديثية التنموية لتقوم بهذا الدور؟ ونقـول إنـه إذا تطـور مفهـوم المجتمع المدني الذي نشير إليه إلي مفهوم شامل للحـركات الاجتماعية المسيسة أو التنظيمات السياسية الاجتماعوية، فسوف يصبح

علي هذه التنظيمات صياغة برامجها النوعية والفئوية لتتجاوز الخدمية أو الحقوقية إلـــي حـــدود المطالب المجتمعية الكلية وذلك من أجل دولة ديمقراطية جديدة، هي ديمقراطية بطبيعتها كمنتج للحركة التي تبنيها.

قـــد يكـــون بناء مجموعات علمية أو ثقافية حاملة لهذا المفهوم ضرورة ملحة لـــبدء بـــرنامج وحـــدوي تكاملـــي يطـــرح علي جميع التنظيمات الأخرى، لكن المســـارعة إلـــي الانتقاء بالعناصر الفاعلة ذات الوعي الثقافي الشامل في تنظيمات العمـــال والفلاحيـــن والنساء والمهنيين والفاعلين الاجتماعيين عموما، ضرورة في البرنامج العلمي نفسه الذي سيطرح الأفكار ويدرس الوقائع.

وثمـــة في أنحاء أفريقيا تنظيمات حيوية مهما كانت أرضيتها التي أشرنا إليها فإن بعض مواقعها تشير إلي وعي جديد بكل هذه الأبعاد. إن اتحاد العمال الأفريقي يحملـــه عمال نيجيريا وغانا وجنوب أفريقيا بشكل طيب، والحركة الفلاحية تنتعش فـــي زيمـــبابوي وتنزانيا وجنوب أفريقيا وأوغندا وبوركينا فاسو، والحركة الثقافية تتمثل في تجمعات حية مثل تنظيمات كوديسريا وجمعيات المؤرخين والاقتصاديين بل وحقوق الإنسان الأفريقية ، لكن ذلك يبدو خلافا لما هو قائم علي مستوي المرأة أو المحامين والمهنيين بوجه عام. أما حركة الشباب فبدأت تعاود حضورها منطلقة مـــن أنجولا وناميبيا، وبالمثل تنشط بشكل ملحوظ حركة "المنتديات الاجتماعية" في غرب ووسط وجنوبي أفريقيا.

إننا لا نستطيع أن ننسي حركة "المؤتمرات الوطنية الشعبية" أواخر الثمانينيات وأوائـــل التســـعينيات مـــن القرن الماضي ولم يبعد عنها موجة التحرر الثانية التي قـــادت إلي تغيير نظم بالزحف الشعبي في أوغندا أو أثيوبيا وإريتريا والكونغو في نفـــس العقد، وليس عجزها الحالي إلا تأكيدا لقوة ضغط قوي سوق العالمية وليس إشارة لمجرد فشل الحركات الشعبية.

تعقيب (٨)

المجتمع المدني كفضاء للتعبير الاجتماعي وتكامل الشعوب الأفريقية

عــزة خلــيل*

القضـــية التي تتناولها ورشة العمل هي من القضايا التي يتقاطع فيها عديد من الموضـــوعات الهامـــة. وبـــناء علـــى ذلـــك يتشعب النقاش حولها وفقا لاختلاف المشـــاركين فـــي تقدير أولوية هذه النقطة أو تلك. وحيث يسفر ذلك عن فائدة في توســـيع الحوار، وفي أن تكون الصياغات النهائية للأفكار معبرة عن وجهات نظر متـــنوعة نابعة عن خبرات مختلفة ومرجعيات ومواقع جغرافية متعددة، فإننا نأمل فـــي أن يتســـع صـــدر الحضور لما نقدمه فيما يلي من ملحوظات حول عدد من الموضوعات المرتبطة.

أولا: حول مفهوم المجتمع المدني والتكامل الأفريقي

لنـــبدأ من اللبس الذي قد يثيره مصطلح "المجتمع المدني"، والذي عمق منه – كمـــا أشـــار د.حمدي عبد الرحمن – الاستخدام السياسي للمصطلح، سواء من قبل الدول في حوارها الموجه لحلفائها في الغرب، أو من قبل النخب السياسية والثقافية الســـاعية إلى تحرير فضاء لها في ظل الهامش المحدود الذي تتيحه لها الدول. وقد يكـــون مـــن المفـــيد الارتكاز على تحديد السياق الذي نسعى من خلاله إلى تحديد مفهـــوم "المجـــتمع المدنـــي". وهـــل هو اقتفاء للتطورات التي وصلت إليها العلوم الاجتماعـــية- فـــي الغرب بالطبع؟ أم لأنه الموضوع المفضل لدى الهيئات الدولية والمحلية وخاصة الممولة منها للبحث؟ أم لأننا نسعى إلى فهم ما يتحرك في أحشاء مجتمعاتنا من تغيرات تسعى إلى شرعية وجودها ؟ أم هو إيماننا بضرورة التكامل الأفريقـــي كطريق لن يتم النهوض بأوضاع شعوبنا إلا من خلال تلمسها له. ومن

---

*باحثة بمركز البحوث العربية الأفريقية – بالقاهرة (مصر)

الواضــــح أن الســـياق الذي تحدده ورشة العمل هذه يقع في إطار التساؤل الأخير. وبناء على ذلك تكون لنا هنا ملاحظتان؟

(١)

فـــي خضـــم الـــتعريفات المختلفة **للمجتمع المدني** – والتي رصدتها ورقة د. حمدى عبد الرحمن – نلاحظ أن التعامل مع المجتمع المدني، يفترض أنه متجانس ومكـــون مـــن أفراد أنداد. وإذا كان هذا الافتراض لا يتوافق مع واقع المجتمعات الغربـــية التي نشأ المصطلح في كنفها، فهو بالأحرى لا يتوافق مع واقع مجتمعاتنا العربـــية أو الأفريقـــية . وزعم هذا التجانس إنما يعمي عن فرصة تحليل التعددية وعدم التكافؤ في توزيع القوة بين الفئات المتعددة التي من المفترض أن تجد تمثيلا لهـــا فـــي فضـــاء المجتمع المدني. وينبني على هذا الزعم أيضا تعمية عن فرص تحلـــيل الأهداف غير المتجانسة التي يمكن أن تسعى إليها العناصر المختلفة داخل المجتمع المدني. كما يتجاوز هذا التجانس المفترض بالتالي، ما يدور بين العناصر المخـــتلفة مـــن صراع أو تفاعل، التي ينبني علي وجودها إمكانية تعريف المجتمع المدني على أنه فضاء للتفاعل و ممارسة أو تسوية الصراعات.

ومـــن هنا تكون شرعية التساؤل حول جدوى بحث "دور المجتمع المدني في التنمـــية" مـــثلا، دون الـــتطرق إلى أن استراتيجيات التنمية التي تتعدد وفقا لتعدد مصـــالح الفئات المختلفة في سياق هذه الاستراتيجيات. ومن ثم، فمن غير الواقعي، أن نتخـــيل إدمـــاج منظمات رجال الأعمال والمنظمات الشعبية (الساعية مثلا إلى تحســـين الخدمات المقدمة للفئات الشعبية، أو الدفاع عن أوضاع معيشتها التي تتجه إلـــى الـــتدهور) في سياق استراتيجية تنمية قائمة على برامج التكيف الهيكلي التي بالطـــبع تصـــب في مصلحة النوع الأول من المنظمات بينما تتعارض مع مصالح النوع الثاني من المنظمات.

(٢)

بالنســـبة إلى **التكامل الأفريقي**: بتطبيق المنطق ذاته في الملحوظة (١) ، نجد أن "الـــتكامل الأفريقـــي" لا يـــدل علـــى شيء واحد وثابت. فالتكامل بالنسبة إلى الحكومـــات الســـائدة، يمكـــن أن يدل على محاولة متواضعة للتماسك أمام ضغوط الـــنظام الدولي والمؤسسات المالية الدولية، أو كما أشار د. حمدى عبد الرحمن في ورقـــته، هـــو نوع من محاولات التجميل مثله في ذلك مثل النمط السائد من الدفاع

عــن الديمقراطــية والإصلاح السياسي و حقوق الأقليات وتمكين النساء.. إلخ. أما بالنسبة لرجال الأعمال، فهو يعني التطلع نحو أسواق، في ظل انغلاق الطريق أمام جهودهــم المســتميتة في الوصول إلى أسواق أوربا أو الغرب. أما بالنسبة للفئات الشــعبية الواسعة فهو لا يمكن أن يعنى سوى آفاق للتضامن في سعيها إلى الدفاع عن مصالحها التي عصفت بها رياح الليبرالية الجديدة.

ومــن هنا، فقد تكون الخطوة الأولى في برنامج عمل مثل برنامجنا هى تحديد اتجــاه التفكير، أي عناصر المجتمع ننشغل بها، ومن أجل تحقيق أي غاية فى ظل أية استراتيجية للتنمية؟ وأي معنى للتكامل الأفريقي نعني؟ وإذا تجاهلنا هذا التحديد، فمن الممكن أن لا تسفر جهودنا مهما بلغ إخلاصها، سوى عن مزيد من الحوارات التــي تنضــم إلــى الخطابات الفوقية المستخدمة في أروقة المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأفريقي أو غيره، كما أشار د. حمدي عبد الرحمن.

ثانيا: المجتمع المدني في ظل هيمنة الدولة المهمين عليها

انطلاقا من تساؤل د.عابد الجابري الذي طرحه علينا د. حمدي عبد الرحمن، وهو هل يمكن تطبيق الليبرالية الجديدة في بلد متخلف؟ نتساءل أيضا هل ما تحقق فــي مجتمعاتــنا مــن ليبرالية اقتصادية ترافق مع ليبرالية سياسية كما ينبغي لهذا الــترافق في المنظومة الليبرالية الجديدة؟ وفي محاولة للإجابة عن ذلك نورد بعض الملحوظات:

(١)

أن تطبيق البرامج الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية الجديدة لم يكن نتاجا لتطور الــنظام الاقتصادي في المجتمعات العربية (الأفريقية)، بل على العكس كان نتيجة لأزمة في هذا التطور، ومن ثم جاء التطبيق من خلال الخضوع لشروط مؤسسات الــتمويل الدولــية – ضــمن عوامل أخرى. وحيث لم يكن التغير بناء على تطور مصــالح فــئات محددة داخل المجتمع، تسعى إلى تطوير شروط التعبير السياسي والمشــاركة والديمقراطية حتى تتمكن من فرض هذه المصالح، فقد مضى التحرير فــيما يتعلق بالمجال الاقتصادي إلى آخر شوطه، بينما تراجعت الحريات وتغلظت القــيود فــيما يــتعلق بالمجال السياسي. ومازال الطريق أمام التغيير الحقيقي في المجــال السياســي مســدودا بســبب تــراث الأبوية والسلطة المركزية من جهة، والــتوجس من الفئات المتسعة التي تتآكل المصالح التي حصلت عليها في مراحل

سابقة بفعل السياسات الليبرالية الجديدة. وهكذا استمرت الدولة في اكتساب شرعية سـلطتها من التقاليد وخاصة الإسلامية أو الملكية أو القبلية من جهة، و من خلال أجهـزة القمـع من جهة أخرى (سمير أمين (٢٠٠٠)). وهذا ما يشكك في فكرة العقد الاجتماعي التي يتطلبها المجتمع المدني من أساسها.

(٢)

تشـكك سـمات النخـب الاقتصـادية فـي ظل النظام الاقتصادي السائد في المجتمعات العربية (الأفريقية) في أنها تمثل قاعدة لمشروع ليبرالي سياسي. وبتأمل طبيعة وتطور هذه النخبة، نجد ميلا إلى توسع القطاع الخاص في مجال المقاولات، مـع تشـعب إلى المجالات المصرفية والخدمية، وبدرجة أقل إلى مجالات الإنتاج السـلعي وفي الزراعة والصناعة الاستهلاكية الخفيفة. ويتجه قسم كبير من القطاع الخـاص إلى ممارسة التوكيلات للشركات الأجنبية، وبخاصة متعددة الجنسية. وقد صـاحب التوسـع السريع للقطاع الخاص ممارسات طفيلية أهمها المضاربة على الأرض العقاريـة وعمليات السمسرة والوساطة والعمولات، فتفشى الاقتصاد غير الرسمي للطبقات العليا، وزاد اشتراك كبار موظفي الدولة في القطاع الخاص (قبل أو بعـد تركهم للخدمة). وتضافر ذلك مع علاقات القرابة والمصاهرة، ليؤدي إلى تداخـل النخـب الاقتصـادية والسياسـية. ويطلق البعض على تلك الاقتصاديات، اقتصـاديات "الرأسـمالية المضاربة"، فهي تعطي الأولوية لإقامة اقتصاد توزيعي أكـثـر منه منتج لقيم جديدة. (برهان غليون: ١٢٧، سعد الدين إبراهيم : ٢٧٥-٢٧٧).

ويعطي هذا التداخل بين عالم السياسة وعالم الأعمال طابعا زائفا لليبرالية في المجـتمعات العربـية، حيـث تفتقر النخب الاقتصادية إلى الاستقلال الذاتي، وهي تعـيش من خلال ما تقدمه من خدمات مباشرة وغير مباشرة إلى السوق العالمية. وأصبحت السوق الوطنية بالنسبة لها وسيلة للتراكم الأولي، الذي يسمح بأن تصبح جـزءا فعليا من الرأسمالية الدولية. ومن المنطقي ألا تتحمس فئة بهذه السمات إلى أيـة حريات ديمقراطية تصاحب الحريات الاقتصادية المدينين بوجودهم لها. وهم بحكـم تبعيتهم للخارج – وتداخلهم مع السلطة السياسية في الداخل- لا يبحثون عن قـاعدة اجتماعـية حاملـة لمشروعهم الليبرالي من داخل مجتمعهم ويعولون على ضغوط المؤسسات الدولية. ومن ثم، أصبح التحالف مع الخارج والمتزاوج مع بناء

سلطة استبدادية هما شرطان لازمان لبقاء الرأسمالية التابعة نفسها (برهان غليون : ١٢، علي أومليل، سمير أمين (٢٠٠٣)).

ومـن الملحوظـة (١) و (٢)، يمكـن التساؤل حول جدوى توجيه النداء إلى مـنظمات "المجـتمع المدنـي" التـي تنشط في الحدود التي ترسمها الدول، وإلى مـنظمات رجـال الأعمال الذين هم في الوقت ذاته من رجال الدولة، وحثهم على تفعـيل دور المجـتمع المدنـي فـي جهود التكامل الأفريقي رغم غياب استهداف مشروع وطني فى إطار التغيير عن مصالح الرأسمالية السائدة. وهذا لا يعني عدم جـدوى طـرح هذه الأفكار والطموحات في المجتمعات الأفريقية ، وإنما يعني أن علينـا تحديد الفئات ذات المصالح في تجسد هذه الأفكار بصورة حقيقية في الواقع. والتفكـير وفقـا لهذا السياق سوف يؤدي بنا إلى تركيز انشغالنا على توصيل هذه الأفكـار إلـى المنظمات الشعبية والحركات الاجتماعية والفاعلين في الاحتجاجات الشعبية وكافة أشكال العمل الجماعي المقاوم التي تتباين بالطبع من مجتمع أفريقي وآخـر. وسيكون مضمون الدعوة وفقا لذلك، هو أهمية دور التضامن بين الشعوب الأفريقـية فـي السعي لتحقيق التنمية التي تحقق أهداف الفئات الأكثر اتساعا في المجتمع.

مـــــراجــــع:

- بــرهان غليون (١٩٩٤)، "الديمقراطية العربية، جذور الأزمة وآفاق النمو"، فـــي بـــرهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي. دراسات نقدية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ســـعد الدين إبراهيم (محررا) (١٩٩٨)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ســـمير أمين (٢٠٠٣)، المنظمات الشعبية في العالم العربي، في سمير أمين وفرانسوا أوتار (محرران)، مناهضة العولمة. حركة المنظمات الشعبية في العالم ، القاهرة، مركز البحوث العربية والمنتدى العالمي للبدائل.
- علي أومليل (١٩٩٩)، مفهوم الشراكة، بحث غير منشور.

تعقيب (٩)

د. فرج عبد الفتاح فرج*

١- **البحث عن تعريف محدد لمفهوم متداول :** إننا جميعا نعرف المقصود بالمجتمع المدنى ، ونعرف المقصود بالعولمة ، ورغما عن ذلك فإننا نبحث عن وضع هذه المفاهيم فى معايير محددة القالب ، نختلف حول بعض جوانبها ، ونتفق مع بعض جوانبها أيضا ، وتظل المفاهيم راسخة فى أذهاننا كل منا يتعامل معها بالقدر المتيقن . ولا يستطيع أحد الأطراف أن يقنع الطرف الآخر بضرورة الأخذ بما يقتنع هو به، فلننظر مثلا لعلم الاقتصاد ، وبقدر الكتب التى ظهرت فيه ، ظهرت تعريفات هذا العلم ، ولكننا جميعا كمشتغلين بعلم الاقتصاد ، نعرف ما قدمه روبنز من تعريف، والبعض يأخذ به ، والبعض الآخر لا يأخذ به ، ونعرف ما قدمه شومبيتر فى هذا السياق والبعض أيضا يقتنع به والبعض الآخر يجحده وهكذا ..

إن تعريف شميتر، وهو فى رأى الباحث أوضح من عبر عن اتجاه تعريف المجتمع المدنى فى أفريقيا والوطن العربى قد تأثر بالرؤية التقليدية الضيقة ، إذ يرى فى المجتمع المدنى نظاما أو مجموعة من الجماعات الوسيطة المنظمة ذاتيا مع تحقق أربعة شروط فيها – والشرط الثالث منها أنها لا تسعى إلى أن تحل محل أجهزة الدولة أو أن تقبل مسئولية تولى مهام الحكم بشكل عام . أى إن التعريف يستبعد الأحزاب السياسية عن نطاق المجتمع المدنى، وهو الأمر الذى يختلف مع تعريف سعد الدين إبراهيم ولا يسير معه فى نفس الاتجاه على النحو الذى أوردته الورقة ، ولا نعلم كيف يرى الباحث أن التعريفين يسايران بعضهما رغم استبعاد الأول للأحزاب السياسية ، وتوسيع الثانى للمفهوم ليشمل كل التنظيمات غير الحكومية..

٢ – أن اصطلاح المخزن للتعبير عن الدور المهيمن للدولة هو اصطلاح عرفته الحياة العامة فى مصر أيضا حتى وقت قريب حيث كان يطلق على وزارة المالية – وزارة الخزانة ، فى عهد عبد الناصر ، وأعتقد أن إسباغ صفة وضعية الدولة المستبدة والمهيمنة فى مواجهة المجتمع الضعيف والخاضع والذى يحتاج إلى

*أستاذ بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة (مصر)

موجـة من التحرر ، لا أعتقد أن الحقبة الناصرية يمكن أن تتصف بهذه الصفات ، نظـرا لامتلاكها المشروع التنموى الوطنى الذى استهدف مصلحة الشعب كمصلحة عليا يجب تخطى كل العقبات للوصول إليها .

٣- إن مؤسسات المجتمع المدنى بالمفهوم الذى تبنته الورقة البحثية يثير عديدا [illegible]ـن الإشكاليات، فهى من ناحية مؤسسات غير متجانسة الأهداف ، بل لا يوجد حد أدنـى مـن هـذا التجانس بين بعض منها ، خذ على سبيل المثال جمعيات رجال الأعمال ، والنقابات العمالية فكلاهما مختلف الأهداف ، الصحافة القومية والصحافة الحزبـية ، أيضـا كلاهما مختلف عن الآخر من حيث الهدف والأسلوب ، والنتائج المـتوخاة . ومـن ناحية أخرى فهى تضم إلى جانب مؤسسات العمل الاجتماعي ، تلـك المؤسسـات الـتى تستهدف المشاركة فى القرار السياسي ، أو بالأحرى تلك الساعية للحكم وتقصد بها الأحزاب السياسية ، فهل تدخل فى نطاق المفهوم على الـنحو الـذى جـاء به تعريف سعد الدين إبراهيم ، أم تظل بعيدة عن دائرة مفهوم المجتمع المدنى [illegible] لتعريف شيمتر Schmitter ؟.

٤ [illegible] التنموى للدولة فى أفريقيا (مرحلة ما بعد الاست[illegible] شعارا لمرحلة [illegible] فى أفريقيا ما بعد الاسـ[illegible] ثـم يستطرد القول ليصل إلى أن الجانب الأكبر فى ممارسة السلطة ولاسـيما فى مواجهة العمال والفلاحين يعد الأكثر أهمية فى سياق استمرار ملامح المـر[illegible] فى طبيعة الحكم الوطنى الجديد ، فضلا عن ذلك فإن الوضـ[illegible] ليم تقسيم العمل من خلال تمايز طبقي بالغ [illegible] بين الشرائح العليا والـ[illegible] طنين

غـير أننا نختلف مع الباحث فى جملة ما ذهب إليه من دور وطنى للدولة فى أفريقـيا بعـد انتهاء المرحلة الاستعمارية، فقد عمل كل من عبد الناصر (مصر)، وجـوليوس نيريرى (تنزانيا) ، وكوامى نيكروما (غانا) ، وأحمد سيكتورى (غينـيا)، وغـيرهم مـن الآبـاء المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية على إحياء المشـروع التنموى الوطنى والانتقال به من الشعار إلى العمل ، وقد تم ترجمة ذلك فـى وثائق عديدة ، كذلك أيضا تم ترجمته فى شكل مشروعات صناعية وزراعية وخدمية ، وكان العمل فى تلك المرحلة هو الوسيلة المشروعة للحراك الاجتماعى ، غير أن تحالف قوى الإمبريالية على المشروع الوطنى الأفريقى عمل على تقويض بـذور التنمـية المستقلة فى أفريقيا سواء تم ذلك بالأساليب العسكرية (نكسة يونيو

١٩٦٧) ، أو مـــن خلال فخ الديون الذى نصبته الولايات المتحدة الأمريكية لدول العالم الثالث ، وكانت بدايته الخروج عن آخر شكل من أشكال قاعدة الذهب فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ .

إن مناخ وبيئة عمل مؤسسات المجتمع المدنى آنذاك ، ليس هو المناخ أو البيئة الـــتى تســـود عالم اليوم ، فحينما تكون الدولة هى المسئولة عن المشروع التنموى وتحقـــيق التراكم الرأسمالى ، تكون الحاجة لمؤسسات المجتمع المدنى أقل منها فى حالـــة الدولة التى تتخلى عن مشروعها الوطنى للقطاع الخاص بما يزيد من مساحة الفـــراغ بين الدولة ومواطنيها ، وهنا يصعب مسايرة الباحث فيما ذهب إليه من أن الجماهـــير الأفريقـــية التى تم تعبئتها فى مرحلة النضال الوطنى ضد الاستعمار ثم تهميش وتقزيم دورها النضالي.

٤-قياس فاعلية العمل فى مؤسسات المجتمع المدنى :

لعلـــه وقـــد يكـــون مـــن المفيد أن نبحث عن معيار لتقييم فاعلية العمل داخل مؤسسات المجتمع المدنى للمساهمة فى الإجابة عن تساؤل أساسى ألا وهو إلى أى مـــدى يحـــتاج المجتمع لمثل هذه المؤسسات ؟ إن الإجابة تتوقف على مدى فاعلية المؤسســـات نفســـها ومدى تأثيرها فى المجتمع الذى تعيش فيه على ضوء أهدافها وإمكاناتهـــا . إن صـــعوبة القياس الكمي غالبا ما تقف حائلا أمام الإجابة على مثل هـــذه التساؤل . إن قياس الكفاءة لهذه المؤسسات يختلف باختلاف طبيعة الخدمات الـــتى تـــؤدى ، غـــير أنه من المقبول أن يكون هناك مقياس عام لتحليل انحرافات الأداء عـــن المســـتهدف فـــى ضوء الإمكانيات ، أى يتم وضع الأهداف فى ضوء الإمكانـــيات المتاحة ثم يتم حصر الأداء ، والفرق يمثل انحرافا عن المستهدف يتم تحليله والوقوف على أسبابه .

هـــل مـــن المقبول الأخذ بمعيار التكلفة / المنافع للحكم على كفاءة أداء العمل بمؤسســـات المجتمع المدنى ؟ ، فالتكلفة يمكن تقديرها نقديا، أما المنافع فيصعب أو يستحيل ترجمتها إلى قيم نقدية، أم أن الأهداف وحدها إذا ما تم صياغتها بشكل جيد ، تكـــون هـــى المعيار للحكم على كفاءة أداء هذه المؤسسات ؟ وبطبيعة الحال فإن صـــياغة الأهـــداف لابد وأن ترتبط بحجم الموارد المتاحة للمؤسسة ، وأن ترشيد اســـتخدام هذه الموارد ، وتحقيق الأهداف المرجوة ربما يكون معيارا مقبولا للحكم على كفاءة أداء مؤسسات المجتمع المدنى .

تعقيب (١٠)

د. محمد عاشور مهدي*

انطلاقا من الوعي بأن ورقة الدكتور حمدي عبد الرحمن ورقة مفاهيمية هدفها إثـارة الأذهان حول القضايا الأساسية التي احتوتها؛ فإن مداخلتي سوف تتركز في جملـة من الملاحظات التي أثارتها الورقة لدي، تهدف إلي إلقاء مزيد من الضوء علي جوانب الموضوع وصولا إلي فهم أعمق له وقدرة أكبر علي معالجته وتحقيق أهدافه المتمثلة في بلورة المشروع البحثي.

الملاحظة الأولي

إن المـتأمل فـي التعريفات المطروحة للمجتمع المدني علي نحو ما خلصت الورقة الأساسية يجد أنها تقوم علي افتراضات ثلاثة أساسية هي:

ـ ضـرورة تحديـد أي من المنظمات الرسمية وغير الرسمية التي يمكن إدراجها في المجتمع المدني.

ـ أن يتمتع المجتمع المدني بصفة الاستقلال عن الدولة، بما يجعل الأخيرة لا تتحكم في أو تسيطر علي أنشطة وتنظيمات المجتمع المدني.

ـ إن الاستقلال سالف الإشارة إليه لايجب أن يمنع اعتراف المجتمع المدني بشرعية الدولة وأنه ليس بديلا عنها.

والمفترضـات سالفة البيان في جملتها غير متوافرة في العديد من دول القارة بصفة عامة ودول الشمال الأفريقي بصفة خاصة. فمن ناحية، فإن ثمة إجماعا علي عـدم وضـوح ما يمكن اعتباره من منظمات المجتمع المدني وما لايمكن اعتباره كذلـك، ومن ناحية ثانية فإن كثيرا مما يمكن اعتباره من تنظيمات المجتمع المدني فـي دولة ما أو مرحلة ما بفضل استقلاله عن الدولة وتحقق الشروط سالفة الذكر فـيها، فإنها في دولة أخري أو مرحلة أخري يمكن ألا تعد كذلك بفعل اختلال أحد أو كـل المفترضـات سـالفة البيان، مثال ذلك النقابات العمالية في مصر مقارنة بنظـيرتها في جنوب أفريقيا، وكذا مقارنة دور الأخيرة في مرحلة ما قبل التحول الديمقراطـي وحكـم الأغلبـية عـام ١٩٩٤ والمرحلة التالية علي ذلك في ضوء العلاقات والروابط التاريخية بين النقابات العمالية وفي مقدمتها الاتحاد العام لنقابات

---

*معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة (مصر)

عمال جنوب أفريقيا "كوساتو" وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم.

وعلـــي صـــعيد ثالث فإن فاعلية المجتمع المدني في كثير من الدول الأفريقية ارتبطـــت إمـــا بانحسار دور الدولة وتراجعه، أو غيابه كلية بانهيارها؛ حيث تتقدم مـــنظمات المجـــتمع المدنـــي لتملأ الفراغ الناجم عن ذلك، ولتمثل الملاذ لأفرادها وأنصـــارها. وتعتـــبر مـــناطق الـــتماس الحدودية أكثر المناطق معرفة بمثل هذه التنظـــيمات والممارســـات"؛ حيث تشهد العديد من المناطق الطرفية هذه امتدادات وتعـــاملات عبر حدودية في مجالات عديدة بعيدا عن سلطان الدولة وسطوتها؛ كما أن اســـتمرار المجـــتمع الصـــومالي علي الرغم من انهيار الشكل المؤسسي للدولة وزوالها يطرح مثالا آخر في هذا الصدد.

* وعلـــي ذات الصـــعيد فـــإن محـــاولات التوسع في تعريف المجتمع المدني يحيطها العديد من المخاطر؛ فعلي الرغم من الاتفاق مع ماذهب إليه الدكتور حمدي عبدالرحمن من أن ذلك التوسع قد يضفي قدرا من الحيوية للمصطلح علي المستوي الوطنـــي، فإن ذلك التوسع في التعريف يمكن أن يثير العديد من المشاكل من جراء تلـــك التذرية في بيان ما ينطبق عليه المفهوم؛ وهي مشاكل تتعلق بمدي فاعلية تلك المنظمات المندرجة في إطار المجتمع المدني ومدي قدرتها علي تحقيق غايات مثل الاســـتقرار والمشـــاركة العامة والصالح العام في ضوء المنظور والمصالح شديدة الضـــيق للكثـــير مـــن هذه التنظيمات وعجزها علي المستوي الوطني، ناهيك عن المســـتوي القـــاري؛ فالمجـــتمع المدنـــي لا يوجـــد تلقائيا بوجود الروابط المستقلة والمصـــالح الخاصة، فليس كل نشاط خارج الدولة يعتبر مجتمعا مدنيا أو مرادفا له فالمجـــتمع المدنـــي ـــ يرتـــبط فـــي مفهومة المعاصر وكجزء من قوته ـــ بشكل التنظـــيمات وجوهـــر المشاركة أو عدم المشاركة السياسية وتحقيقه للديمقراطية في مجال أرحب.

الملاحظة الثانية

إن المجتمع المدني يشكل عددا ضخما من المصالح المتميزة والمتمايزة ويشمل تنظـــيمات وروابـــط تطوعية عديدة (مؤسسات دينية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، مثقفيـــن،..) فالمجتمع المدني إذا ليس مجتمعا متجانسا ولامتماسكا، وبالتالي يمكن تصـــور وجـــود صراعات وانقسامات داخل ذلك المجتمع وبين مكوناته؛ علي نحو يصعب معه الحديث عن ذلك المجتمع كوحدة واحدة.

الملاحظة الثالثة:

إنـــه وإن بـــدا أن المجـــتمع المدني في كثير من الأحيان منفصلا عن الدولة ومناهضـــا لســـلطانها ونفوذهـــا من خلال السعي لوضع الحدود والقيود علي ذلك الســـلطان وضمان وتحصين امتيازات أعضائه، فإن تباين مصالح مكونات المجتمع المدني يدفع جماعاته أو بعضها علي الأقل للبحث عن سبل للتأثير علي الدولة فيما يتصـــل بالسياســـة العامـــة وتخصيص الموارد، وقد تكون تلك المساعي ودية أو مصحوبة بممارسات عدائية من جانب كل طرف تجاه الطرف الآخر.

الملاحظة الرابعة:

إن البحـــث فـــي أســـباب المشكلات التي تثيرها العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنـــي في أفريقيا ـــ تنبع في جانب كبير منها ـــ من وجهة نظري ـــ من طبيعة نشـــأة الدولة الأفريقية ووجودها من ناحية ومن طبيعة التنظيمات المكونة للمجتمع المدني في أفريقيا ودورها من ناحية ثانية.

فالنشـــأة المصـــطنعة للعديد من دول القارة، أدت إلي عجز العديد من الأنظمة السياســـية فـــي تلـــك الدول عن القيام بوظائفها علي الأصعدة (الأمنية، الاقتصادية السياسية، الاجتماعية...)، بالنظر إلي أن كثيرا من تلك الدول كانت مستعمرات أو وحـــدات إداريـــة تابعة لمنظومة أكبر من المستعمرات الخاضعة لدولة كبري، ولم تكـــن العديـــد من تلك المستعمرات قادرة ـــ عند استقلالها ـــ علي القيام بوظائفها كدولـــة مســـتقلة، ومـــع تبدي ذلك العجز في قدرات الدولة عن الوفاء باحتياجات المجتمع اتجه كثير من الأنظمة إلي الانتقائية في التعامل مع جماعات المجتمع عبر أداتـــي المنح والمنع الأمر الذي أسفر عن أحد أمرين في تعامل كثير من تنظيمات المجـــتمع مع الدولة، أولهما الخضوع للنظام طمعا أو رهبة، والثاني الخروج عليه تحديـــا أو انعزالا واكتفاء بالذات. وفي كل لم يكن الأمر ليشجع علي علاقة صحية بين الجانبين.

الملاحظة الخامسة:

إن فاعلية المجتمع المدني في العديد من التجارب علي صعيد القارة وخارجها ارتبطت بقضايا بعينها كالتحرر الوطني أو المطالبة بالديمقراطية والحرية؛ وأنه في معظـــم تلـــك الـــتجارب تراجعت تلك الفاعلية مع تحقق الهدف المشترك لجماعات

المجـــتمع المدني وذلك بفعل الاختلاف حول القضايا والأهداف التي تتلاءم والواقع الجديـــد، والانشـــقاقات داخـــل صفوف تحالف النضال من أجل التحرر الوطني أو الديمقراطية.

الملاحظة السادسة:

وتـــتعلق بالمـــبالغة في تقدير دور منظمات المجتمع المدني ومركزيته في أي تجـــربة ديمقراطـــية ــ فمـــن وجهة نظرنا ــ أن الأمر ليس علي هذا النحو علي الأقـــل في الكثير من دول القارة، وفي جميع دول الشمال الأفريقي تقريبا بالنظر إلي حقيقة غياب ثقافة التسامح والتداول السلمي الدوري للسلطة، والتي تعتبر ــ أي ثقافـــة التســـامح ــ شرطا لازما للديمقراطية، فكثير من تنظيمات المجتمع المدني تتسم بالمركزية الشديدة ولا تعرف تداولا سلميا للسلطة، فانتقال السلطة داخل العديد مـــن تلـــك التنظـــيمات يتم عبر الوفاة الطبيعية أو غير الطبيعية (تصفية) أو عبر الانشقاق والتمرد أو تدخل طرف ثالث (القضاء، السلطة التنفيذية...) وخطورة ذلك الأمـــر أنه يجعل منظمات المجتمع المدني أقل فاعلية وقدرة علي النضال من أجل إحـــداث تحولات ديمقراطية حقيقية، فضلا عن جعلها عرضة للاختراق من جانب الـــنظم الحاكمة، بل وعرضة لنقد دائم بأنها تطالب بالأمر وتفعل نقيضه فيما يتصل بالديمقراطية.

الملاحظة السابعة:

وتأتـــي نتاجا للملاحظات سالفة البيان، ففي ضوء ما سبق ذكره، فإنه ليس من المستغرب تقلص دور مؤسسات المجتمع المدني علي صعيد التكامل الإقليمي وذلك بفعل مجموعتين من الأسباب، تتعلق أولاهما بالإطار العام الحاكم الذي تعمل خلاله تنظـــيمات المجـــتمع المدنـــي، والأخـــري تتصل بنشأة مؤسسات المجتمع المدني وأهدافها.

فعلـــي صـــعيد الأسباب المتعلقة بالإطار العام يلاحظ أن كثيرا من التنظيمات تخضع لقوانين صارمة فيما يتصل بعلاقاتها مع العالم الخارجي رسميا كان أو غير رسمي، سواء فيما يتصل بالأنشطة أو التمويل أو غير ذلك، الأمر الذي يحول دون قـــيام علاقـــات رسمية معترف بها علي الصعيد الإقليمي أو القاري إلا في النذر اليسير.

وعلــي صعيد الأسباب الخاصة بنشأة ووظيفة مؤسسات المجتمع المدني، فإنه ــ وفي ضوء ما سلف ذكره عن ارتباط نشأة بعض هذه المؤسسات بأهداف بعينها ــ تفقــد المــنظمة فاعليتها بتحقيقها، أو أهداف خاصة ضيقة تجعل المؤسسة بعيدة عــن غــيرها من المؤسسات، وفي ضوء الافتقار لإطار ثقافي ورؤية شاملة لدور المجــتمع المدنــي ووظيفــته علــي الصعيد الوطني والإقليمي، وانشغال كثير من تنظــيماته بمشــكلات قطرية بل ومحلية ضيقة، فقدت تلك المؤسسات القدرة علي التأثــير والفعــل علــي الصعيد الإقليمي إلا في أطر ضيقة ومساحات غير ظاهرة كــروابط الجماعــات الدينية الصوفية والكنسية، أو النطاقات الإثنية والقبلية عابرة الحــدود فــي المناطق الطرفية من الدول المتجاورة وفي سياق غير رسمي يتبادل والدولــة عدم الاعتراف، وإن قبل الطرفان التعايش علي أساس من التغاضي عن وجود الآخر وليس التراضي.

الخــلاصــة

إنــه فــي ضــوء كل ما سبق، يثور تساؤل حيوي هو من أين نبدأ في سعينا لتدشــين مشــروع لتفعيل دور المجتمع المدني في دعم التكامل الأفريقي. والرأي عندي أن نقطة البدء لابد وأن ترتكز علي ما يلي:

ــ وضع تعريف واضح ومحدد إجرائيا للمجتمع المدني علي نحو يوحد الرؤي ويزيل اللبس المحيط بهذا المفهوم المراوغ والمحير، وهو ما يعني بالضرورة الأخذ فــي الاعتــبار المفاهــيم الأخري المتداخلة معه كالمجتمع بصفة عامة، والمجتمع الأهلي، والمعارضة.

ــ عمــل دراسة مسحية للتنظيمات المدنية العاملة في مجالات تكاملية إقليمية وتقديــر إمكاناتها ووضع ترتيب وأوزان نسبية لكل منها علي أسس يتفق عليها لما يحقــق صــالح المشــروع، ويعــتمد التقيــيم من بين ما يعتمد علي تاريخ النشأة، والعضــوية، والــنطاق الجغرافــي الــذي تغطيه وطبيعة الأنشطة التي تمارسها، والجمهور المستهدف أو المستفيدين، والأهداف، والإنجازات..

ــ محاولــة التنســيق بين التنظيمات العاملة في أنشطة متشابهة ودمجها- إن أمكــن ذلك- بما يزيد من فاعليتها مع ما يتطلبه ذلك من توحيد معايير الأداء بينها والتقيــيم، وهــنا يمكن أن تساهم مراكز البحوث والتدريب بدور فيما يتصل بصقل وتنمية المهارات ونقل الخبرات.

ولاشك أن تحقيق تلك الأهداف وغيرها لن يتأتي دون نشر ثقافة تؤمن بأهمية الـتكامل الإقليمي، وهنا تتبدي أهمية المشروع الثقافي ممثلا في البرنامج التعليمي الـذي أري أنه ربما يكون أكثر فاعلية إن تم التركيز علي مراحل التعليم الأساسي إلـي جانب مشروع دراسات الدكتوراه المقترح؛ باعتبار أن التنشئة لأجيال مؤمنة بالعمل الإقليمي المشترك في كافة المستويات ومن مختلف الأعمار ضمانة أساسية لازمة لاستمرارية أي عمل جماعي مشترك.

تعقيب (١١)

د.عواطف عبد الرحمن*

قام الباحث برصد وتحليل مفاهيم المجتمع المدني في السياق الغربي كما تناول الأصل التاريخي للمفهوم في التجارب العربية الأفريقية والأسباب التي أدت إلي انتشاره في السنوات الأخيرة من القرن العشرين والمؤتمرات الدولية التي أسهمت في ظهوره وانتشاره. يناقش الباحث في دراسته إمكانية تحقيق التكامل الإقليمي والقاري في أفريقيا من خلال منظمات المجتمع المدني مستندا إلي الفرص التي يتيحها عصر العولمة الذي يفسح المجال واسعا أمام المصالح الخاصة التي تتجاوز نطاق كل من العائلة والدولة ويطرح الباحث موضوعه عبر خمسة محاور تتناول إشكالية تعريف المجتمع المدني في أفريقيا وعلاقة الدولة بالمجتمع المدني ثم التفاعلات والأدوار علي المستوي الإقليمي وكيفية تفعيل المجتمع المدني ودوره التكاملي وأخيرا اقتراحا ببرنامج دراسي عن التكامل الأفريقي.

وقد حرص الباحث علي إبراز الإشكاليات الناتجة عن محاولات بعض الأكاديميين فرض المفهوم الغربي للمجتمع المدني علي أفريقيا والوطن العربي.

ثقافة حقوق الإنسان.

ملاحظات أساسية

وفي ضوء الرؤية التي طرحها الباحث عن المجتمع المدني ودوره في تحقيق التكامل الإقليمي والقاري في إطار رصدي تحليلي بانورامي تبرز بعض الملاحظات نوجزها علي النحو التالي:

أولا: حاول الباحث أن يستخلص تعريفا ملائما للمجتمع المدني في إطار الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات العربية الأفريقية وأن يتواكب التعريف مع التطورات الاقتصادية والسياسية التي فرضتها العولمة علي الواقع الأفريقي. وبالفعل استخلص التعريف التالي مستندا إلي إسهام أورفيس (المجتمع المدني هو فضاء عام يشمل أنشطة جماعية مستقلة سواء كانت رسمية أو غير رسمية ويعترف في ذات الوقت بشرعية وجود الدولة) وفي إطار هذا التعريف

---

*أستاذة بكلية الإعلام – جامعة القاهرة (مصر)

يدعونا الباحث إلي الأخذ بمدخل المجتمع المدني بمفهومه المجتمعي الواسع لتعزيز الديموقراطية وإشاعة القيم المدنية التي تحرص علي التسامح وقبول الآخر في إطار الاعتراف بشرعية وجود الدولة وبأهمية وظائفها. ولم يحدد لنا الباحث أي دولة يقصد، وما هي طبيعة هذه الدولة، والمصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تمثلها؟

هل يقصد الدولة العربية الأفريقية التي عرفت بالقوة والشراسة في تعاملها مع الشعوب ومنظمات المجتمع المدني، ولكنها في مواجهة الدول الأجنبية يبدو ضعفها وتهافتها بصورة مشينة في كثير من الأحيان خصوصا أمام الدول المانحة التي استمرت في ضغوطها علي الحكومات الأفريقية طوال العقد الماضي حتي أدت إلي التصفية الفعلية لكافة وظائف الدولة الاقتصادية. كما أن اللبرلة الاقتصادية وإنهاء تدخل الدولة حسب تعليمات المؤسسات المالية الدولية في إطار برامج التكيف الهيكلي قد أدت في معظم الدول الأفريقية إلي نشأة جماعات مافيا سياسية مالية تحاول السيطرة علي الاقتصاد كما أدي ضعف وانهيار الدولة في بعض أنحاء أفريقيا إلي ظهور مصالح خاصة تعتمد علي حماية ميليشيات مسلحة حتي أصبح العنف والفوضي وانعدام الأمن في هذا السياق هي السمات المميزة لمناطق شاسعة في القارة.

كذلك يلاحظ إغفال الباحث عن طرح التساؤلات الجوهرية والتي ظلت بلا إجابات ورفع شعارات مثل (دولة قوية ومجتمع مدني قوي يشكلان ديموقراطية وتنمية وتكامل) كيف يتحقق ذلك في ضوء ما أكدته الوقائع العديدة عن فساد وتبعية الحكام الأفارقة. والتساؤل هو حول أي سياسات يمكن أن تلتقي الدولة مع منظمات المجتمع المدني، سياسات تعمل لصالح السوق والشركات المتعددة الجنسية خضوعا لتعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة أم سياسات تعمل لصالح المهمشين من الأغلبية الأفريقية في الريف والحضر؟ وهل هي سياسات تعتمد علي الاستثمارات الأجنبية بزعم أنها الوسيلة الوحيدة القادرة على إنقاذ أفريقيا من الأزمة التنموية أم سياسات تعتمد علي الموارد الذاتية، علما بأن الكثير من موارد أفريقيا المعدنية والطبيعية مثل الغابات والمصايد وحقول النفط واقعة أصلا في أيدي رأس المال الأجنبي، مثال أمريكا والنفط الأفريقي الرخيص الذي لم يوظف لتنمية الدول الأفريقية .

وهناك تساؤل أخير عن منظمات المجتمع المدني الموجودة والفاعلة في

أفريقــيا وموقعهــا مــن المنظمات الرسمية التي تتدثر بغطاء أهلي والتي أسستها الحكومــات الأفريقية للمصادرة علي العمل الأهلي الحقيقي مثل المجالس القومية للمــرأة الأفريقــية فــي مصر ونيجيريا وكينيا وتونس والسنغال وأيضا المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر.

وتكمــن أوجــه القصور في التعريف الذي تبناه الباحث في غياب المعلومات الميدانية المفصلة عن خريطة منظمات المجتمع المدني في أفريقيا، الأمر الذي أدي إلــي التبســيط أو التعميم المخل أو محاولة التوفيق بين التراث الغربي في مفاهيم المجــتمع المدني وبين ما يطرحه الواقع الأفريقي من تحديات تتعلق بالخصوصية المجتمعــية والثقافــية. ولاشك أن اختزال الواقع الأفريقي المعاصر وقصره علي تجــارب التحرر الوطني وبعض أشكال النضال النقابي وتجاهل الحركات الشبابية والنســائية ومــنظمات المهنيــن والتجار وصغار الحرفيين والصيادين وتجمعات الرياضــيين واتحــادات الكــتاب والفنانين كل ذلك يؤثر بالسلب علي التصورات المطــروحة عــن دور المجــتمع المدنــي في تحقيق التكامل الأفريقي في عصر العولمــة. ومــن هــنا تــبرز ضرورة تضافر كافة القوي المستنيرة من المثقفين والأكاديميين الأفارقة والعرب لبلورة رؤية مستقبلية عن دور المنظمات الأهلية في أفريقــيا لمواجهة قوي الاستبداد والفساد المحلي وهيمنة مؤسسات العولمة والسوق العالمية، ورسم تصور بديل لعلاقات الهيمنة الرأسمالية القادمة من الشمال وتجاوز تهميش الدولة من جانب قوي السوق بطرح رؤية علمية شاملة تبرز دور المجتمع المدنــي ومؤسســاته في إقامة جسور التعاون جنوب ــ جنوب والاعتماد الجماعي علــي الذات توطئة لتكوين جبهة مترابطة تتشكل من منظمات المجتمع المدني في دول الجنوب.

ثانــيا: أتفــق مع الباحث جزئيا في التعريف الذي طرحه عن المجتمع المدني ولكننــي أضــيف بأن هناك ضرورة لتبني مفهوم المهمشين باعتباره يشكل مدخلا جــيدا لتــناول قضــية المجتمع المدني واستقلالية منظماته التي تعد مصدرا هاما لخطابــات المهمشين التي يمكن أن تسهم في تغيير الأوضاع السائدة. إذ إن التحدي الرئيســي الذي يواجه منظمات المجتمع المدني في أفريقيا يكمن في أمرين، أولهما يــتعلق بــالمدي الذي يمكن أن تذهب إليه منظمات المجتمع المدني في مواجهة أو مســايرة السياســات التــي تفرضــها الحكومات الأفريقية في المجالات المختلفة وبالتحديد الاقتصاد والثقافة والخدمات. أما التحدي الثاني فهو يكمن في المدي الذي

يكمن أن تحقق من خلاله منظمات المجتمع المدني استقلالها الاقتصادي بالاستغناء عن مصادر التمويل الأجنبي والاعتماد علي مواردها الذاتية والعمل التطوعي.

ثالـــثا: أتفـــق مــــع الباحث في تأكيده علي أن غياب الديموقراطية باعتبارها الحلقـــة الرئيســـية لتحقـــيق الازدهـــار والنمو لمنظمات المجتمع المدني وبالتالي لمشـــروعات التكامل الأفريقي هو المعوق الأساسي للنشاط الأهلي والسبب المباشر لتعـــثر المشروعات التنموية والتكاملية في أفريقيا والعالم العربي ومما يجدر ذكره أن غـــياب الديموقراطية لايقتصر علي المجالات السياسية فحسب بل يشمل النظام العائلي والقبلي والنظم التعليمية والفضاءات الثقافية والمؤسسات المدنية في أفريقيا.

رابعـــا: يقترح الباحث إيجاد آلية جديدة لتفعيل ثقافة وأداء المجتمع المدني في أفريقـــيا تتمـــثل في تأسيس برنامج دراسي عن المجتمع المدني والتكامل الأفريقي تحـــت اســـم برنامج نكروما لدراسات المجتمع المدني والتكامل الأفريقي. وأضيف إلي هذا الاقتراح الجيد ضرورة الاهتمام بوسائل الإعلام لما تملكه من قدرات هائلة للتأثير علي الرأي العام بمختلف شرائحه في الريف والحضر، ولذلك أقترح تأسيس آلـــيات ثقافـــية وتعليمـــية وإعلامية بديلة لمواجهة آليات القمع الثقافي والإعلامي الرســـمية والعولمية، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تشجيع إقامة وسائل إعلام أهلية مقـــروءة ومرئـــية ومسموعة لنشر ثقافة المجتمع المدني وتغطية أنشطة المنظمات الأهلية.

خامســـا: لقد تزامن ظهور المجتمع المدني مع تراجع الدور الاقتصادي للدولة باعتـــباره آلـــية ضرورية من آليات العولمة سيتم توظيفها لملء الفراغ الناتج عن إجبار الدولة علي التخلي عن كثير من وظائفها إذ لم تعد الدولة هي الجهاز الملائم لتحقـــيق أهـــداف ومصالح المتحكمين في السوق العالمية والقوي العولمية الجديدة المتمـــثلة في الثلاثي الاقتصادي والشركات المتعددة الجنسية المستفيدة من التطور التكنولوجـــي فـــي مجـــال الاتصـــالات والمعلومات. ولذلك يجب التنبه إلي موقع المجـــتمع المدنـــي علـــي أجندة القوي العولمية والدور الهام الذي يقوم به باعتباره إحـــدي أدوات الاخـــتراق العولمي لمجتمعات الجنوب خصوصا في ظل اعتمادها علـــي الـــتمويل الأجنبي وتشير الخبرة التاريخية إلي استحالة أن يقوم رأس المال الأجنبـــي بدور حقيقي في تنمية وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في أفريقيا، خصوصـــا فـــي إطار ما يؤكده بروفيسور مامداني عن أن أصول المجتمع المدني الحديـــث في أفريقيا أبعد ما يمكن عن أن تكون بريئة، فتاريخ المجتمع المدني في

أفريقـيا إبان الاستعمار يختلط بالعنصرية، فقد كان في النهاية مجتمع المستعمرين والتابعين لهم. ويؤكد تاريخ المنظمات النسائية الأفريقية في فترة ما قبل الاستعمار مقولـة أن المجتمع المدني كان توطئة للحكم الاستعماري، ومن هنا تبرز ضرورة إعـادة النظر في مقولة المجتمع المدني علي ضوء العلاقات التاريخية بين أفريقيا ودول الشـمال المهيمنة وعلي ضوء خبرة الدولة الوطنية القمعية في أفريقيا حيث لـم تجد العديد من منظمات المجتمع المدني أي غضاضة في الارتماء في أحضان الدولـة القامعـة خوفا من بطشها وقبول التمويل الأجنبي من الجانب الآخر، وبين مطـرقة الحكومـات وسـندان التمويل الأجنبي فقدت منظمات المجتمع المدني في أفريقيا فاعليتها.

وقـد تسبب هذا كله في المزيد من التفتت والتشوش، ومن ثم لا يجوز في ظل هـذه الملابسـات الانزلاق إلي الجزم بأن المجتمع المدني سوف يخلق أوتوماتيكية بنـية ديموقراطـية وفاعليات أهلية قادرة علي تحقيق التكامل. وقد يكون من المفيد أكـثر أن نـنظر إلي كل من الدولة والمجتمع المدني كموقع لديه القدرة علي إنتاج خطاباته وفعالياته التي قد تتنافر أو تتقارب. وإذا كان المجتمع المدني والدولة ليسا منفصـلين عن بعضهما. ولكنهما ليسا شريكين متساويين ولايمكن الجمع بينهما في إطار موحد قادر علي تحقيق التنمية والديموقراطية والتكامل كما يشير الباحث.

تعقيب (١٢)

بعض القضايا الواجب إثارتها
بمناسبة الحوار حول المجتمع المدنى والتكامل الأفريقي

مصطفى مجدي الجمال*

نؤكـد فى البداية على أهمية الورقة التى تقدم بها الدكتور حمدى عبد الرحمن حسـن، لمـا اتسـمت بـه من شمول، وما قدمته من توصيات بشأن الموضوع. والملاحظات التالية لا تنصب على الورقة مباشرة، قدر ما تتعلق بالجدل العام حول القضية المطروحة للنقاش.

أولا: إن تفعـيل المجتمع المدني، أو السماح بانطلاق طاقاته، أمر يتعلق أساسا بالإرادة والفعل السياسيين. بمعنى تفاعل شبكة من الضغوط المحلية والدولية يفضى إلـى تحقيق هذا. ومن الواجب ملاحظة أن نصف القرن المنصرم قد شهد تحجيما لـدور المجـتمع المدني، سواء فى الحقبة الاستعمارية بهدف حرمان الشعوب من قـنوات للتعبـئة الوطنية أو حتى الحيلولة دون بناء الوطن على أسس من التفاعل الديمقـراطى الحـر، أم فى فترة حكم النظم الشعبوية التى كادت أن تبلغ حد تأميم المجـتمع المدنـي، أم فـى فـترة الـردة عن الشعبوية وعن المواقف المناهضة للإمبريالـية حيـث وجـدت المؤسسات المالية الدولية والشركات متعدية القوميات والـدول الغربـية أن مصـلحتها قـد توجب التعاون مع نظم تطبق برامج التكيف الهـيكلى والاندماج فى السوق الرأسمالية العالمية باستخدام ذات التقنيات الشمولية المعـروفة من النظم الشعبوية لتمرير تلك البرامج ذات التكلفة الاجتماعية الباهظة بالنسبة للطبقات الدنيا والمتوسطة.

غير أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى واشنطن ونيويورك، تزامنت مع هيمنة اليميـن المسـيحى المحـافظ فـى الولايات المتحدة، وأعطته زخما قويا ليفرض تصورات خاصة للعولمة والأقلمة يعرفها الجميع. ومن حيث انعكاسات هذا التطور علـى الموضـوع الـذى نناقشه أصبحت الدوائر العليا المتحكمة فى مسار عملية

---

*باحث بمركز البحوث العربية الأفريقية – بالقاهرة (مصر)

العولمـــة النيوليبرالـــية تفضل إعطاء مساحة أوسع من الحركة لتلك القطاعات من المجـــتمع المدنـــى التى تمهد للهيمنة الأمريكية، إلى حد احتلال الأرض والإرادة. وفـــى هـــذا السياق تأتى مشروعات إقليمية جديدة، مثل المشروع المسمى "الشرق الأوســـط الكبـــير" الذى يتحدث هو الآخر عن تفعيل دور المجتمع المدني، وإن فى إطار مشروعات أخرى بالتأكيد لاعلاقة لها بالمصالح الحقيقية للشعوب.

مـــن ثم يمكن فهم أنه لا يمكن إقامة أسوار صينية بين ما هو "سياسى" وما هو "مدنى"، لأن التشابك والتفاعل بين الجانبين أقوى من أن يتم تجاهلهما.

ثانـــيا: نخلص مما سبق إلى أن منظمات المجتمع المدنى كافة هى محل تنافس أو صراع، سياسى من حيث المضمون، ومن حيث القوى السياسية الحية المنخرطة فـــيه أو المحـــتكة به، بما فيها جهاز الدولة. فالأخيرة قد تفسح أمام المجتمع المدنى حـــيزا أوســـع للحـــركة، تحت ضغوط خارجية أو داخلية، لكنها فى الوقت نفسه لاتكـــف عـــن الـــتدخل فى أنشطته لضبط حركته وتوجهاته وفق رؤيتها الخاصة. والشئ نفسه تفعله القوى السياسية المعارضة، لأهداف التعويض أو التأثير أو حتى محاولة ما يسمى "السيطرة على المجتمع من أسفل" من خلال خلق وشائج قوية مع قطاعـــات عريضـــة من المستفيدين من أنشطة خدمية والمعبئين فى إطار خطابات أيديولوجية محددة.

ومـــن ثم، لم يعد من المقبول تصور مجتمع مدنى "نقى" وخال من التفاعلات والمســـتهدفات السياســـية. خاصـــة أن أقوى منظمات المجتمع المدنى سرعان ما تكتشـــف أنه لابد لها ــ عند مرحلة معينة ــ أن تلعب دورا فى التأثير على عملية صناعة القرارات الكبرى فى المجتمع، وهو ما يستلزم أحيانا الحضور والتمثيل فى مدخلات ومؤسسات صنع السياسات.

وفى ظل التطورات الأخيرة فى عملية العولمة النيوليبرالية، هل تكفى مواجهة العولمة على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بدون المقاومة على الصعيد السياســـي؟ نعتقد: لا. والأخطر تصور أن الأجندات الجزئية، على وجاهتها، يمكن أن تقـــدم من تلقاء ذاتها منظومة متكاملة تكفى لإنهاض مراكز مقاومة حقيقية ضد مراكز الثالوث الرأسمالى العالمي.

وإذا كـــان مـــن المفهـــوم أن يستبعد البعض أحزاب النخب الحاكمة من قوام المجـــتمع المدنـــي، باعتـــبارها أحزاب تقوم بالأساس على شبكات الولاء وتحويل مـــوارد الدولة إلى وسائل للتراكم والثراء، فهل يمكن بنفس المنطق إخراج أحزاب

المعارضة فى نظم لا تعرف تداول السلطة، من حيز المجتمع المدنى؟

ثالـــثا: من أهم ما قدمته الورقة هو ذلك التوسيع لحدود المجتمع المدني، وإن لـــيس مـــن الممكـــن تصور تضاريس ثابتة له، بحيث تتجاوز الحدود الضيقة التى فرضـــتها "رطانـــة" البنك الدولى، والتى تسربت إلى بعض وكالات الأمم المتحدة، وتلقفتها بعد هذا منظمات غير حكومية عديدة فى بلدان الجنوب.

فـــنكاد نـــرى أيضـــا محاولـــة لاخـــتزال المجتمع المدنى فى المنظمات غير الحكومية، بل ربما نجد اختزالا آخر يقصر أدوارها على نشاط واحد مثل الرعائى أو التنموى أو الدفاعى.

وإذا تأملـــنا أكثر أوضاع المنظمات غير الحكومية سنكتشف أن السمة الغالبة هـــى عجزها عن تدبير وتعبئة موارد وطنية لإدارة أنشطتها بسبب ضعف القدرات الشـــعبية، وشـــحوب هـــذا التقلـــيد عـــند البرجوازيات المحلية، فضلا عن القيود الحكومية العديدة على هذا النشاط. ومن ثم كان التمويل الأجنبى الغالب خليقا بإثارة أســـئلة منطقية عن مدى استقلالية تلك المنظمات عن الممول الأجنبى على مستوى الأولويـــات والـــبرامج، خاصـــة مـــع الملاحظة العامة لعدم تفهم أو عدم مراعاة الوكالات الأجنبية الممولة للخصوصيات والاحتياجات المحلية، ناهيك عن استهداف العمل وسط عرقيات أو أقليات محددة.

كمـــا لوحظ فى الآونة الأخيرة تزايد دور المحترفين على حساب المتطوعين فـــى المـــنظمات غير الحكومية، ورغم أن هذا قد أسهم فى رفع مستويات أداء هذه المـــنظمات وقدراتها الاتصالية، إلا أنه يتناقض والفلسفة التطوعية التى قامت على أساســـها. وإزاء الطـــابع النخـــبوي، وكذلك الأسرى والعشائري، لتلك المنظمات أصـــبحت علاقاتهـــا بالمســـتفيدين علاقة غير تراكمية، وبالذات بالنسبة للمنظمات الرعائـــية والتنموية. أما المنظمات الدفاعية فإن علاقتها بالجمهور العام أو الخاص تتأثر بالموقف الرسمى والإعلامى منها، وتتحدد بممارساتها ومدى ارتباط أجندتها بمـــا يطلق عليه "الثقافة المدنية الكوكبية" ومن ثم فإنها لم تنجح بعد فى بناء قواعد جماهيرية يمكن أن تشكل سياج حماية لها من محاولات الحصار من جانب الدولة، وكذا حمايتها من أية انحرافات من داخلها هى ذاتها.

رابعـــا: وعلى نفس المنوال يمكن لدراسات المجتمع المدنى أن تتناول الشروط الخاصـــة الـــتى تحياها قطاعات أخرى فى المجتمع المدنى مثل النقابات وجماعات المثقفين والحركات الطلابية..إلخ.

ومــن خــلال تقييم أوضاع قطاعات المجتمع المدنى فى كل بلد يسهل تصور الأدوار المناســبة الــتى يمكــن انتظارها منها فيما يتعلق بتعميق التكامل الإقليمى والإقليمى ــ الفرعى.

غــير أن المشكلة الحقيقية تكمن فى أن تلك المنظمات لاتزال غير قادرة على الاضــطلاع بدور فعال على المستوى الوطنى بفعل جملة من الأسباب ويصبح من قبــيل المــبالغة أحيانا تحميلها بأدوار لن تستطيع الوفاء بها، اللهم إلا على مستوى التوعية بأهمية التكامل الأفريقى فى الظرف العالمى المعين، أم على مستوى تبادل الخبرات وتعميق الصلات بين نشطاء المجتمع المدنى فى مختلف بلدان القارة وإلا فإننا نكون بصدد تكرار التجارب الحكومية الفاشلة.

وعموما لا يمكن تصور وضع أدوار للمجتمع المدنى من خارجه، فمن الأولى أن تنبع من داخله، وأن تتطور من خلال التجارب والتفاعل مع التجارب الأخرى.

خامســا: لايمكــن الانطلاق من فرضية راسخة بأن الخيار الإقليمى الأفريقى يتــبوأ أولويــة مطلقــة فى منظور جميع الحكومات الأفريقية، فكثير من النخب الأفريقية الحاكمة لم يعد قادرا ــ موضوعيا ــ على القيام بذات الدور الذى قام به الآبــاء الروحــيون للاســتقلال فى إطار خطاب الجامعة الأفريقية . ولكن بالنسبة للمجــتمع المدنى القائم سنجد فى الحقيقة غيابا لمنظور الاندماج الإقليمى عند كثير مــن منظمات المجتمع المدنى، مثل النقابات والاتحادات المهنية، ولعل هذا هو أحد أسباب الطابع الشكلى لكثير من الاتحادات القارية على هذا المستوى.

أمــا بالنســبة للمــنظمات غير الحكومية فمن المهم تذكر أن عنصر التمويل الأجنــبى يلعب دورا فى تحديد توجهاتها الإقليمية، بل إنها قد تنشط على المستوى القارى فى إطار أجندة منظمات شمالية.

وتظــل هناك فى كل الأحوال مشكلة كبرى تتمثل فى أن كثيرا من المجتمعات الأفريقــية تعــيش حالة من البلبلة والحيرة بالنسبة للخيار الإقليمى، ويتمثل التعبير عــنها فى ظاهرة تعدد وتنوع الأطر الإقليمية التى تنتسب إليها الدولة أو المنظمة.. إلــخ. ورغم أن هذا كان من الممكن أن يكون عامل إغناء وتواصل، فإنه فى ظل هشاشــة البــنى التنظيمية والتباس الهوية الوطنية، يتحول إلى عنصر انقياد وراء الأقطاب الأقوي.

سادســا: بالنسبة لمقرر دراسى مقترح حول دور المجتمع المدنى فى جهود التكامل الأفريقى يمكن إيجاز النقاط الآتية:

(١) فـــي ظـــل تـــزايد دور المراكز البحثية المستقلة تزداد أهمية أن تتشاور وتتشارك معها الجامعات فى صياغة وتنفيذ البرامج الدراسية.

(٢) أهمية أن يركز البرنامج الأكاديمى على استكشاف الواقع الفعلى لمنظمات المجـــتمع المدنى والحركات الاجتماعية، مع التركيز على تناقضاتها الداخلية عامة، وبشكل خاص التناقضات التى تحول دون قيامها بدور فاعل فى التكامل الإقليمي.

(٣) ضـــرورة الاهتمام بالدراسات المستقبلية للتوصل إلى سيناريوهات متوقعة لوحـــدات وكلـــيات المجـــتمع المدنى فى ضوء شبكة التفاعلات الدولية والإقليمية والمحلية.

(٤) الاهـــتمام بإجـــراء دراســـات حالة لمنظمات التكامل الإقليمى القائمة بين منظمات المجتمع المدني، وكذلك اقتراح مبادرات أخرى لهذا التكامل.

(٥) بحـــث المفاهـــيم الأساسية المختلفة المتعلقة بالمجتمع المدني، مع إعطاء اهتمام خاص للمنظورات والممارسات الفعلية فى القارة.

ثانيا : المناقشات العامة

حول المجتمع المدني الأفريقي وجهود التكامل

عرض: عــزة خلــيل

اتسعت المناقشات التي أثارتها الورقة الأساسية والمداخلات، ثم تركزت على عدد من الأفكار والموضوعات. و بدأ النقاش حول مفهوم المجتمع المدني والتكامل الأفريقـــي، ليــتعمق إلـــى جذور نشأة الدولة والمجتمع في البلدان الأفريقية، سواء الـــدول القديمة أو الدول الحديثة التي نشأت في ظل الاستعمار. وتطرق النقاش إلى تطور العلاقة بين الدولة والمجتمع ونشأة المجتمع المدني قبل دولة الاستقلال وفيما بعدهـــا. وانصب التركيز بعد ذلك على مسار التغير في المجتمعات الأفريقية وما تمـــتلكه – أو لا تمـــتلكه – من استراتيجيات شاملة للتغيير. ثم ركز الحضور على تحلـــيل مـــا هـــو قـــائم من منظمات خاصة بالمجتمع المدني في البلدان الأفريقية المخـــتلفة وخاصـــة بلدان الشمال الأفريقي التي كان معظم الحضور منتميا إليها، ومدى توافقه مع ما يمكن أن تلعبه من دور فعال في التكامل الأفريقي. وفيما يلي نشير إلى بعض الأفكار والموضوعات المثارة:

(١)خصوصية طبيعية الدولة والمجتمع في أفريقيا وانعكاساتها على المجتمع المدني:

تطـــرق الحديـــث عن مفهوم جديد للمجتمع المدني – يعكس خصوصية الواقع الأفريقـــي – إلـــى تناول طبيعة الدولة وعلاقتها سواء بالمجتمع ككل أو بالمجتمع المدني في البلدان الأفريقية . وطرح بعض الحضور أن هناك مشكلة أساسية قائمة فـــيما يـــتعلق بالـــنظام الاجتماعـــي، تتبدى في كل ما تواجهه البلدان الأفريقية من مشكلات، وما يطرأ عليها من ظواهر. وأكدوا على أن القضية الجذرية هي غياب أي نمـــط محدد للنظام الاجتماعي، حيث إن البنية الاجتماعية مازالت بنية مشكلة. وقـــد كانت هناك صور تقليدية ينظم بها السكان حياتهم، ثم جاء الاستعمار ليقضي علـــيها، و واصلت الدول ما بعد الاستقلال هذا الدور، لنصل في النهاية إلى حالة من الفراغ، حيث لا يوجد بديل مطروح لما هو قائم.

تترتب على مشكلة البنية الاجتماعية والنظام الاجتماعي مشكلة أخرى أساسية وهـي غياب المشروع الاجتماعي. وهذا الوضع يصعب إمكانية تحديد آليات تفعيل دور المجـتمع المدنـي فـي أي مجال من المجالات، إذ لابد من تحديد أي مجتمع نبتغي الوصول له، قبل تحديد أي دور نبتغي للمجتمع المدني أن يضطلع به. وكان مـن شأن المشروع الاجتماعي أن تتحدد في ضوئه رؤية واضحة -يسعى المجتمع لتحقيقها- حول طبيعة الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما، وطبيعة النظام الاقتصادي، وآلـيات التأثـير فـي موازيـن القوى الاقتصادية والاجتماعية، والقيم التي تنظم العلاقات بين الأفراد وبعضهم البعض، وطبيعة العدالة التي ينشدها المجتمع. وينتج عن تحديد ذلك تصور لاستراتيجية تنموية خاصة بالمجتمع.

واتضح – وفقا لرؤية بعض المشاركين – أن المجتمعات الأفريقية تعاني من غـياب تلـك الاسـتراتيجية. وينعكس هذا في غياب خطاب تنموي محدد أو أجندة تنموية مرتبطة بالمجتمعات الأفريقية سواء من قبل الدولة أو الأحزاب – حكومية و معارضـة- أو نشـطاء المجتمع المدني. ولذلك تلتقط منظمات المجتمع المدني الأولويات التي تحددها المنظمات الدولية، وتبدأ للعمل من خلالها، ثم تكون المفاجأة أن مـا تحـاول الوصول له لا يشكل حاجة ملحة بالنسبة للجمهور، فيلجأ كثير من الجمهـور إلـى الاتصـال بنشـاط هذه الجمعيات أو تلك للوصول لأغراض آنية ومباشـرة، بصرف النظر عن الأهداف المعلنة للجمعية. على سبيل المثال حضور دورات تدريبـية مـن أجل الحصول على ما يصرف من تكاليف انتقال أو غيرها والتوفير منها لسد حاجات أسرته.

وركـز فـريق مـن المشاركين على طبيعة الدولة الوطنية ما بعد الاستقلال، فأشـار إلى أن الدولة في البلدان العربية الأفريقية تستأسد على شعوبها وتستجيب إلى التبعية للدول التي كانت تستعمرها في الماضي أو صاحبة النفوذ والهيمنة على الـنظام العالمـي في الحاضر. وأوضح هذا الفريق أن الدول في أفريقيا لم تبدأ في الانهـيار حيـث إنها لم تكتمل أساسا. وفي حين رأى البعض أن في هذا عقبة أمام المجـتمع المدني حيث ينعكس ضعف الدولة في مزيد من التسلط، فقد رأى آخرون أن هـذا يفـتح أفقا لمؤسسات المجتمع المدني حيث هناك ضرورة ملحة لأدوارها. ولفـت مشارك الانتباه إلى أن التحضر السريع في البلدان الأفريقية ، أي إن التزايد المستمر لسكان المدن بصرف النظر عن شكل هذه المدن، سوف يؤدي إلى استعادة الدولة الأفريقية لقوتها في المستقبل القريب.

وحـــول نفـــس الموضوع لفت بعض الحضور الانتباه إلى ضرورة النظر إلى موقـــع الـــدول الأفريقـــية من النظام الاقتصادي والسياسي العالمي المهيمن عليها وعلـــى بلـــدان الجنوب بصفة عامة، وما يترتب على هذا النظام من علاقات دولية معبرة عن مصالح الرأسمال العالمي وما يفرضه من سياسات ليبرالية جديدة، أو ما يطلـــق علـــيه العولمـــة. وأوضـــحوا مـــا يطرحه الخطاب العالمي عن الدولة من منهجيتيـــن متباينتين للتعامل معها في إطار العولمة. وتتمثل المنهجية الأولى وهي المطروحة بشأن الدول في الشمال، في التوجه إلى إقامة التكتلات الكبيرة المتكاملة اقتصـــاديا وسياسيا، والتي تفوق قوتها وتأثيرها أي من الدول منفردة. أما المنهجية الثانـــية، فهـــي موجهـــة إلى دول الجنوب، وتعمل على إضعاف الدولة وشرذمتها وتقسيمها، بل يفرض عليها ذلك من خلال هيمنة الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية، وصولا إلى إنهاء الدولة في بعض الحالات من خلال الإجراءات العسكرية للعولمة.

وعـــبر الحضـــور عـــن أن علينا النظر إلى المجتمع المدني في إطار علاقته بالدولـــة وعلاقة الدولة بعملية العولمة، وما نريده نحن في ظل هذا. و أعرب أحد الحضـــور عـــن أن مصالح الشعوب الأفريقية لا تتوافق مع القضاء على الدولة، وإن كانـــت تقتضي تغييرها. وأكد على ضرورة وجود دولة قوية ديمقراطية حتى يكون هناك مجتمع مدني قوي.

ورأى بعض المشاركين أن المفاضلة بين الدولة والمجتمع المدني هي مفاضلة غـــير منطقـــية، بمعنـــي أنه لا يمكن القول بأن الدولة سيئة، في حين أن المجتمع المدني جيد، إذا فلنستبدل أدوار الدولة بتطوير المجتمع المدني. وهذه فكرة سطحية، حيـــث إن الـــدول فـــي الـــبلدان الأفريقية سيئة بالفعل، ولكن لنفس الأسباب، فإن المجـــتمع المدنـــي كمـــا هو قائم سيئا أيضا. ولا تخرج مؤسسات المجتمع المدني القائمة بالفعل عن كونها جزءا من استراتيجية الدولة الحالية التي هي أداة لمصالح الاستعمار ضد مصالح الشعوب. إذا فالمطلوب هو دولة أخرى وأيضا مجتمع مدني آخر. وترتبط فكرة المفاضلة المبتذلة تلك بفكرة الحديث عن نشاط المجتمع المدني باعتـــباره منبـــت الصـــلة عن بناء القوى أو العلاقات السياسية في المجتمع. وهذه الفكـــرة يـــروج لهـــا من الولايات المتحدة الأمريكية، وللأسف فإنها تفرض علينا، ويتبناها نشطاء المجتمع المدني.

وفي إطار الحديث عن دور المجتمع المدني القائم بالفعل وطبيعة ودور الدولة، فقـد رأى البعض أن الدولة ضعيفة وتزداد ضعفا بسبب سياسات العولمة، في حين تلجـأ منظمات المجتمع المدني إلى التفتيت ثم المزيد من التفتيت. ففي مصر على سـبيل المـثال -كما أوضح أحد المشاركين- توجد منظمات خاصة بمصالح عائلة مـن العـائلات، ولـيس فقـط أبناء محافظة أو قرية. ويسعى مثل هذا النوع من الجمعـيات للتضامن بين أفراد العائلة ضد الفقر، أو للشعور بالأمان المفتقد، نظرا لتقاعس الدولة عن توفير حاجاتهم. وهكذا تعود الجماعات إلى وضعها الأول- في زمـن ما قبل الدولة -وهو الروابط العائلية، بسبب من التزايد المستمر في ضعف الدولـة. فكـيف نرى ذلك في ضوء سعينا لتنمية دور المجتمع المدني في التكامل الأفريقـي، حيـث إن قسـما من المجتمع المدني يمضي بعيدا عن الاندماج على المسـتوى الوطني أصلا. وتساءل المشارك كيف نتوقع من جمعية عائلة فلان أن تشارك في التكامل على المستوى القاري.

أمـا بالنسـبة للعلاقة بين الهامش الديمقراطي المتاح وطبيعة الدولة وعلاقتها بالمجـتمع، وانعكـاس ذلك على حركة منظمات المجتمع المدني، فقد أوضح أحد الحضـور إنـنا لا يجب أن يغيب عنا تأثير تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة عند الـنظر لهذه العلاقة، وذلك لما لهذه السياسات من تأثير على غياب الديمقراطية في المجتمعات الأفريقية . وحيث إن سياسات العولمة غير مواتية لغالبية فئات الشعب، فـإن الـدول تعمل على تطبيقها قسرا من خلال الفرض من أعلى. ولهذا السبب، تمـارس القهـر السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتسير الدول التي طبقت تلك السياسـات بخطـوات واسعة في المجال الاقتصادي، بينما هي متخلفة في تطبيق الليبرالـية السياسية، فتظل قابضة على السلطة السياسية في المجتمعات. وتتجاهل القـوى المهيمنة -التي تفرض هذه السياسات- هذا الوضع، وتدفع في نفس الوقت إلـى تهمـيش الـدول تماما. ويؤدي الاستقطاب الاجتماعي والاستبعاد الناتج عن سياسـات العولمـة إلى الفقر، كما يؤدي الاستبعاد الاقتصادي إلى استبعاد سياسي. وبـالفعل يلاحـظ أن الأوضاع الديمقراطية تتراجع في الدول الجنوبية التي تطبق سياسات العولمة. وهذا بالطبع يؤثر على المجتمع المدني وإمكانية حركته.

واتفـق الحضـور علـى أن تحديـد الإشكاليات المرتبطة بالواقع الأفريقي، والانطـلاق مـنها فـي تحديد الموضوعات التي في حاجة إلى مزيد من الدراسة

والبحث، هو حجر الأساس في تحديد أجندة بحثية مرتبطة بأفريقيا ولصالح الشعوب الأفريقية ، بما في ذلك قضية التكامل.

(٢) حول مفهوم المجتمع المدني والتكامل الأفريقي

أشار بعض الحضور إلى أن مفهوم المجتمع المدني يتحدد وفقا لمنظورين متباينين وهما المنظور الوظيفي والمنظور البنيوي. وأن علينا تحديد ما نتبنى من منظور وما ينسجم معه من معايير منضبطة. ثم نشرع في تحليل مدى انطباق هذه المعايير على ما نطلق عليه المجتمع المدني في أفريقيا. ونصل من خلال ذلك إلى خريطة للمجتمع المدني الفاعل -أو القابل للتفعيل - على مستوى القارة.

وأوضح أحد الحضور أن الجهات الدولية النشطة في مجال المجتمع المدني تتبنى المنظور الوظيفي، وعلى هذا فإنهم يعتبرون المجتمع المدنى آلية بديلة للدولة التي يجب إضعافها لاستكمال شروط العولمة، واستبدالها بالجمعيات الأهلية. ويتم التركيز في إطار المفهوم الوظيفي على منظمات الرعاية والخدمات لملء الدور الذي تنسحب منه الدولة في توفير حاجات الفئات المختلفة من السكان. وبناء على ذلك كثرت منظمات الرعاية بمفهوم أقرب إلى النشاط الخيري. أي إن هناك تراجعا إلى إطار إحسان الأغنياء على الفقراء، حيث تتم المحافظة على الوضع القائم وحمايته، فيبقى الغني على غناه والفقير في فقره. ويتوافق مع هذا المنظور تنمية المجتمعات المحلية بالمعني المحدود، من خلال المشروعات الصغيرة المدرة للدخل، مع نشر وترسيخ القيم الضرورية للعولمة مثل ثقافة السوق والقيم الفردية والتنافسية. ومن وجهة نظر بعض المشاركين فإن هذا المنظور إنما يفصل فصلا تعسفيا بين ما هو مدني وما هو سياسي، وبالتالي يستبعد الأحزاب والمنظمات السياسية من أن تكون جزءا من المجتمع المدني، وذلك لعزل القوى التي تملك فكرا سياسيا للتغيير.

وكان المنظور الآخر لتحليل المجتمع المدني هو المنظور البنيوي الذي يحدده كمكــون بنــيوي ضمن البينة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع. كما أنه يلعب دورا أساسيا في التنمية والتغيير الاجتماعي على أساس شبه مستقل في تفاعل مــع مكونات البنية الأخرى، وليس كمتغير ثانوي أو تابع. ووفقا لهذا المنظور يتم تجاوز الدور الخيري والرعائي، سعيا إلى دور يحقق التنمية والتحول الاجتماعي.

وأكــد الحضــور علــى أن هذا الدور هو دور تعبوي للقوى الاجتماعية في المجــتمع مــن أجــل تغيــير مجمل الأوضاع في المجتمع. كما تكون الممارسة تشــاركية، بحيــث تؤدي إلى ديمقراطية المشاركة التي لا يمكن فصلها عن العدالة الاجتماعــية، لأن معــناها إدخــال الجماهير صاحبة المصلحة في صنع القرارات والحصــول على الفرص، من خلال إيجاد وتأمين آليات المشاركة الشعبية الفاعلة. ومن خلال ما يرسيه المجتمع المدني من ديمقراطية تشاركية فإن دوره يكون دورا تمكينيا فيعمل على تمكين الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم في المجتمع، كما يعمل على امــتلاكهم لرؤية نقدية للمجتمع، بحيث يكونون قادرين على تنظيم أنفسهم من خلال مــا لديهــم من فهم مشترك للمشكلات التي يواجهونها. فيصبحون مواطنين فاعلين إيجابيين قادرين على السيطرة على حياتهم.

و المجــتمع المدنــي وفقــا لهــذا المنظور ذو طابع نضالي يملك رؤية نقدية للمجــتمع تسعى للتغيير الاجتماعي مع الوعي بالشروط اللازمة لتحقيق هذا التغيير والآلــيات اللازمة. وهو يحتضن الجماهير على المستوى القاعدي، فالجماهير هي قاعدتــه ومصدر شرعيته. وإذا كان نشطاء المجتمع المدني يلعبون في البداية دورا قياديا إلا أنهم لابد أن يسمحوا للجماهير أن تمتلك المؤسسات فيما بعد. ولذلك يمكن أن تــتحول مؤسسات المجتمع المدني إلى حركات شعبية أو منظمات قاعدية. وهذه المــنظمات غــير موجودة الآن في إفريقيا إلا على نطاق ضيق. ويعتبر المجتمع المدني بهذا المعني وسيطا اجتماعيا جماعيا للتنمية والتغيير الاجتماعي. و أكد أحد الحضــور أن المجــتمع المدني المؤسس وفقا لهذا المنظور هو القادر على تحمل مســئولية التكامل الأفريقي وليس ما هو قائم الآن. أما المجتمع المدني كما هو قائم الآن، فسوف توضح لنا الفقرة التالية وجهة نظر المشاركين فيه.

(٣) واقع المجتمع المدني في البلدان الأفريقية

والقضـــية الأخـــرى التي أثارت حماس الحضور لها كانت التطرق من زاوية نقدية إلى ما يشكله واقع مؤسسات المجتمع المدني بالفعل في الواقع، بصرف النظر عمـــا يســـفر عـــنه ذلك من صور قاتمة. و وفقا لوجهة نظر بعض الحضور فإن المـــنظمات الدفاعية التي تجد تمويلها من الهيئات الدولية تواكب المنظور الوظيفي للمجـــتمع المدنـــي الذي تتبناه هذه الهيئات، فهي مشدودة برباط التمويل شدا محكما إلـــى هـــذه الهيـــئات. ولذلك، فهي تلعب الأدوار التي يمليها عليهم المانحون ضد الدولة، ويلجأون إليهم لنصرتهم ضدها.

وتؤدي مثل تلك المنظمات إلى تخفيف التوتر الاجتماعي والسياسي الناتج عن زيـــادة الاســـتقطاب الاجتماعي وزيادة الفقر. وهذا يؤدي إلى إضعاف إمكانية قيام حركات اجتماعية فاعلة. كما تمتلك تلك المنظمات فكرا محافظا فتعمل على الحفاظ على الوضع القائم. لا تعني بإشراك المواطنين أو الجمهور المستهدف الذين يظلون فـــي وضـــع المتلقـــي، ولا تطـــرأ على أوضاعهم أي تغييرات حقيقية. وإن هذه المـــنظمات هي منظمات مساندة ولا يقوم الجماهير بتأسيسها بأنفسهم. وهي تخلق المواطن السلبي.

و مـــا يطلـــق علـــيه مـــنظمات مجـــتمع مدنـــي في إفريقيا- وفقا لرأي أحد المشـــاركين- تعمل في إطار وظيفي، وهي غير قادرة أو غير راغبة في التغيير. وكلما اتسع نطاق هذا المجتمع المدني وزادت منظماته، كلما أدت إلى تشرذم القوى الاجتماعية وإضعاف إمكانياتها في أن تصبح حركات اجتماعية فاعلة في المجتمع. وأشار المشارك إلى أن الهيئات الدولية المتبنية لمنظور العولمة الرأسمالية الليبرالية الجديـــدة، تســـتخدم المجـــتمع المدني كآلية لعولمة المجتمعات وفقا لهذا المنظور. ويكـــون أثـــر العولمـــة على المجتمع المدني في الجنوب هو الدفع في اتجاه الدور الوظيفـــي. وهـــذا إلـــى جانب نقطة هامة أخرى، وهي انسحاب تقسيم العمل غير المتكافئ بين الشمال والجنوب على المستوى الدولي، على الشبكات الدولية التي يتم تضـــمين مـــنظمات الجـــنوب فيها. ويتضح ذلك من الممارسة العملية، حيث تبدو الســـيطرة الـــتامة للأعضاء المنتمين لدول الشمال في هذه الشبكات. ورغم وجود أعضـــاء من دول الجنوب في مجالس الإدارة في بعض الأحيان، فإن هذا لا ينفي أن الأعضاء من الشمال هم من يصنعون الأجندة ويوجهون العمل.

وفــي هــذا السياق تشكك البعض في قدرة العدد الكبير والمتزايد من منظمات المجــتمع المدنـــي على تمثيل المجتمعات الأفريقية – والإشارة هنا إلى المنظمات غــير الحكومــية التــي اســتجدت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي (NGOs). وأشــار الــبعض إلـــى أن الــزيادة في العدد تعكس نموا في الكادر التنظيمي المحترف أكثر مما تعكس نموا حقيقيا في تمثيل المجتمع أو حاجة حقيقية للمجــتمعات الأفريقية لمثل هذه المنظمات. وأفاد بعض الحضور أن في الجزائر علـــى سبيل المثال لا يزيد عدد أعضاء النسبة الأكبر من الجمعيات فيها عن اثني عشــر عضــو. وأن هــذه الجمعيات تعاني من عدم القدرة على اختراق الحواجز والاندمـــاج في الثقافة الاجتماعية. كما أنها تفتقد الاستقلالية عن الدولة التي ترسم المشـــهد الجمعياتـــي بأن تغلب هذا الشق على هذا، أو تدعم هذا وتواجه ذاك، إلى جانب أن الحكومات تسمح بتأسيس المنظمات من الأصل على أسس أيديولوجية.

وتواصــل الــنقاش عــن علاقــة منظمات المجتمع المدني بالحكومات ومدى اســتقلاليتها، وعــبر معظــم الحضور عن تشككهم في هذه الاستقلالية في البلدان الأفريقــية ، بل إن أحد المشاركين أكد أن الزعم بها هو من قبيل الدعاوى الزائفة. وأشـــار إلـــى عدم منطقية وجود أي استقلالية في ظل التداخل الشديد بين منظمات المجــتمع المدنـــي والدولـــة. وأوضح ذلك بأنه فى الوقت الذي تستخدم فيه الدولة نشــطاء المجــتمع المدني للوصول لأهدافها، فإن نشطاء المجتمع المدني يستغلون مواقعهــم فــي المــنظمات حــتى يصلون إلى أهداف سياسية أو لاقتناص فرصة الاقتراب من دوائر الدولة. أي إن هناك هرولة متبادلة واستخدام متبادل بين الدولة ونشــطاء المجــتمع المدنـــي. وفي هذا السياق لا يمكن تمييز خطاب الدولة عن خطــاب مــنظمات المجــتمع المدنـــي، حيث هناك خطاب متداخل. ورأى بعض المشـــاركين أن مــنظمات المجــتمع المدني بمثابة مقطورة تعمل في الهامش الذي تتــيحه الدول أو المنظمات الدولية وفقا لما تتيحه لها من تمويل في مجالات محددة دون غــيرها. وينبني على ما سبق غياب المبادرات الشعبية الحقيقية والخلاقة في عمل منظمات المجتمع المدني.

وحــذر بعــض الحضور من التسرع في النظر إلى المؤسسات غير الحكومية ككل متجانس ، فهناك منظمات تعمل على تعبير بعض الفئات عن نفسها أو الدفاع عن مصالح فئات أخرى، و هناك أيضا منظمات تعمل في عكس المصالح الوطنية للشعوب، وأخرى تحمل أفكارا محافظة أو سلفية أو تعمل في مواجهة القيم المدنية،

أو حـــتى نعمل على بث الصراعات العرقيه والطائفيه وعلى هذا الأساس فهناك خـــلاف علـــى اعتـــبار بعـــض المنظمات مؤسسات للمجتمع المدني. وأشار أحد الحضــــور إلـــى أن الدراســـات الميدانـــية التي شارك فيها في بلدان شمال أفريقيا أوضحت أن نشطاء مؤسسات المجتمع المدني يفتقرون إلى الثقافة المدنية الحقيقية، ففـــي بعـــض الأحـــيان لا يؤمـــن من هم في مواقع قيادية في بعض المنظمات أو الاتحـــادات بأهمـــية المجـــتمع المدني أو المنظمات إذا ما توفرت فرص المشاركة السياســـية، أو مـــثلا أن يحمـــل قائم على منظمة تعمل في مجال التكامل الأفريقي وجهه نظر شديدة القطرية والتعصب الوطني.

وهكـــذا، أكمل الحضور كثيرا من جوانب القصور فيما هو قائم من منظمات فـــي بلدانهـــم، حيث أشير إلى الافتقار إلى الممارسات الديمقراطية وتداول السلطة داخل منظمات المجتمع المدني حيث يمكن لعائلة أن تسيطر على المناصب القيادية فـــي إحـــدى الجمعـــيات مـــن خلال الزوج والزوجة أو الأخوة. كما أن مؤسسي الجمعيات في كثير من الحالات، يعتبرون أن من حقهم الاستمرار في رئاستها مدى الحياة ويرفضون التخلي عن مواقعهم.

وأخـــيرا فقـــد لفـــت أحد الحضور الانتباه إلى أن ما يتم في الغالب من توجيه انـــتقادات للمنظمات، لا يستند على معايير واضحة وعلمية حول الفاعلية والتأثير. علـــى سبيل المثال أن يحدد مثلا معيار الانحراف بين المستهدف والمحقق كمعيار للفاعلية. ورشح المشارك هذا الموضوع لمزيد من البحث العملي المنهجي.

ويمكـــن فـــي نهايـــة هذه الفقرة أن نضيف ما رآه أحد الحضور بشأن قصور العملية البحثية في التضافر والانغماس في واقع المجتمعات الأفريقية ، الذي يجعل رؤيتـــنا محصورة في الحدود التي تتيحها مناهج البحث والأطر النظرية المصاغة فـــي واقع مغاير. وإذا كان من البديهي أن لا نرى مالا نبحث عنه، فإن هذه الأطر الـــنظرية مصاغة للبحث عن ما هو منسجم مع ذهنية واضعيها المتشكلة في سياق بنية وأوضاع اجتماعية وسياقات تطور مغايرة لما هو قائم في المجتمعات الأفريقية . كمـــا أن الأسئلة البحثية التي ترشح بها هذه الأطر تعبر عن مصالح وأهداف لا تـــتطابق – بالضرورة– مع مصالح الشعوب الأفريقية أو أهدافها، حتى ولو حاول واضـــعوها مخلصـــين في ذلك. وعلى هذا فإن ما تم من انتقاد لمنظمات المجتمع المدنـــي قد يكون مقصورا على قسما منه فقط، وهو ما نلاحظه ونراه من منظمات ومؤسســـات في ضوء اهتمام دوائر البحث أو الإعلام الدولية أو العربية أو المحلية

المرتـــبطة بها وبالدولة. أما ما يموج في المجتمعات الأفريقية من حركة وأشكال للتعبـــير عن الرفض والاحتجاج بعيدا عن هذه الأضواء، فهو غير مرصود لدينا. وهـــو مـــا قـــد لا تنطـــبق عليه كل هذه الانتقادات الصحيحة في حد ذاتها، وغير الصحيحة في تعميمها. ووفقا لوجهة النظر هذه، فإن تأسيس معرفة متأصلة أفريقيا تبدأ من إدخال هذه الأشكال من العمل الجماعي الشعبي إلى دائرة الضوء، وتطوير النماذج المعرفية والأطر النظرية التي نستخدمها سعيا إلى تحليلها وفهمها.

(٤) حول التكامل الأفريقي

وأثـــار الـــنقاش كثـــيرا مـــن القضايا المتعلقة بمفهوم وواقع وتجارب التكامل الأفريقـــي. وحيث يعتمد مفهوم التكامل في الأساس على مفهوم أفريقيا التي نعنيها، فلقـــد لفـــت الـــبعض الانتباه إلى المفهوم الاستعماري القائم والمتجذر عند المثقفين والمتعلمين الأفارقة حول أفريقيا. وأوضحوا أن هذا المفهوم يقسم أفريقيا إلى شمال أفريقـــيا وأفريقـــيا جـــنوب الصحراء، وفي الغالب تعني كلمة أفريقيا الجزء الواقع جـــنوب الصـــحراء الكبرى. ويرتبط بهذا المفهوم مجموعة من المفاهيم التي كان الاستعمار يعمل على غرسها ولازالت مؤثرة إلى اليوم بصورة عميقة. على سبيل المـــثال الـــنظر إلى الشمال الأفريقي وكأن عناصر العروبة لدى سكانه تنفي عنهم صـــفة الأفريقـــية. ونحـــن نجد في المحافل العلمية الأفريقية ، وحتى الهادفة منها أساســـا إلـــى الـــتكامل الأفريقي، إشارات إلى العرب من جهة والأفارقة من جهة أخـــرى، كـــأن نسمع عبارات مثل أن على العرب أن يعملوا على الاقتراب وبذل جهـــود و..إلخ. وفي هذا السياق أوضح أحد المشاركين أن سكان شمال أفريقيا هم مـــن أصـــول إفريقـــية، حيث إن العرب عندما قدموا من شبه الجزيرة لم تكن هذه المـــنطقة أرضـــا بلا سكان، بل كانت مسكونة من تواريخ سحيقة أقدم من ظهور العـــرب أنفســـهم في شبه الجزيرة العربية. وأكد أيضا على أن نسبة من يرجع إلى أصـــول عربـــية فـــي الشمال الأفريقي هي نسبة صغيرة من السكان يمكن تحديد المـــناطق التـــي يقطـــنون فـــيها بسهولة. ووضع المشاركون آمالهم في أن يكون الـــتخلص من هذه الرواسب الفكرية الاستعمارية الراسخة -حتى في أذهان المتبنين لأفكـــار التكامل- في مقدمة الجهود التي نقوم بها حتى نصل إلى التواصل الفكري الأفريقي الجديد الذي نرغبه.

وفــرق المشـــاركون بين مرحلتين للتكامل الأفريقي ارتبطت المرحلة الأولى بحركات التحرر الوطني، التي عملت على حشد طاقات المجتمع من أجل الاستقلال والتنمــية، وبيــن المرحلة الحالية من التكامل الأفريقي. ورأى بعض الحضور أن المــرحلة الأولـــى تميزت بجانبها السياسي المتمثل في التضامن في مواجهة القوى الاســتعمارية الساعية إلى الانقضاض على ما تم من استقلال. في حين أن المرحلة الثانية ينشغل المسئولين فيها بالعلاقات والتكامل في المجال الاقتصادي.

وفـــي الوقت نفسه، رأى فريق ثان من المشاركين أن أهداف التكامل في كلا المرحلتيــن كانــت سياسية ولكنها ذات طبيعة مختلفة بسبب اختلاف طبيعة اللحظة فــيما يــتعلق بالــنظام العالمي. وطرح أن في المرحلة الأولى تبنت الدول مفهوم الوحــدة الأفريقــية مــن خلال تعزيز الانفصال عن المجتمع العالمي الذي لم تكن شروطه مواتية للمصالح الأفريقية، بل وتحول دون اندماج الدول الأفريقية فيه. أما المفهــوم المتبــنى الآن فهــو محاولة بناء الوحدة الأفريقية في داخل إطار النظام العالمي كما هو دون أي رفض أو مقاومة أو محاولة للتأثير، وذلك من خلال التأقلم مع قواعد اللعبة الليبرالية الجديدة.

وأوضـــح بعض المشاركين أن التكامل الأفريقي ليس هدفا في حد ذاته بل هو أداة لابــد من استخدامها في إطار أجندة محددة. وهنا يكون التساؤل حول الأجندة وهــل هي تخص المواطن الأفريقي الفقير، أم الرأسمال العالمي؟. وينبغي للإجابة على ذلك السؤال البدء من تحديد أولويات المجتمعات الأفريقية في اللحظة الراهنة، وتحديد الخيار الأفريقي الآن.

وأبــدى بعض الحضور دهشتهم من أن المنظمات في البلدان الأفريقية تسعى لربط أواصر التعاون مع المنظمات المناظرة لها في الشمال أو الغرب في حين أنها لا تســعى بنفس القدر للاقتراب من المنظمات في البلدان الأفريقية المجاورة لها. وكــان الأكثر إثارة للدهشة أو للتساؤل هو أن محاولات خلق روابط بين منظمات المجــتمعات المدني في البلدان الأفريقية ، أو ما يطلق عليه التشبيك، يتم في الغالب مــن خــلال جهــود منظمات دولية أو منظمات تابعة لدول شمالية أو غربية. أما المــنظمات فـــي الدول الأفريقية، أو في بلدان الجنوب عموما، فلا تسعى للاقتراب مــن بعضـــها الــبعض من تلقاء نفسها. وأكد أحد المشاركين أنه لاحظ من خلال الدراســـات الميدانية أن النشطاء في الشمال الأفريقي ينجذبون تجاه الغرب بصورة

لافتة، وأنهم يعطون الأولوية المطلقة للانفتاح على أوربا. فنجد الأواصر القوية بين منظمات المجتمع المدني ومثيلتها في فرنسا أو إيطاليا.

أشار بعض المشاركين إلى أن التعاون بين منظمات المجتمع المدني في إحدى الـــدول الأفريقـــية والدولـــة المجاورة لها، إنما يخضع إلى حد بعيد إلى السياسية الخارجـــية الرسمية للدولتين ومدى التقارب أو التنافر بينهما. وهنا تساءل المشارك عن إمكانية توضيح حدود التعامل أو التعاون بين المنظمات في البلدان المختلفة في إطـــار السياســـات الرسمية للدول التي قد تتعرض لكثير من التقلبات والصراعات الوقتية أو طويلة المدى.

وأثـــيرت مـــرة أخـــرى مشكلة الاندماج الوطني في البلدان الأفريقية ، والذي تعانـــي بعـــض الـــبلدان مـــن أزمة متفاقمة فيما يتعلق به. وتساءل الحضور حول إمكانـــيات الـــتكامل الإقليمـــي أو القاري في حالة الافتقار للاندماج على المستوى الوطنـــي. وأكد مشارك على أن جانبا كبيرا من منظمات المجتمع المدني إنما تتبنى وتعمـــل على أفكار قد تكون في اتجاه معاكس للاندماج الوطني. وفي السياق نفسه يمكن إثارة مشكلة أن هناك صعوبة في العمل المشترك أو التعاون أو حتى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني العاملة داخل القطر الواحد، وهذا ما يجب التفكير فيه عند طرح التعاون والعمل المشترك بين المنظمات العاملة في بلدان أفريقية مختلفة مع بعضها البعض.

وحول التكامل الأفريقي ومسألة الهوية في أفريقيا دارت نقاشات، حيث أوضح أحد المشاركين من خلالها أثر العولمة وما يروج في إطار علاقاتها من أفكار على إضـــعاف مجمـــل الهويات سواء كانت هوية عربية أم أفريقية أو حتى ولو كانت متمـــثلة في انتماء وطني أو قطري. ولاحظ المشاركون عموما تراجعا في الحماس إلـــى الـــتكامل الأفريقـــي فـــي الثقافة الأفريقية في الوقت الحاضر مقارنة بفترة الســـتينيات. وأوضـــح مشارك أنه يلاحظ من خلال الدراسات الميدانية أن المجتمع المدنـــي فـــي الشـــمال الأفريقـــي أصـــبح بعيدا عن الهوية الأفريقية ، غارقا في الحساســـيات المحلية، منشغلا بقضايا محلية، وحتى أن القضايا العالمية مثل حقوق الإنسان والديمقراطية يتم مقاربتها من خلال التعقيب المحلي.

وفسر أحد المشاركين ذلك بأن الأطراف الدولية المهيمنة على الدول الأفريقية والشـــركات عابـــرة القارات والرأسمال العالمي المعولم تلعب دورا في منع التقاء الأفارقـــة، وهي تشجع عدم التكامل لحد كبير. وأوضح ذلك بأنه كلما بدأت مبادرة

لاستثمار أفريقي في أفريقيا، أو حل أفريقي لمشكلة أفريقية، تقطعت أوصالها بسبب التدخل الأجنبي والتأثيرات في القرار السياسي.

ولفت مشارك آخر الانتباه إلى أن الهويات تختلف بين ما قد نتصوره وما هو موجود فعلا في أذهان الناس، ففي حين يطنب السياسيون في الحديث عن العروبة، نجـد المواطن في مصر يشيرون بكلمة عرب إلى سكان الخليج العربي أو مرتدي العقال دون غيرهم.

أمـا تجارب التكامل الأفريقي المتمثلة إحداها في منظمة الوحدة الأفريقية فقد أكـد أحد المشاركين أن القول بفشلها الذي ترتب عليه تأسيس الاتحاد الأفريقي هو قـول تنقصه الموضوعية . وأكد المشارك أن المنظمة تأسست بمساهمات زعماء كـان لهـم دورهم في حركات التحرر الوطني. كما أنها واصلت قيادة المجموعة الأفريقـية في الأمم المتحدة. و بناء على جهودها تصوت المجموعة بصوت واحد مـنذ تأسـيس المنظمة ضد العدوان الإسرائيلي، ومع القضية الفلسطينية، و تصدر قـرارات نصف سنوية حول ما يجري في الشرق الأوسط . وأضاف المشارك أن المـنظمة ساندت شعب جنوب إفريقيا ضد الأبارتهيد إلى أن تحرر جنوب أفريقيا. وأكد أنه لا يمكن أن نتوقع أن يكون عضوا مثل نيلسون مانديلا مطأطئا رأسه تجاه العولمـة. وأكـد المشـارك علـى أن فشل منظمة التجارة العالمية في سياتل في الاجـتماع الأخـير كـان سببه الرئيسي هو وحدة الجانب الأفريقي، حيث لم يقبل الأفارقـة بمـا كـان مطروحا وخاصة في القضايا المتعلقة بالزراعة. واستدرك المشارك بأن القرارات التي تتخذ في المنظمة تكون من خلال رؤساء يختلفون عن بعضهم البعض، ولكن الأكيد أن بعضهم لا يمكن أن يتفق مع شئ يضر القارة .

واسـتطرد المشـارك بـأن الحديث عن فشل المنظمة فيه شيء من المبالغة. وأوضح ذلك بأن مكتب المنظمة في نيروبي الذي يتخصص في الحيوان قام بتطعيم أكـثر مـن ٦٠% من الثروة الحيوانية في أفريقيا، وتساءل هل يمكن أن نقلل من شأن هذا المجهود؟. وأضاف إلى ذلك جهد المنظمة في محاربة ذبابة التسي تسي . وأوضـح أن المـنظمة تـتعاون مع وكالة الطاقة الذرية لتعقيم الذبابة ومنعها من الانتشـار. هـذا إلى جانب جهود المنظمة فيما يتعلق بفض المنازعات في رواندا وجـنوب السـودان. وأوضح المشارك أنه لا يريد أن يضخم ما أنجزته المنظمة، ولكـنه لا يقـبل أن يـتم الـتعامل معه على أنه لا شيء. وأوضح أن المشكلة في المـنظمة تكمـن في ضعف جهازها الإعلامي وهو ما انسحب أيضا على الاتحاد

الأفريقـــي. ونتيجة لذلك لا يعلم كثيرون حجم جهود المنظمة، وحتى الحاضرين في هـذا المحفـل قـد يكونـون لا يعلمون عن مكتب المنظمة في نيروبي وجهوده. واســتدرك المشـارك بـأن ثورة المعلومات مكنت من تحسين جانب الاتصال في المنظمة.

وحـول جهـود الاتحـاد الأفريقي لإشراك المجتمع المدني في عملية التكامل الأفريقـي، طرحـت وجهـة نظر تفيد بأن خطاب الاتحاد حول هذا الموضوع لا يخرج عن كونه خطابا رسميا للدول ولا يتجاوز حدود الحديث النظري إلى الواقع الفعلـي. ولكن هذا لا ينفي- من وجهة نظر المشارك- أهمية عدم اتخاذ منظمات المجـتمع المدنـي موقفـا معاديا له، بل على العكس ينبغي أن تعمل على ترجمة الحديث المرسل إلى واقع فعلي من خلال جهودها.

(٥) مشروعات بحثية مقترحة

أثـارت المناقشـات حماس الحضور لاستكمال دراسة عديد من النقاط، حيث أجمـع المشـاركون على أهمية الموضوع وحيويته فيما يتعلق بما هو مأمول من تحول إفريقي.

بـل إن أكثر الحضور قد أكدوا على معنى وأهمية التكامل الأفريقي كبديل في مواجهـة آلـيات العولمـة في التهميش والتفتيت لمجتمعات القارة الأفريقية. كما تحمسوا للوصول إلى أشكال التكامل الأفريقي بين المجتمعات وبعضها- وليس بين الـدول وبعضها- في إطار عولمة بديلة عن العولمة الرأسمالية الليبرالية الجديدة. ويأتـي البحـث العلمي في هذا السياق كأداة لإغناء التصورات من ناحية ومجال لممارسة التكامل من ناحية أخرى. وهكذا تم ترشيح عديد من الموضوعات لتشكل لبـنة فـي تأسيس أجندة البحث العلمي الأفريقي الملتزم بمصالح الشعوب الأفريقية والمتبني لأفكار التكامل. وكان على رأس الموضوعات التى تم ترشيحها ما يلى:

- دراسـة نظرية لتأصيل مفهوم للمجتمع المدنى ينطلق من الأوضاع الفعلية للـبلدان الأفريقية . وحيث كانت فكرة المجتمع المدنى فى الغرب قائمة على أساس بنـية هـذه المجتمعات، وليس بناء على ما وجد فيها فى فترة ما من منظمات، فإن هـناك حاجـة لدراسة تسعى إلى مفهوم أفريقى للمجتمع المدنى من خلال تعريف أنثروبولوجى وسوسيولوجى للمجتمعات الأفريقية . وتطرح هذه الدراسة إشكاليات النظام الاجتماعى لتلك المجتمعات، فى علاقتها بتشكل القيم والممارسات الاجتماعية والسياسـية المرتـبطة بهـا. ويعني هذا البداية من الطريقة التي ينظم بها الأفراد

حـــياتهم، وكيفـــية بـــنائهم لها، بدءا من المعيشة وكيفية رؤية الآخر والتعامل معه، ومرورا بحل النزاعات ، وصولا إلى أنظمة الإنتاج والتوزيع.

- دراســـة حـــول مشكلات الاندماج الوطنى، وتطور علاقة الدولة بالمجتمع وانعكاســـه علـــى تطور مفاهيم المواطنة. والبحث فى الكيفية التى تنعكس بها هذه المشـــكلات علـــى خطاب منظمات المجتمع المدنى والمفاهيم التى تتبناها حول هذه القضـــايا، والمواقـــف العملية التى تتخذها فى هذا السياق. وبالتالى يمكن ربط هذه المفاهيم والمواقف بمثيلاتها فيما يتعلق بالتكامل أو الاندماج على المستوى الإقليمي والقاري.

- دراســـة تعمـــل علـــى توسيع مجال الرؤية بالنسبة للمجتمع المدنى، فتقوم برصـــد الأشـــكال المتنوعة للعمل الجماعى فى المجتمعات الأفريقية ، سواء كانت شـــعبية أم نخبوية، ورسمية أم غير رسمية، ومنتظمة أو متقطعة، وبصرف النظر عـــن الأشكال التنظيمية التى تعمل فى إطارها، والأهداف التى تسعى إلى الوصول إليها. وتسعى الدراسة أيضا إلى تحليل دوافع ظهور هذه الأشكال وموقعها من البنية الاجتماعية، وتحديد تصورات حول ما يمكن أن تلعبه من أدوار فى المستقبل.

- قـــاعدة معلومـــات تغذى من خلال شبكة من الباحثين من البلدان الأفريقية المختلفة. توثق من خلال هذه القاعدة البيانات حول حجم المجتمع المدنى فى البلدان المخـــتلفة وأوضـــاعه. وتغذى هذه القاعدة بدراسات لدورة حياة بعض المنظمات التـــى يمكـــن تعيينها وفقا لتمثيلها للأنماط المختلفة من منظمات المجتمع المدنى فى الـــبلدان الأفريقـــية . وتصنف المعلومات جغرافيا وفقا للبلدان، وأيضا على أساس مجـــال النشـــاط فـــي القـــارة، وعلى أساس أنماط التنظيم، والمرجعيات.. إلخ من المعايير.

- دراســـات حالـــة حول المجتمع المدنى وعلاقة ما يتم به من أنشطة بعملية الـــتكامل الأفريقـــى. ويتم فى دراسات الحالة رصد لكافة صور العمل الجماعى فى هذا المجال. وتتضمن كل دراسة قسما حول علاقة الدولة بالمجتمع المدنى، وموقع الأحـــزاب من الممارسة الديمقراطية والسياسية وتداول السلطة والأنشطة المدنية. و تجـــرى الدراســـات على عدد من البلدان بحيث تكشف عن الخصوصيات المرتبطة بكـــل حالـــة، ودراســـات مقارنـــة على المستوى الإقليمي، ودراسات مقارنة على المستوى القاري.

-دراســـة حـــول مشكلات وفرص التكامل بين شمال أفريقيا وسائر القارة. تركـــز الدراســـة على إذا ما كانت الصحراء الكبرى تمثل عامل فصل أم عامل توحـــيد. كمـــا تحاول الدراسة الوقوف على إذا ما كانت هناك خصوصية للبلدان

شمال الصحراء تشكل عائقا فى التكامل، وإذا ما كان هذا العائق يرتبط باختلاف بطبـيعة تكويـن الدولة- الأمة، والتى تختلف من دولة أفريقية إلى أخرى، وفقا للفترة التاريخية والظروف التى تشكلت فى ظلها الدولة.

-دراسة نقدية حول تجارب التكامل الرسمية للوقوف على نقاط قوتها ونقاط ضعفها. والوقوف على ما كان لها من دور فى زيادة التبعية للنظام العالمى، أو قـدرة على التحرر من ضغوطه. وقد يدخل فى هذا الإطار تحليل جهود التكامل التي تبذل من خلال النيباد، وكيفية تفعيلها والإسهام الحقيقى للمجتمع المدنى فيها.

-دراسات عن المنظمات غير الحكومية النشيطة فى مجال التكامل الأفريقى سـواء كانـت إقليمـية أو قاريـة، والوقـوف على نقاط القوة والضعف فيها، ومرجعـياتها وما تبثه من ثقافة وحجم ومردود ما تقوم به من نشاط، والأساليب الواقعية لتفعيل مثل تلك المنظمات.

-دراسـة حـول المؤسسـات الاجتماعية التقليدية فى المجتمعات المحلية. والـتطرق إلـى كيفية أدائها لأدوار فى تلبية احتياجات هذه المجتمعات المحلية، وفـى ما هو قائم من علاقات تواصل واتصالات تتم بينها عبر الحدود. وتتضمن الدراسة أيضا تتبعا لتأثير المنظمات غير الحكومية الجديدة على عملها وشبكاتها.

-دراسـة تنشـغل بكيفية تشكل عقل الإنسان الأفريقى. تسعى الدراسة إلى تحديـد مصادر تشكيل عقل الإنسان الأفريقى، وإذا ما كانت تتمثل فى المقررات الدراسـية والتعليمية أو الإعلام أو الأسرة أو ما هو غيرها من مصادر. وتحاول الدراسـة الوقـوف على الكيفية التى ينظر بها الإنسان الأفريقى إلى نفسه و إلى الآخـر. وهـى مسـألة مهمة عندما نتحدث عن تفاعل فكري وثقافي، ومعرفة متأصلة أفريقيا.

-دراسـة حـول الإنتلجينسـيا الأفريقية. تشمل هذه الدراسة الطريقة التى يصـيغون بهـا وجهة نظرهم حول أنفسهم وحول أفريقيا وحول الفئات الشعبية وحول العالم الخارجي، وكيف يبدو التكامل الأفريقي من وجهة نظرهم.

دراسة حول الهوية في البلدان الأفريقية شمال الصحراء وجنوبها، كما تتمثل في أذهان ممثلي السلطات الحاكمة أو السياسيين أو المثقفين أو نشطاء المجتمع المدني أو رجل الشارع. وتسعى الدراسة من خلال ذلك إلى الوقوف على العوامل المرتبطة بالهوية والمدركات والسلوكيات التي تساهم في تحديد العلاقات بين شمال وجنوب القارة.

القسم الثالث

مشروع البرنامج الدراسي لطلبة الدراسات العليا
حول المجتمع المدني والتكامل الأفريقي

عرض مشروع برنامج دراسي لطلبة الدراسات العليا حول المجتمع المدني والتكامل الأفريقي

د. إمران فلوديا[*]

يجب التأكيد في البداية على أن تصميم برنامج دراسي لطلبة الدراسات العليا حـول المجـتمع المدنـي والتكامل الأفريقي هو عملية جماعية، ينبغي أن ينخرط ويتفاعل فيها الباحثون والأساتذة من بلدان القارة المختلفة. ومن المعروف أن هناك كثـيرا مـن الـبرامج حول المجتمع المدني وقضاياه، ولكنها لا تتضمن موضوع الـتكامل الأفريقـي كمـا نبتغـي، ولذلك فإن ما سوف نضيفه من عنصر التكامل الأفريقـي هو ما يميز هذه التجربة. ويمكن البداية في المشروع من خلال خطوات على المدى القصير، بينما يستكمل الطموح المرجو على المدى الطويل.

ونقـدم لكم نظرة سريعة على خبرتنا السابقة في مجال التعليم المشترك، والتي تمثلـت فـي برنامج الدراسات العليا الموجود في جامعة ناتال. وقد تمثل في هذا الـبرنامج منظورنا في عملية التكامل وإمكان تطبيقه من خلال البرامج الدراسية، وكيفـية تحديد الموضوعات التعليمية وكيفية تجميعها، والانطلاق من هذا كنقطة للبداية.

بدأ تطبيق برنامج لدرجة الماجستير والدراسات العليا في جامعة ناتال منذ عام ١٩٩٥. ويشـترك في هذه الدراسات دارسون متفهمون لعمليات التنمية ونظرياتها والمهارات المطلوبة لكي يتم تطبيقها عمليا ، وخاصة القضايا المتصلة بالسياسات. وقد تخرج منذ بداية المشروع مائة خريج، وهم ينتمون إلى جنوب أفريقيا وغيرها مـن الـبلدان الأفريقية. ويدرس في البرنامج هذا العام دارسون من جنوب أفريقيا مـن سـوازيلاند و ليسوتو وموزمبيق وزيمبابوي ووسط أفريقيا وكينيا وأوغندا ونيجـيريا، وكذلـك استضـفنا دارسـون مـن المملكة المتحدة والولايات المتحدة والـنرويج. إذا لدينا مجموعة من الدارسين تتسم بالطابع الدولي فضلا عن القاري،

[*]مركز المجتمع المدني – بجامعة ناتال – ديربان (جنوب أفريقيا)

أي إن الأمر ليس قاصرا فحسب على برنامج خاص بجنوب أفريقيا ولكنه ذو طابع أفريقي.

وفي الوقت الحالي نقدم درجة الماجستير في ثلاثة مجالات ضمن دراسات التنمية المتخصصة وهي التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ومجال ثالث متعلق بالتجارة والنقل. وإلى جانب ذلك، يتم الآن إعداد برنامج متعلق بالمجتمع المدني وتنميته سوف يتم تطبيقه في الفترة القريبة القادمة.

والمشروع المزمع تطبيقه الآن، وهو برنامج دراسي حول المجتمع المدني والتكامل الأفريقي، هو مشروع طموح وطويل الأمد، ولم يسبق له مثيل على مستوى أفريقيا، وذلك في كونه برنامجا موحدا يخضع له الدارسون من مختلف أنحاء القارة، وأن يكون أفريقيا ومشتركا من حيث نشأته. وإذا كان هناك برامج موحدة تدرس على مستوى القارة، إلا أنها تتم من خلال جامعات أوربية أو من خلال الجامعة الأمريكية مثلا.

ونأمل أن يتكون البرنامج من جزء عملي وجزء نظري. ووفقا لتصميم البرنامج الذي سوف ننجزه بشكل جماعي، يقوم الدارس مثلا بدراسة ثماني دورات، تتم دراسة اثنتين منها في جامعة زيمبابوي، واثنتين في جامعة القاهرة، واثنتين في جامعة لاجوس على سبيل المثال. وتكون الجامعات المختلفة التي يدرس بها الطلاب متميزة بالتخصص في أحد المجالات المختلفة التي سيتخصص فيها الطلاب، ولتكن الدراسات الزراعية على سبيل المثال. وبهذا يستفيد الطلاب من خبرات الجامعات الأفريقية المختلفة وميزاتها النسبية المختلفة، إلى جانب أنهم يعيشون في بلدان أفريقية متعددة. يقوم الطلاب أيضا بتقديم بحوث تستفيد من المعرفة بواقع بلدان أفريقية مختلفة. وفي نهاية البرنامج الدراسي يحصل الطلاب على درجات الماجستير أو الدكتوراه المتخصصة في هذا الموضوع.

وتشير الخبرات المتنوعة في أنحاء العالم إلى وجود برامج دراسية مماثلة تقوم على هذا المنطق، وهو تصميم برنامج دراسي مشترك بين جامعتين في دولتين مختلفتين، مثلا الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة. والجديد الذي نأمل تقديمه في هذا البرنامج هو الاستفادة من هذه الخبرات وتطبيقها على القارة الأفريقية. وهذا لن يتحقق بالطبع في دفعة واحدة ولكن علينا بالمبادرة والإصرار على الاهتمام بهذا الموضوع.

ويمكن البداية بالتمهيد بخطوات أولية، مثل تصميم برنامج دراسي يطبق في مخـتلف الجامعات الأفريقية بشكل موحد. كما أنه يمكن تنظيم ندوات تجمع طلاب الدراسات العليا على مستوى القارة لمناقشة أطروحاتهم للماجستير أو الدكتوراه، أو نـنظم لهـم دورات تدريبية تجمعهم في إحدى العواصم الأفريقية لتنمية مهاراتهم بشـكل جماعي. كما يمكن أن يبدأ المشروع لمنح درجة الماجستير أولا، وبعد ذلك يـتم تطويره ليشمل درجة الدكتوراه. ونأمل أن نتعامل مع هذه الخطوات كمرحلة انتقالية حتى نطور ذلك إلى المشروع القاري الطموح الذي نأمله.

والمطلوب الآن من الحضور، نقل الخبرات المختلفة لبلدانهم في هذا النوع من التعلـيم، وطـرح الأفكـار المخـتلفة حول الموضوعات التي يرشحونها لأن يتم تضـمينها في البرنامج الدراسي. و نسعى أيضا إلى مناقشة إمكانية تطبيق مثل هذه الـبرامج فـي بلدانهـم. ومـن خلال هذه المناقشة، التي سوف تتكرر في الأقاليم الأفريقـية الأربعة، يمكن الوصول إلى صيغة منقحة لخطة المشروع يتم عرضها علـى ورشة العمل الموحدة التي سوف تنظم على مستوى القارة في شهر أغسطس مـن العام الحالي، وذلك للتفاعل الجماعي معها وإقرارها، ومناقشة كيفية البدء في تنفيذها.

تدريب طلبة الدراسات العليا على مستوى القارة
كيف نؤسس لتقليد علمي جديد

د. مامو موشيه*

أشـــار البـــنك الدولـــي فـــي التســـعينيات إلى أن أفريقيا ليست في حاجة إلى الجامعـــات، حيـــث إن عائد الاستثمار الذي ينتج عن النفقات عليها ضعيف للغاية، فهـــي لا تمـــتلك ميزة نسبية في التعليم العالي. وبالنسبة للشعوب الأفريقية فإن هذا أمـــر غير مقبول بالمرة. ولكننا عندما نتأمل أحوال التعليم العالي في القارة برمتها فإنـــنا لا نحصل على صورة إيجابية. وبشكل عام، لا يرتبط قطاع الدراسات العليا بآفاق التحول المتاحة لمجتمعاتنا بشكل مرض. ومن هنا يتضح لماذا نحن في حاجة لبذل هذه الجهود التي لابد أن تكون جادة للغاية.

فـــي الـــدول الأربـــع وخمسين في القارة، هناك ٣٠٠ جامعة. توجد منها في نيجـــيريا خمس وأربعين جامعة، وفي السودان ست وعشرين جامعة، وفي جنوب أفريقـــيا اثـــنان وعشرين، وفي مصر سبع عشرة جامعة. وفي الوقت نفسه، هناك بعض الدول الأفريقية ليس بها أي جامعات مثل الرأس الأخضر و جيبوتي وغينيا بيســـاو. ويـــتدهور فـــي بعـــض الدول مستوى الجامعات مثل الكونغو والصومال وغـــيرها. وكمـــا نلاحـــظ، فـــإن خريطة الجامعات في أفريقيا غير مضيئة على الإطـــلاق. فـــي مصر، هناك بعض الجامعات تابعة للقطاع الخاص، وبعضها من الجامعات العريقة. وفي السودان، هناك جامعات تابعة للدولة مثل جامعة الخرطوم، ولكـــن ما يدرس للطلبة بها ليس على مستوى جيد، في حين أن الجامعات الخاصة يكـــون عـــدد الطلبة بها محدودا والأنشطة الدراسية بها قاصرة ومرتبطة بالأنشطة الدينية وبعض الأفكار التي ينادي بها أفراد ويستخدمون الجامعات للترويج لها. ولا يؤدي هذا إلى عملية تعليمية تسمح باندماج العناصر المختلفة في مجتمعاتنا، كما أن هـــذا النشاط التعليمي لا يتم على أساس منهجي مبني على مفاهيم قوية تلاقي توافقا اجتماعيا أو إجماعا.

---

*برنامج المجتمع المدني والتكامل الأفريقي – بمركز المجتمع المدني (إثيوبيا)

إن الجامعـــات الأفريقـــية تفتقر إلى التفكير الجيد والعلمي الممنهج في التمويل والرقابة على الجودة والبرامج والإدارة وتطوير العاملين. وتمثل كل هذه الأوضاع مشكلات خطيرة في بلادنا. وكل ذلك يدفعني إلى القول بأننا يجب أن نمتلك مفهوما محـــددا. وقد تكون هناك مشاكل كبيرة في سبيل تحقيق التكامل فيما يتعلق بالتعليم العالـــي، ولكنـــنا ينبغي أن نواجه هذا التحدي بقوة، ونقوم بخطوات تؤدي إلى رفع مستوى إنتاج المعلومات والمعرفة ورفع مستوى الدارسين والأفراد.

إن هـــذا الطمـــوح قابل للتحقق، والدليل على ذلك أن هناك كثيرا من المراكز البحثية التي قامت بعديد من البرامج في أستراليا وغيرها، وتضمنت تجارب أخرى تأهـــيل دارسين لدرجات الماجستير والدكتوراه. وأعتقد في أن وجود مجموعة من الدراســـات على مستوى القارة أمر قابل للتحقيق. ولكن خطوة البداية هي أن نحدد المدخلات والموضوعات التي يجب أو من المناسب تقديمها للدارسين.

يمكننا أن نخلق مجتمعا جديدا للمتعلمين والمثقفين الأفارقة، وإنتلجنسيا أفريقية. وهـــناك دور عربـــي ودور أفريقي في هذا السياق. ومن المنطقي أن تقوموا بهذه الأدوار بكل جدية وإخلاص، حيث إنكم تنتمون إلى القارة الأفريقية. هذا ما أناشدكم أن تفعلـــوه، أن تعملـــوا مع الأفارقة، وأن يكون هناك تفهم مشترك للمشكلات التي تواجهها القارة الأفريقية، بحيث نحرز التقدم بشكل جماعي ونجد الحلول الملائمة.

إن انـــتقال الدارسين في مختلف أنحاء القارة يجعلهم يتعرفون على المجتمعات والشـــعوب، فيكون لديهم تراكم للمعارف الكثيرة. وسوف يؤدي ذلك لأن يزول كل سوء للفهم ويتم التخلص من كل ما يعوق التفاهم. ونحن في حاجة لأن نبدأ في بناء الثقة المتبادلة من خلال التواصل والتفاعل، ويعبر هذا عن الرؤية والمنظور الجديد الـــذي نحرص على أن نتطلع إليه. يجب أن نشرع في تأسيس جامعة أفريقية جادة يـــتم اختـــيار الدارسين فيها من القارة بأسرها. وأن يتخرج هؤلاء الدارسون وأن يعلموا الشعوب. سوف يمتلك الدارسون من خلال تعلمهم مع بعضهم البعض نظرة شاملة ومتسعة وبعيدة عن المنظور القطري الضيق، وسوف يبنون الثقة والعلاقات المتشـــابكة. مـــن الممكـــن تحقيق ذلك، إذا ما كان التعليم عنصرا أساسيا في هذه العملية. لا نقول إنه سيحدث بدون مشكلات، ولكن من الممكن تحقيقه.

إذا كانـــت الأنظمـــة فـــي بعض الدول الأفريقية لا تتغير، فلماذا نقف مكتوفي الأيـــدي حـــيال ذلك؟ لماذا لا نستمر في عملنا و نكتشف مؤسساتنا التي يمكن أن نطـــبق مـــن خلالهـــا مـــا نتطلع إليه؟ يجب أن نخلق أنماطا جديدة وتقاليد جديدة

وتجمعـــات جديـــدة، وأن نســـتمر في التحرك على جبهة التعليم. وعندما نتعرض لمشكلات فإننا سوف نسعى إلى حلها. علينا أن نرفع غصن الزيتون أمام السلطات والحكومات، ونعلن أننا لا نبتغي سوى حل المشكلات وتلبية احتياجات الجماهير.

ويتأسس من خلال هذا المشروع تقليد روحي أساسي، يتمثل في أن التعامل مـــع الاحتـــياجات المعيشية للشعوب، يمكن أن يستهدف إلى جانب إيجاد نخبة في مســـتوى الدراســـات العلـــيا فـــي الوقت نفسه. وسوف تتميز هذه النخبة بالشعور بالسعادة الفكرية عندما يروج أفرادها للمشاركة والتمثيل الحقيقي، وعندما يرتبطون بالحـــياة المباشـــرة للشعوب، وسوف تضطلع نخبة من هذا النمط بتحقيق احتياجات المجـــتمعات. ولهذا فإن تطوير برنامج للتعليم ينبغي أن يظل جزءا من الشبكة التي ســـوف نعدها لدمج جهود المجتمع المدني في عملية التكامل الأفريقي. بل إنه يعد جـــزءا أساسيا يجب أن يأخذه المفكرون والمثقفون والذين يعملون بهذا المجال على عـــاتقهم. وينبغـــي أن يـــبدأ كل هؤلاء في الدعاية إلى هذا المشروع من الآن في البلدان المختلفة.

والمثير للدهشة أننا في أفريقيا لم نتمكن من بلورة أجندة فكرية خاصة، وعندما لا يكـــون للمـــرء أولويات فإنه يتبع أولويات طرف آخر. وليس لدينا التعليم الذي يـــؤدي إلـــى خلق الإنسان المتمتع بالثقة في النفس والقادر على أن يقول لا. وهذا شـــيء ضروري، ونحن في حاجة إلى خلق هذه النماذج البشرية، وأن يكون هناك أفريقـــي قوي و مجدد ومبدع وله جذوره العميقة، ولديه حوافز كثيرة تدفعه إلى أن يغـــير حـــياة الـــناس. هـــذا هو النموذج الذي نبغي تحقيقه حتى نصل إلى حلول لمشـــكلاتنا. دأبـــنا على اتباع أجندات الآخرين ولم نصل إلى نتيجة إيجابية. ويؤكد هـــذا علـــى أننا في حاجة شديدة إلى خلق مجتمع من المفكرين والمثقفين الملتزمين حتى نملك مصائرنا في أيدينا.

المناقشات العامة

عرض : عزة خليل

وأعقب المداخلات السابقة حول البرنامج الدراسي المقترح فتح الباب للمناقشة العامـــة. وقـــد استجاب المشاركون إلى طلب منظمي الورشة بأن تتركز المناقشة حـــول بعـــض العناصــــر التـــي تيســـر تطوير المشروع من خلال جمع الأفكار والمعلومـــات من الأقاليم المختلفة وتجميعها في صيغة متكاملة تعرض على الندوة العامـــة الممثلة لجميع الأقاليم الأفريقية، والتي ستنتظم في شهر أغسطس، من أجل الخـــروج بخطـــة نهائية حول المشروع، يبدأ تطبيقها في كل الأقطار. وكانت هذه العناصــــر هـــي المعوقات التي تواجه المشروع، والتجارب السابقة في هذا الصدد علـــى مســـتوى العالم أو على مستوى البلدان الأفريقية، ثم المقترحات المعبرة عن الأوضـــاع في بلدان المشاركين المختلفة. وسوف نعرض بإيجاز لأهم ما جاء حول هذه العناصر.

(١) معوقـــات أمـــام تطبـــيق مشروع برنامج دراسي حول التكامل في الجامعات الأفريقية

عبر المشاركون عن قلقهم إزاء تحقق مثل هذا المشروع المعول إلى حد كبير علـــى الجامعـــات التابعة للدولة، نظرا لصعوبات تعود جذورها إلى طبيعة الدول الأفريقية وعلاقتها بالمجتمعات. وكان غياب استراتيجية عامة تقود سياسات الدول الأفريقـــية من أهم الأسباب الداعية إلى هذا القلق، حيث إن هذا الأمر ينعكس على البحـــث العلمـــي والتعليم الجامعي بالضرورة. وتتمثل عشوائية الدول الأفريقية في مجال البحث العلمي- مثل غيره من المجالات- فيما يتم من إغلاق للمراكز البحثية المتمـــيزة فـــي بعض البلدان الأفريقية، ثم تأسيس مراكز أخرى جديدة بدون خطة محـــددة. وعـــبر عن ذلك أحد الحضور إذ قال: إذا لم تتوفر استراتيجية في مجال المصــــالح والمنافع والمستقبل ففي أي سياق يمكن للبحث العلمي والتعليم أن يتطور إلى ما ننشد من طموح؟

ويأتـــي في إطار ما سلف الوضع الديمقراطي في البلدان الأفريقية الذي يمثل عقـــبة أمام مثل هذه المشاريع التكاملية. فكما تدل التجارب السابقة، يخضع التعاون

بين البلدان الأفريقية، بما يتضمنه ذلك في مجال التعليم، إلى الخيارات السياسية من جهة وإلى مزاج الحاكم الذي يتبدل في كثير من الأحيان دون مبررات موضوعية. فـتظهر بـرامج للـتعاون، ثم تختفي بين بلدين جارين. ويجب أخذ هذا الأمر في الاعتـبار إذا عـول على إدماج الجامعات -التابعة للدول في معظم الحالات- في إطـار المشـروع كما بدا من العرض. كما يمكن الإشارة إلى أن جامعات للقطاع الخاص لا يمكن أن تمثل أفضل النماذج التي يمكن توظيفها في مثل هذا المشروع. وانسـحب الحديث عن الوضع الديمقراطي على الافتقار إلى استقلال الجامعات عن السـلطات الحاكمة في البلدان الأفريقية ، وهو الأمر الذي كان من شأنه أن يخول للجامعات فرصة أخذ المبادرات التكاملية مع مثيلاتها في البلدان الأفريقية الأخرى. وإذا كانـت السلطات الحاكمة تتجه إلى خارج القارة شمالا أو غربا، فإن ذلك يضع صعوبة في جدية توجه الجامعات أفريقيا.

وتحدث المشاركون في أن ضعف النظم التعليمية وتدهور مستواها في البلدان الأفريقية، إنما يمثل صعوبة أمام المشروع. وأرجع البعض هذا الضعف إلى تخلي الـدول عن مسئولياتها الاجتماعية، وخاصة في مجال التعليم. وتمثل ذلك في عدم قدرتها أو عدم رغبتها في تمويل البنية الأساسية للتعليم. وهذا ينسحب على التعليم العالـي والدراسـات العلـيا. وفـي ظل هذا التدهور يصعب على البنية الأساسية المتوفرة حاليا في مجال التعليم أن تؤسس نخبة علمية جديدة ذات فكر أفريقي جديد وإبداع في مجال حل مشكلات بلدانها.

وأوضـح أحد المشاركين أن الجامعات الأفريقية تعاني من تاريخ نشأتها على يد القوى الاستعمارية، ومازالت تعاني من آثار ذلك، ولكن تختلف الدرجة من دولة إلـى أخـرى. وأضاف أن المعارف المحلية لا تدرس في الجامعات الأفريقية، ولا تـدرس في معظم الجامعات العلوم الإنسانية والاقتصادية في الكليات العملية، وهو أمـر هـام حتى يكون الطالب الذي يدرس الطب مثلا على دراية بمجتمعه وتاريخ بـلاده. وأشار أحد الحضور إلى أن بعض مضامين المناهج المقررة في الجامعات أو فـي المستوى ما قبل الجامعي متناقضة مع مفاهيم التكامل. و يعنى كل هذا أننا حـتى نصل إلى البرنامج الدراسي الخاص بالدراسات العليا الذي نبتغيه فعلينا البدء من الصفر.

فـي سياق تدهور مستويات التعليم الأساسي أو العالي، لفت بعض المشاركين الانتـباه إلـى أنـه في ظل تدهور القيمة الاجتماعية للعلم، وتدهور سمعة الجامعة

والجامعيين والبحث العلمي في المجتمعات الأفريقية، وضعف تأثير الجامعة في المجتمع، ليس من اليسير تطوير هذا المشروع بخطوات واسعة.

وأعرب بعض الحضور عن أن العمل على التكامل في المجال الرسمي هو مهمة الدول وليست مهمتنا، وأن الخلط بين ما علينا القيام به وما على الدول القيام به – ولن يقوم به سواها بصرف النظر عما إذا ما كانت تستطيع ذلك أو ترغب فيه– يكون بمثابة وضع للأحجار في العجلة منذ البداية. وبناء على ذلك فإن علينا كطرف من أطراف المجتمع المدني التركيز على ما يمكن للمجتمع المدني تحقيقه، تاركين مسألة إدماج مؤسسات الدولة في مشروعنا إلى المرحلة التي نكون فيها قادرين على التأثير في سياسات الدولة التعليمية، ونمتلك داخل الجامعات الرسمية من العناصر القوية القادرة على تغيير الأوضاع والمساهمة في اتخاذ القرار وفرض السياسات ، وهو أمر قد يختلف بالطبع من بلد إلى آخر.

وأعرب بعض المشاركين عن تخوفهم من تفشي الروح المحلية في عقلية الباحثين والأساتذة الأفارقة، حيث بدأت تتغلب الرغبة في تنمية الذات المحلية على التوجه القاري. وانعكس ذلك على ما أطلق عليه مشارك بأنه تعصب وطني علمي، بل وصل في بعض الأحيان، إلى تعصب الباحث أو الأستاذ لمدينته. ودلل على ذلك بضرب مثل لأحد الأساتذة الجامعيين الذي ولد في مدينة بالجزائر وتلقى بها تعليمه الأساسي، ثم واصل تعليمه وحصل على درجة الماجستير والدكتوراه وقام بالتدريس في جامعة تقع في نفس المدينة. وتساءل المشارك بناء على ذلك عن إمكانية شعور هذا الأستاذ بانتمائه القاري إذا كان يغيب عنه الانتماء الوطني.

ومن الصعوبات التي تواجه هذا المشروع أيضا هجرة الباحثين والأساتذة الأفارقة المتميزون إلى خارج أفريقيا، حيث تتوفر هناك فرص أكبر للحصول على شهادات وممارسة البحث العلمي. ودلل أحد المشاركين على ذلك من خلال الأرقام المرعبة المتعلقة بهذا النوع من الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وأشار أيضا إلى أن المراكز البحثية الكثيرة المتخصصة في أفريقيا في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم في معظمها على الخبرات الأفريقية المهاجرة إلى هناك. وتعمل هذه المراكز على جذب المزيد من العقول الأفريقية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من التهميش لأفريقيا. ويؤدي هذا النزيف المستمر إلى صعوبة تطوير نخبة علمية أفريقية ملتزمة بمشكلات أفريقيا. وعبر آخر عن الافتقار إلى قنوات قوية تمكن من

تواصل الباحثين الأفريقيين المتقاربين فكريا والمهتمين بحل مشكلات الواقع الأفريقي، وهو الأمر الواجب توافره من أجل تنمية مثل هذه النخبة.

ولفتت مشكلة تعدد اللغات المستخدمة في التعليم والكتابة العلمية داخل أفريقيا انتباه كثير من المشاركين. فبالنسبة للشمال الأفريقي هناك بلدان تستخدم في التدريس اللغة الفرنسية وبلدان تستخدم اللغة العربية، ولذلك فإن الدارسين فى هذه الأقاليم عليهم أن يخضعوا لبرامج دراسية خاصة باللغة الإنجليزية حتى يمكنهم التفاعل مع الدارسين من جنوب أفريقيا مثلا. كما أن مشكلة اللغة تنعكس في ضيق فرصة اطلاع الباحثين والطلاب من البلدان الأفريقية المختلفة على إنتاج بعضهم البعض وعلى نتائج الدراسات المنجزة في البلدان الأفريقية المتنوعة، والأهم من ذلك صعوبة تعميم الإنتاج العلمي الأفريقي المتميز على مستوى القارة، وهو الخطوة الأولى في سبيل تأسيس معرفة حقيقية نابعة من أفريقيا.

وعبر الحضور عن أن إدراكهم لمدى ضخامة المعوقات التي يمكن أن توجد أمام برنامج دراسي حول المجتمع المدني والتكامل الأفريقي لطلبة الدراسات العليا، لا يعني عدم إيمانهم بأهمية هذا البرنامج كخطوة عملية وأساسية على طريق التكامل الأفريقي، ولا يعني أيضا التراجع عن البدء فيه. ولكن يعني ذلك أن تحدد خطوات المضي فيه بدقة وعلى أساس من المعرفة العميقة. واتفق المشاركون على ضرورة الأخذ في الاعتبار بأن البداية قد تكون متواضعة، ويعمل على تطويرها شيئا فشيئا. ويمكن البداية من خلال التركيز على المراكز البحثية أو بعض الأشخاص العاملين في الجامعات الأفريقية من المتبنين للفكرة، على أن يعمل هؤلاء على الدعاية لها والدفاع عنها وتطويرها، وأن يبدءوا بنشاطات متعلقة بالمشروع، على أن توجد آليات مستمرة للاتصال والتواصل فيما بينهم.

(٢) تجارب متنوعة لبرامج التدريس المشترك على مستوى البلدان الأفريقية والعالم

جاءت في صدارة التجارب التي تم استعراضها في هذا الصدد التجربة الملهمة لجامعة أمريكا اللاتينية التي أنشئت منذ خمسة وثلاثين عاما. وقد حققت نجاحا واضحا إذ أصبحت إحدى الجامعات الأساسية، وهي تمثل نجاحا علميا وسياسيا أيضا. عانت بعد ذلك من مرحلة اضطراب ومشكلات ولكنها أصبحت الآن تلعب دورا هاما في إعادة بناء رؤية جديدة في النظام العالمي من وجهة نظر

أمـــريكا اللاتينـــية. ولـــم يرتبط البرنامج الخاص بهذه الجامعة على ثلاث أو أربع قضـــايا مـــثل قضـــية التكامل فقط، ولكنه أعد بشكل واسع النطاق بحيث يتضمن التفكـــير حـــول دور أمـــريكا اللاتينية بالنسبة للعالم. ولم يقتصر ذلك على الجانب المـــتعلق بالعلاقات الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في النظام الاقتصادي العالمي فقط، ولكـــن أيضا على الجانب السياسي والجيو استراتيجي والجانب الثقافي بما يتضمن الموســـيقى والســـينما، وكـــان لهذه الجامعة في هذا السياق إنجازا كبيرا. وأسست الـــرؤية الواسعة عند إنشائها، لأن يغطي نشاطها كل هذه الأهداف، وبحيث تواجه التحديات والمشكلات المطروحة.

وكانـــت الـــتجربة الثانـــية هـــي تجـــربة كوديسريا – مجلس تنمية البحوث الاجتماعـــية فـــي أفريقيا– في السنغال الذي تأسس منذ ثلاثين عاما. ومنذ تأسيس كوديســـريا كـــان الهدف الأساسي في خطتها هو إيجاد الجامعة الأفريقية التي تأخذ شكلا من أشكال المؤسسات التي تشبه جامعة أمريكا اللاتينية. ولكن المسألة لم تكن يسيرة بسبب مقاومة المانحين لهذا المنحى، ومن بينهم الأمم المتحدة، فقد كان هناك إجماع منهم على أن تكون الجامعة الأفريقية نسخة من الجامعة الأمريكية. وقد أدى ذلـــك إلـــى تدمير هذا الحلم تماما. والآن، فمازالت مسألة الدراسات العليا والتعليم الجامعي مطروحة في جدول أعمال كوديسريا. وفي هذا السياق صممت كوديسريا الـــدورات التدريبـــية الصيفية وبرامج منح صغيرة لطلاب الدراسات العليا الأفارقة لـــزيادة كفاءتهم في إعداد رسائلهم، إلى جانب بعض البرامج المتناثرة والتي يمكن أن تمثل نواة لمشروع أفريقي بالفعل، ولكن لم يتم تعميقه بعد بالقدر الكافي.

وأضـــاف المشاركون تجربة الجمعية العربية لعلم الاجتماع إلى تجارب التعليم المشـــترك. وتقـــوم هـــذه الجمعـــية بتنظيم دورة تدريبية صيفية، يقوم فيها طلاب الدراســـات العلـــيا من جميع البلدان العربية بمناقشة الخطط التي أعدوها لرسائلهم. وأيضـــا مركـــز الـــبحوث والدراســـات العربية، وهو تابع لجامعة الدول العربية، والنســـبة الغالـــبة من طلابه هم من الأفارقة وليس من الآسيويين. وجامعة سنجور بالإســـكندرية، والتـــي معظـــم طلابها من الأفارقة. هذا إلى جانب معهد الدراسات الأفريقـــية الآســـيوية فـــي الخرطوم، ومعهد الدراسات الأفريقية بالمغرب، ومعهد الدراسات الأفريقية في منطقة الشاطئ بالجماهيرية الليبية. وجامعة أدرار بالجنوب الجزائـــري التي تجمع الطلاب الأفارقة، ولكن الدراسة بها تقتصر على الدراسات

الصحراوية، أو دراسات مقاومة التصحر. وقد عبر أحد المشاركين عن أن المنهج المعمول به في هذه الجامعة يشوبه بعض الجمود والافتقار إلى روح التجديد.

وأعرب الحضور من مصر عن توافر الاهتمام بهذا الموضوع على المستوى المؤسسي وعلى المستوى الشخصي لكثير من الباحثين والمهتمين بالشأن الأفريقي. وتـم عرض بعض التجارب المتعلقة بهذا المجال. تتمثل التجربة الأولى وهي من القطـاع الخـاص في مركز دراسات المستقبل الأفريقي. وقد تضمن نشاط المركز دورات تدريبـية للطلاب الأفارقة الموجودين في مصر. وكان الهدف من ذلك هو نشـر ثقافـة جامعة بين هؤلاء الطلاب، إلى جانب إذابة جليد سوء الإدراك الذي يشـوب العلاقة بين شمال أفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء. ويهدف المركز أيضا من خلال عملية النشر إلى تعريف المجتمع المصري بأفريقيا التي قد لا نعرفها.

أمـا الـتجربة الثانية فهي تجربة برنامج الدراسات الأفريقية المصرية بكلية الاقتصـاد والعلـوم السياسـية بجامعـة القاهـرة. وهي يتوفر لها إمكانية تلافي الصعوبات التي قد تعترض العمل في المجال الخاص. وقد استمر البرنامج وتطور إلـى محاولة استقطاب الطلاب من بلدان أفريقية مختلفة إلى داخل جامعة القاهرة، بعـد أن كان العمل في التجربة الأولى مقتصرا على الطلاب الموجودين بالقاهرة. واستطاع البرنامج جذب اهتمام باحثين من الشمال الأفريقي في بعض البرامج وإن كانـت لـم تـأخذ شكل شهادات أو درجات علمية، ولكنها كانت في شكل دورات تدريبية متماشية مع أهداف البرنامج. وهناك برنامج آخر في كلية الاقتصاد والعلوم السياسـية حـول المجـتمع المدني. ويهتم هذا البرنامج بنظريات المجتمع المدني والديمقراطـية والمجتمع المدني في مصر والوطن العربي وعلى المستوى الدولي. ويمكن توظيف هذا البرنامج بإدخال عنصر المجتمع المدني والتكامل الإقليمي.

وكانـت الـتجربة الثالثة متمثلة في معهد الدراسات والبحوث الأفريقية. وتقوم فلسـفة المعهـد بالأساس على التكامل في دراسة القارة ككل من كافة جوانبها. و سـوف يـبدأ العمـل فـي المعهـد بداية من العام القادم بنظام سلسلة الدبلومات المتخصصـة، التـي ربما يدخل في إطارها موضوع التكامل الأفريقي، إذا ما تم إدراجه في الخطة العلمية التي توضع سنويا للمعهد، ويمكن التوجيه بأن يدخل هذا الموضـوع كعنصـر أساسـي فيها. وأوضح الأساتذة العاملين بالمعهد أن البرامج الدراسـية على مستوى إعداد الطلبة للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه إنمـا تتضـمن موضـوعات الـتكامل الأفريقـي والعلاقات الاقتصادية الأفريقية

والتجمعات الإقليمية الأفريقية. هذا إلى جانب ما أنجز من خلال المعهد من رسائل حـــول أوضاع المجتمع المدني في البلدان الأفريقية المختلفة. ويوجد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية وحدة خاصة وهي مركز البحوث الأفريقية. ويقوم هذا المركز بنشاط مع مؤسسات المجتمع المدني داخل مصر والبلدان الأفريقية الأخرى، وأسفر هـــذا النشاط عن إصدار التقرير الاستراتيجي الأفريقي الأول، والذي يعد الإصدار الثانـــي منه حاليا. وينظم المركز أيضا ندوات تطبع أعمالها في كتب بالعربية عن موضوعات مثل الاتحاد الأفريقي والتحول الديمقراطي في أفريقيا.

وتأتـــي فـــي هذا السياق أيضا تجربة مركز البحوث العربية والأفريقية الذي يسعى إلى تقديم الباحثين الأفريقيين إلى الوسط الأكاديمي في مصر، كما يسعى إلى دمـــج وتفـــاعل عناصـــر الوســـط الأكاديمي مع عناصر الوسط الثقافي، ونشطاء المجـــتمع المدنـــي. ويعمـــل المركـــز أيضا على تأصيل تقليد علمي ملتزم بقضايا المجـــتمع مـــن خـــلال رؤية أفريقية وعربية، تتسع لتشمل مصالح "العالم الثالث" ومشاكله وأهدافه.

وكـــان مـــن رأي أحـــد المشاركين أن مردود تجارب تبادل الطلاب والتعليم المشـــترك في الجامعات العربية الأفريقية محدود تاريخيا، وأنه لا توجد بها برامج هامـــة ومنـــتظمة لتبادل الطلاب. وفي بعض الأحيان يتم تبادل الطلاب في بلدين متجاوريـــن مـــن خـــلال جامعة أوربية، ونفس الشيء ينطبق على الأساتذة. وإذا وجـــدت فـــرص للتـــبادل فـــي بعض الأحيان، فإن ذلك لا يتم بطريقة منهجية أو منتظمة. وأوضح مشارك آخر أن التبادل موجود ولكن في حدود معينة، وهو تبادل لدارســـي الدراسات العليا بين بلدان الشمال الأفريقي العربية، في جامعات القاهرة والإسكندرية والخرطوم والجزائر بحكم المعرفة بلغة واحدة وهي العربية.

ونقـــل مشارك من تونس الوضع في بلاده فـــأعرب عن وجود برامج لتبادل الطـــلاب بين الجامعات التونسية وغيرها من الجامعات الأفريقية، و ولكنه أوضح أنها مقصورة على مجالات الصيدلة والإعلام والزراعة. وأضاف أن الطلبة تنفض بعـــد إنجاز الدراسات والحصول على الشهادة، ولا يؤدي هذا التبادل إلى مزيد من التواصل والحوار والتفاعل.

وأكد المشاركون أن المنح التي تمنح لتبادل الطلاب الأفارقة تركز على فروع علمـــية دون الأخرى بصرف النظر عن حاجة بلدانهم إلى مثل هذه التخصصات. وأعطـــوا مثالا على ذلك في التركيز على العلوم التطبيقية دون العلوم الإنسانية في

تونـــس ، والعلوم الشرعية دون غيرها بجامعة الأزهر في مصر. وهذا يؤدي إلى أن أصـــحاب الشـــهادات في هذه التخصصات إنما يمثلون بطالة مقنعة في بلدانهم، التي قد لا تحتاج لمثل هذه التخصصات.

وأشـــار أحد المشاركين من مصر إلى خطورة عشوائية توفير فرص دراسية للطـــلاب من البلدان الأفريقية دون الاستناد على إستراتيجية وأهداف واضحة لهذه العملـــية . وأوضـــح أن الإنفـــاق يـــتم على الطلاب دون دراسة جدوى علمية له. وتشـــكك المشارك فيما يحدث وإذا ما كان يعبر عن عملية تكاملية في القارة بين شـــمالها وجنوبها، أم أن الأمر يقتصر على تخريج أعداد تعود بعد ذلك إلى بلادها دون أي هـــدف أو أي مـــتابعة. وأشـــار المشـــارك إلى أن دولا كبيرة مثل فرنسا وغـــيرها ربمـــا لا تنفق أكثر مما تنفقه بعض الدول العربية في مشروعات العمل علـــى الصـــعيد الأفريقي، ولكن في الحالة الأولى تتوفر للدولة رؤية واضحة حول الهـــدف من ذلك الإنفاق، كما تتوفر آليات للمتابعة. ويصدف في مصر في بعض الأحـــيان ، وبســـبب عـــدم إدراك المؤسسات التي يتعلم فيه الطلاب والعاملون بها لأهمية ما يقومون به من دور في التواصل الثقافي بين الشعوب، أن يكون ما تلقاه الطالب من معاملة سببا في أن يعود إلى بلاده ناقلا لصورة سلبية وشعور بأنه كان يعامل على أنه غريب.

وخلـــص المشـــارك إلـــى ضرورة التربية المزدوجة والمتبادلة بين الجامعة ونشـــطاء المجـــتمع المدنـــي. بحيث يحصل نشطاء المجتمع المدني على التأهيل الأكاديمـــي، ويؤثـــرون في الأكاديميين بما لديهم من مفاهيم تكاملية للكوادر. وإلا ستظل الفجوة بين العمل الأكاديمي والبحث، ما يحدث في الواقع.

(٣) مقترحات وتوصيات

أعرب المشاركون عن أن ما يمكن تنفيذه بالفعل لابد وأن يرتبط بما هو متوفر مـــن موارد مالية وبشرية. ولكنهم أكدوا أن إطلاق العنان لطموحاتهم مسألة هامة لتحفـــيز المـــبادرة والإبـــداع وتعبـــئة المـــوارد أيضا. واتفقوا على أن يتم برمجة الخطـــوات فـــي ضـــوء الواقـــع، والبدء مما هو ممكن. وعلى هذا الأساس أدلى المشاركون بهذه المقترحات:

– الـــبدء بتأســـيس شـــبكة للـــبحوث الأفريقية على مستوى كل بلد من البلدان الأفريقية وعلى مستوى القارة تستهدف الوصول إلى قاعدة معلومات للإنتاج العلمي

في أفريقيا. وتتكون من مراكز للاتصال في العواصم الأفريقية المختلفة. ويقوم كل مركـــز بتجميع المعلومات حول مراكز الأبحاث والهيئات العاملة في مجال البحث والـــبحوث المـــنجزة وبـــيانات حول النظام التعليمي المطبق في هذا البلد. ويمكن الاسترشـــاد في هذا الصدد بأمثلة من التجارب الناجحة في ذلك في أنحاء كثير من العـــالم. ومن المفيد إنشاء موقع على شبكة الإنترنت لهذه الشبكة، مما ييسر لطلاب الدراســـات العلـــيا والباحثين في البلدان الأفريقية المختلفة الاستفادة مما توفره من معلومات، كما ييسر عليهم الاتصال والتفاعل مع بعضهم البعض.

– مشـــروع لمراجعة مجمل الإنتاج العلمي والبرامج التعليمية التي تدرس في الجامعات الأفريقية، بل وفي المستوى ما قبل الجامعي، والوقوف على ما قد يتخللها مـــن أفكـــار وموضـــوعات مضادة لفكرة التكامل أو مغرقة في القطرية أو يشوبها التعصـــب الوطني. وهذا ما يعطي مصداقية لبرنامج دراسي حول التكامل الأفريقي يتعاطى ويتفاعل مع ما هو قائم بالفعل من إنتاج علمي. أما إضافة برنامج جديد إلى جانـــب الـــبرامج الأخرى المتعارضة مع الأفكار التي نحاول أن ننشرها، فإنه أمر عديم الجدوى.

– تأســـيس لمشـــروع ترجمة متبادلة. فمن الملاحظ أن التركيز على المعاهد والمراكـــز والجامعات التي تعطي درجات الماجستير والدكتوراه فقط، يعطي نتائج لـــن تثمر إلا على المدى الطويل وتصطدم المحاولات في هذا السياق بعقبات متعلقة بطبيعة وسياسات الدول. ويمكن إضافة أساليب أخرى للوصول إلى التكامل الفكري والمعرفي على مستوى أفريقيا، ومنها ترجمة أعمال المفكرين الأفريقيين المؤثرين، و الباحثيـــن في المجالات المتنوعة إلى اللغات الأفريقية المختلفة. ويمكن من خلال ذلـــك اطـــلاع الباحثيـــن والدارسين على الإنتاج العلمي من مختلف أنحاء القارة، وتعـــرفهم علـــى الأوضاع المختلفة للبلدان الأفريقية. ودلل المشاركون على أهمية مشـــروع الـــترجمة فـــي أنه يعمل على تأصيل نظرة أفريقية عن أفريقيا. حيث إن تعرف الباحثين الأفارقة على وجهات نظر وأعمال بعضهم البعض إنما يتم بصورة مباشرة من خلال وجهة نظر طرف خارجي، وهو بحوث الجامعات الأوربية أو في الولايـــات المـــتحدة الأمريكـــية. أما اطلاع الأفارقة على الإنتاج الأفريقي بصورة مباشـــرة فمـــن شأنه أن يغني التفاعل بينهم وينقي أذهانهم من التوجهات ووجهات الـــنظر الغربية غير الموضوعية وغير المنشغلة أساسا بالهموم الأفريقية، والتي قد يـــتخللها بعـــض المفاهـــيم الاســـتعمارية أو التي تحط من شأن الإنسان الأفريقي

والإمكانيات والطموحات الأفريقية. كما أن ذلك سيعطي الباحثين الأفارقة ثقة في أنفسهم وفي تميز إنتاج القارة، مما يخلق قاعدة لمعرفة أفريقية حقيقية نابعة من أفريقية.

– التركيز على الدراسات الإنسانية والاجتماعية عند تصميم البرنامج الدراسي المزمع تطبيقه، حيث إنها تيسر تفاعلا أكبر بين الدارسين من بلدان ذات أوضاع اجتماعية مختلفة، وتعمل على فتح حوار بين الشعوب ومجال للتبادل الثقافي.

– الاهتمام بجذب الخبرات والعقول الأفريقية المتميزة التي هاجرت إلى خارج أفريقيا، وخصوصا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ومحاولة إقناع هؤلاء بالمشاركة في هذه البرامج الأفريقية المشتركة، إذا لم يتيسر إقناعهم بالعودة إلى بلدانهم الأفريقية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إنجاح هذه البرامج وتمتع القارة بمواردها البشرية.

– أن يتضمن البرنامج الدراسي المزمع تطبيقه دراسة بعض من اللغات التي تستخدمها البلدان الأفريقية الأخرى مثل العربية أو الفرنسية أو السواحيلية على سبيل المثال.

– دراسة التجارب السابقة في مجال التعليم المشترك سواء على مستوى العالم أو على مستوى القارة، والوقوف على نقاط الضعف والقوة لها.

– التوجيه للجامعات الأفريقية بإيفاد بعثات تعليمية إلى بلدان أفريقية أخرى، مثلما يتم إرسال البعثات إلى بلدان أوربا وأمريكا الشمالية.

– إنجاز دراسة حول التشريعات في البلدان الأفريقية المتعلقة بمجال التعليم وهل تتماشى مع بعضها البعض، وحول تطور هذه النظم ومدى اتساقها من دولة إلى أخرى والميزات المتوفرة في الجامعات المختلفة في مختلف المجالات. وتتضمن الدراسة أيضا إمكانية قبول هذه النظم للبرامج المشتركة للتعليم. وما هي الهيئات الرسمية المختصة والتي يجب التفاوض معها بهذا الشأن.

– إنشاء دورية أفريقية تصدر باللغات المختلفة وتعمل على تجميع البحوث الجادة والهامة من مختلف البلدان الأفريقية.

ملاحق

ملحق (١)

قائمة المشاركين
ورشة عمل حول دور المجتمع المدني فى جهود التكامل الأفريقى
٢٧ –٢٨ فبراير ٢٠٠٤

الأستاذ إبراهيم السوري (السودان – الإدارة الاجتماعية – الجامعة العربية)
الدكتور إبراهيم النور (مدير مكتب الدراسات الأفريقية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة)
الدكتور إبراهيم نصر الدين (مصر – معهد الدراسات والبحوث الأفريقية– جامعة القاهرة)
السفير أحمد حجاج (مصر– سكرتير عام الجمعية الأفريقية – القاهرة)
الدكتور أحمد زايد (مصر – كلية الآداب – جامعة القاهرة)
الأستاذ أحمد محفوظ البيه (موريتانيا – معهد البحوث والدراسات العربية)
الدكتور آدم حبيب (جنوب أفريقيا – مركز المجتمع المدني)
الدكتور إمران فالوديا (جنوب أفريقيا – مركز المجتمع المدني)
الدكتور بول أوبوكو– مينسا (جنوب أفريقيا)
الأستاذ حلمي شعراوي (مصر – مدير عام مركز البحوث العربية والأفريقية)
الدكتور حسن وداعة (كبير الاقتصاديين– الاتحاد الأفريقى البعثة الدائمة بالقاهرة)
الدكتور حمدي عبد الرحمن (مصر – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة)
الدكتورة سامية النقر (السودان – جامعة الخرطوم)
الأستاذة سلمى الجزائري (الجزائر– جامعة الدول العربية)
الدكتور سمير أمين (مصر – منتدى العالم الثالث– رئيس مركز البحوث العربية والأفريقية)
الدكتور عبد الملك عودة (مصر – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – برنامج الدراسات المصرية الأفريقية)
الأستاذة شهيدة الباز (مصر – خبيرة تنموية – مركز البحوث العربية والأفريقية)

الدكـــتور عـــبد الناصـــر جابي (الجزائر – مركز الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية)

الدكـــتور عـــبد الرحمـــن عـــوض (مصـــر – مدير المركز العربي الأفريقي للاستشارات)

الأســـتاذ عـــبد الغفـــار شـــكر (مصـــر – نائب رئيس مركز البحوث العربية والأفريقية)

الدكتور عروس الزبير (الجزائر – مركز الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية)

الأستاذة عزة خليل (مصر – مركز البحوث العربية والأفريقية)

الدكتورة عواطف عبد الرحمن (مصر – كلية الإعلام – جامعة القاهرة)

الدكـــتور فـــرج عـــبد الفتاح فرج (أستاذ بمعهد الدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة)

الدكتور مامو موشيه (جنوب أفريقيا – مركز المجتمع المدني)

الدكتور محمد إبراهيم منصور (مصر – جامعة أسيوط)

الدكـــتور محمد عاشور (مصر – معهد الدراسات والبحوث الأفريقية – جامعة القاهرة)

الدكـــتور مـــراد غالـــب (مصـــر – رئـــيس المنظمة تضامن الشعوب العربية الأفريقية)

الدكتور مصطفى التير (ليبيا – جامعة الفاتح)

الأستاذ مصطفى مجدى الجمال (مصر – مركز البحوث العربية والأفريقية)

الأستاذة مروة الدالى (مصر – مركز خدمات التنمية)

الدكتور منصف وناس (تونس – جامعة تونس)

ملحق (٢)

جدول أعمال ورشة العمل حول
دور المجتمع المدني في جهود التكامل الأفريقي
٢٧- ٢٨ فبراير ٢٠٠٤

اليوم الأول : الجمعة ٢٧ فبراير ٢٠٠٤

٩,٠٠ – ٩,٣٠ تسجيل

٩,٣٠ – ١٠,٣٠ **الافتتاح وتقديم المشروع**

رئيس الجلسة: د. سمير أمين (مصر)

متحدثون:

- د. آدم حبيب : مركز المجتمع المدني بجامعة ناتال- جنوب أفريقيا.
- الأستاذ حلمي شعراوى : مركز البحوث العربية والأفريقية.
- د. مامو موشيه: برنامج المجتمع المدني والتكامل الأفريقي.

١٠,٣٠ – ١٢,٠٠ : **الجلسة الأولى: مداخلات افتتاحية حول تجارب التكامل الأفريقي ودور المجتمع المدني.**

رئيس الجلسة : د. آدم حبيب (جنوب أفريقيا)

متحدثون:

- د. مراد غالب
- الأستاذ إبراهيم السوري
- د. سمير أمين

١٢,٠٠ – ١٢,٤٥ : استراحة

١٢,٤٥ – ١٤,٠٠ : الجلسة الثانية: المجتمع المدني والتكامل في أفريقيا: رؤية من الشمال الأفريقي
رئيس الجلسة: د.إبراهيم منصور (مصر)
متحدث : د. حمدي عبد الرحمن
مناقشات

١٤,٠٠ – ١٥,٠٠ : استراحة غداء

١٥,٠٠ – ١٧,٣٠ : الجلسة الثالثة: تعقيبات المشاركين (من تجارب الدول المختلفة)
رئيس الجلسة : د. مصطفى التير (ليبيا)
متحدثون:

<u>اليوم الثاني: السبت ٢٨ فبراير ٢٠٠٤</u>

٩,٣٠-١١,٠٠: الجلسة الأولى:
رئيسة الجلسة: د. سامية النقر (السودان)
نماذج لتنمية المهارات والمعارف حول التكامل الأفريقي
الأستاذ: إمران فالوريا
التدريب على مستوى القارة لطلبة درجة الدكتوراه: كيف نبدأ هذا التقليد
د. مامو موشيه
مناقشات

١١,٠٠-١١,٣٠ : استراحة

١١,٣٠-١٣,٣٠: الجلسة الثانية: تنمية دور الجامعات ومراكز البحوث فى التكامل الأفريقي.
رئيس الجلسة: د. إبراهيم نصر الدين (مصر)

متحدثون:

- د. أحمد زايد
- د. آدم حبيب
- د. عبد الناصر جابي

مناقشات

١٣,٣٠-١٤,٣٠ استراحة غداء

١٤,٣٠-١٦,٣٠ الجلسة الثالثة: تنمية دور شبكات المجتمع المدنى والمنظمات الشعبية فى التكامل الأفريقي

رئيس الجلسة: د. عروس الزبير (الجزائر)

متحدثون:

- أ. عبد الغفار شكر
- أ. شهيدة الباز
- د. منصف وناس

١٦,٣٠-١٧,٣٠ الجلسة الرابعة: خطة عمل مستقبلية

متحدثان:

- أ. حلمي شعراوي
- د. مامو موشيه

مناقشات

قائمة مطبوعات

مركز البحوث العربية والأفريقية

١٩٨٧- ٢٠٠٤

١. فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر، ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر، ١٩٨٨.
٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل :أعمال ندوة فكرية ، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣/١٩٨٩.
٨. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية فى مصر، نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الإسلام السياسى، الجبهة الإسلامية القومية فى السودان، ١٩٩٠.
١٢. محمد عبيد غباش ، من لايعرف شيئا فليكتب، خربشات رجل بلاد النفط ، ١٩٩١.
١٣. ألفت الروبى، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١.
١٤. محمد علـى دوس، حياة موارة فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١.
١٥. أحمد نبيل الهلالى وآخرون ، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٦. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيبال بدمشق)، ١٩٩٢.
١٧. سمير أمين،من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.
١٨. المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر :أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.
١٩. جويل بنين، زكارى أوكمان ، العمال والحركة السياسية فى مصر ج١

ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢

٢٠. إشــكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية فى مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان ، ١٩٩٢.

٢١. أحمــد يوســف أحمــد : مــنطق العمل الوطنى- حركة التحرر الوطنى الفلســطينية فــى دراســة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان ، ١٩٩٢.

٢٢. ليلى عبد الوهاب ، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة ، ١٩٩٢.

٢٣. أحمد محمد البدوى ، لبن الأبنوس يازول ١٩٩٢

٢٤. مركــز دراســات المــرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار ، ١٩٩٢.

٢٥. إدريس سعيد، عظام من خزف ، ١٩٩٣.

٢٦. دارلم جــاى (تحريــر)، صــندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان، نشر مع اتحاد المحامين العرب ١٩٩٣.

٢٧. مــايكل دراكوه (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.

٢٨. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية فى معركة التحول، ١٩٩٤.

٢٩. ناديــة رمســيس فــرح (تحرير) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأمين، ١٩٩٤.

٣٠. آمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية فى حرب السويس، ١٩٩٤.

٣١. لجــنة الدفــاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤)(من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.

٣٢. على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان، ١٩٩٤.

٣٣. حلمــى شــعراوى وعيســى شيفجى، حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى،١٩٩٤.

٣٤. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.

٣٥. جــودة عــبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤.

٣٦. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية فى مصر ١٩٩٤.

٣٧. صـــادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.

٣٨. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.

٣٩. بيترنيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى،

مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون، ١٩٩٥.
٤٠. سـمير أميـن (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٦.
٤١. سـمير أميـن (تحرير) المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان، مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٢. مصـطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٣. سيد البحراوى (تحرير)، لطيفة الزيات : الأدب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.
٤٤. عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٩٦.
٤٥. جويـل بنين، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية.
٤٦. عـبد الغفـار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.
٤٧. سـمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.
٤٨. سـمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧ .
٤٩. كمـال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٠. عـبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٨.
٥١. عاصـم الدسوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية . نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨ .
٥٢. محمـد أبـو مندور وآخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.
٥٣. عبد الغفار أحمد (تحرير)، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.
٥٤. لايـف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار – مجدى النعيم، ١٩٩٨.
٥٥. نجـاتى عـبد المجـيد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ

الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الأول بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٨.

٥٦. لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفى مجدى، ١٩٩٩.

٥٧. أمينة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.

٥٨. محمود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.

٥٩. محمد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.

٦٠. عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية وللثقافة وللعلوم، ١٩٩٩.

٦١. عبد الباسط عبد المعطى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٩.

٦٢. عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل، ١٩٩٩.

٦٣. يوسف درويش وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثانى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٩.

٦٤. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الأول، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ١٩٩٩.

٦٥. أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.

٦٦. فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠

٦٧. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الأولى-يناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات فى مصر)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.

٦٨. محمد سيد أحمد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثالث بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٠.

٦٩. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية –

عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثانى، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، مارس ٢٠٠٠.

٧٠. أحمد مختار منصور، الجراحة فى الحضارة العربية الإسلامية، ٢٠٠٠.

٧١. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الثانية– نوفمبر ٢٠٠٠ (دراسات حول اللغة العربية فى مصر)، الورقة الثالثة، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.

٧٢. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠٠.

٧٣. حلمى شعراوى، أفريقيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠

٧٤. أديب ديمترى وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الرابع بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.

٧٥. مصطفى مجدى الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.

٧٦. عبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية. نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.

٧٧. فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه، فى مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.

٧٨. عبد الغفار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.

٧٩. كويسى براه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمى شعراوى، بالتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين، ٢٠٠١.

٨٠. فيتينو بيكيلى، وآخرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.

٨١. أحمد القصير وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الخامس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.

٨٢. رمسيس لبيب (تحرير)، العمال فى الحركة الشيوعية المصرية حتى

١٩٦٥، الورشـــة الأولى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥،٢٠٠١.

٨٣. شــهيدة الــباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربــية : مخــتارات العلــوم الاجتماعــية، المجلد الرابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠١.

٨٤. ســعد الطويــل (تحريــر)، الأجانب فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشـــة الثانية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٨٥. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الثالــثة– مــايو ٢٠٠٢ (مساهمات فى اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.

٨٦. سمير أمين، مستقبل الجنوب فى عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢

٨٧. أكيكــى بــى موجــاجو وآخرون، دراسات اجتماعية فى شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.

٨٨. سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٨٩. يســرى مصــطفى (تحرير)، المجتمع المدنى وسياسات الإفقار فى العالم العربى، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.

٩٠. د. فخــرى لبيــب (تحريــر)، مــنظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجــنوب، بالتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.

٩١. إســماعيل عــبد الحكم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحــركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء السادس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٢. د.عبد الغفار محمد أحمد، فى تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٩٣. عــبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية– الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.

٩٤. حــنان رمضان (تحرير)، المرأة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشـــة الثالــثة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٥. عـــريان نصيف (تحرير)، الفلاحون فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عـــام ١٩٦٥، الورشـــة الـــرابعة، بالـــتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٦. شـــهيدة الـــباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربـــية : مخـــتارات العلـــوم الاجتماعية، المجلد الخامس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٧. ســـمير أميـــن وآخـــرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين- فيتنام- كوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى ، ٢٠٠٣.
٩٨. عـــبد الحميد حواس، أوراق في الثقافة الشعبية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
٩٩. عـــبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الثانى، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠٠. مدحـــت أيـــوب (تحرير)، الأمن القومى العربي، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
١٠١. طـــايع آصيفا وآخرون (تحرير)، العولمة والديمقراطية والتنمية: تحديات وآفـــاق، نشـــر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أديس أبابا)، ومركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠٢. فخرى لبيب (تحرير)، الطلبة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الخامسة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥،٢٠٠٣.
١٠٣. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الـــرابعة- مـــايو ٢٠٠٣ (قضايا حول اللغة العربية والتعبير العلمى)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
١٠٤. هويـــدا عدلى (تحرير)، ثقافة وسائل الاتصال فى الوطن العربى: الإعلام والهوية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٥. شـــهيدة الـــباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربـــية : مخـــتارات العلـــوم الاجتماعية، المجلد السادس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٦. سمير أمين، فرانسوا أوتار (تحرير)، مناهضة العولمة : حركة المنظمات الشـــعبية فـــى العالم، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدائل، ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٧. أحمـــد بـــرقاوى وآخـــرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة فى الوطن

العـــربى، نشـــر مشترك مع مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية دمشق ومكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
١٠٨. رمسيس لبيب(تحرير)، الانقسامية وأزمة الحركة الشيوعية المصرية حتى عـــام ١٩٦٥، الورشـــة السادســـة والسابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٣.
١٠٩. د. محمـــد ماهر الجمال، أحمد لطفى السيد: دراسة فى الخارطة المعرفية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١١٠. عـــبد الغفـــار شكر (منسق البحث)، نظام الخدمة العامة فى مصر وآفاق تطويـــره: دراسة حالة محافظة دمياط، بالتعاون مع شبكة الجمعيات الأهلية للتنمية وقضايا النوع بدمياط، ٢٠٠٣.
١١١. شـــهيدة الـــباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربـــية : مخـــتارات العلـــوم الاجتماعـــية، المجلد السابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٢. ريمى هيريرا وآخرون، ترجمة باتسى جمال الدين، الثورة الكوبية... إلى أيـــن....؟ دراســـة فـــى ملامـــح التاريخ الكوبى واستشراف القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث ودار العالم الثالث،٢٠٠٤.
١١٣. ألـــيون ســـال (تحرير)، ترجمة سعد الطويل، أفريقيا ٢٠٢٥، أى مستقبل؟ نشر مشترك مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٤. دينـــيس فينـــتر وآخرون، دراسات اجتماعية فى شرق وجنوبى أفريقيا، العدد الثالث نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٥. هايـــن ماريز، ترجمة صلاح العمروسى وعزة الخميسى، جنوب أفريقيا: حـــدود التغيـــير: الاقتصاد السياسى لمرحلة الانتقال نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث وآخرون، الناشر دار مدبولى.
١١٦. د. أحمـــد زايـــد – د. عروس الزبير (تحرير)، النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر.

كراسات المركز

١– أحمد هنئ، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.
٢– عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيريسترويكا، ١٩٨٨.
٣– أشرف حسين ، ببليوجرافيا الطبقة العاملة ، ١٩٨٨

٤- عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩
٥- مصـــطفى نـــور الديـــن عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩
٦- موشى ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى ، البيريسترويكا فى عيون الآخرين، ١٩٩٠
٧- نادر فرجانى، الأزمة العربية الكبرى
٨- محمـــد أبـــو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
٩- إســـماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
١٠- عـــبد الغفـــار شـــكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١١- حـــنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١٢- أحمد صالح، الإنترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١ .
١٣- عـــريان نصـــيف (تحريـــر) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٤- أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.
١٥-عـــريان نصـــيف (تحريـــر)، التشـــريع التعاونى فى مصر: الواقع.... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
١٦-د.محمـــد ماهر الجمال، مضامين التربية الشعبية، في مجلة "الأستاذ" لعبد الله النديم، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٧ - مدحـــت أيـــوب، قضـــايا فى الاقتصاد المصرى بعد التكيف الهيكلى، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٨- كلـــود كاتـــز وآخـــرون، تـــرجمة يوســـف درويش، إمبريالية القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٩- ســـمير أمين، الفيروس الليبرالى: الحرب الدائمة وأمركة العالم، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.
٢٠- محمـــد إســـماعيل زاهر، أزمة الوعى العربى بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية، نشر مشترك مع دار ، ٢٠٠٤.

كراسات كوديسريا

١- أوكوادبا نولي، الصراع العرقي في أفريقيا١٩٩١، .
٢- ايبو هو تشغول، الجيش والعسكرية في أفريقيا، ١٩٩١.
٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين في أفريقيا : قيود وإمكانيات ، ١٩٩١.
٤- جيمي آديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة في أفريقيا، ١٩٩٢.
٥- أديمـــولات - ســـالو ، تغـــير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لافريقيا ، ١٩٩٣.
٦- م. مامداني ،آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية في أفريقيا.
٧- ثانديكا مكانداويري ، التكيف الهيكلي والأزمة الزراعية في أفريقيا .
٨- مومـــار ديـــوب، ممـــادوديوف، تداول السلطة السايسية وآلياتها في أفريقيا، ١٩٩٢.
٩- آرشي مافيجي، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة في أفريقيا، ١٩٩٣.
١٠- سليمان بشير دياني،المسألة الثقافية في أفريقيا، ١٩٩٦.
١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها، ١٩٩٦.
١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير في أفريقيا، ١٩٩٩.
١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء في أفريقيا، ١٩٩٩.
١٤- تادي آكين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية في أفريقيا، ١٩٩٩.
١٥- مامـــادو ضيوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطي : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.
١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلي، ٢٠٠٠.
١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة في أفريقيا؟، ٢٠٠٠.
١٨- أشيلي ميبمبي، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.
١٩-تشيكيلاك. بيايا، الشباب والعنف والشارع في كنشاسا: نسمع ونفهم ونصف، ٢٠٠١.
٢٠-ســـليمان بشير دياني، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفر يقيا، ٢٠٠١.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيـــز التواصـــل بيـــن مؤسســـات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادي والتنمية في أفريقيا .
٢- تحسين أداء المشروعات العامة في أفريقيا: دروس من تجارب قطرية.

٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.
٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.
٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا.
٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية فى التسعينيات ومابعدها.
٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا.
٨- تعبئة القطاع غير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.
٩- الأخلاقيات والمساءلة فى الخدمات العامة الأفريقية.
١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا.
١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا.
١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا .

ب- سلسلة التنمية بالمشاركة

١- دراسة حالة فى ناميبيا.
٢- دراسة حالة فى أوغندا.
٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة.
٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.
٥- دراسة حالة فى جامبيا.
٦- دراسة حالة فى أثيوبيا.

ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية

١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة.
٢- المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية.
٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات .
٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.
٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.
٦- إدارة المشروعات الصغيرة
٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة
٨- دور مؤسسات المجتمع المدنى في منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا.

النشرات

١- نشرة البحوث العربية

من العدد التجريبى يناير ١٩٩٠ إلى العدد (١٥-١٦)سبتمبر٢٠٠٣- مارس٢٠٠٤.

٢- نشـــرة المجلـــس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا): من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد الخامس والأربعون، ٢٠٠٤.

٣-نشـــرة العلـــوم السياســـية الأفريقية: من العدد الأول إلى العدد السابع والثلاثون، يناير- مارس ٢٠٠٢.

٤- نشرة الذاكرة الوطنية- مع لجنة التوثيق- العدد الثانى-أكتوبر ١٩٩٦.

٥- نشرة منتدى العالم الثالث بداكار:

العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثانى يونيو ١٩٩٧.

٦- نشرة المنتدى العالمى للبدائل: العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.

٧- نشـــرة مـــنظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا)، العدد الأول، مارس ٢٠٠٤.

تحت الطبع

١. النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر
٢. المياه.
٣. المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية.
٤. التعليم العالى والتنمية.
٥. سنوات اليسار فى مصر.
٦. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٧. الجمعيات الأهلية الإسلامية- حالة السودان- الجزائر- تونس - المغرب.
٨. المرأة فى القطاع غير الرسمى.
٩. الحريات الفكرية فى شمال أفريقيا.

Civil Society, its role in African Integration Proceedings of Cairo workshop 27-28 Feb 2004.
Editors: Prof. Hamdy Abdel Rhaman- Azza Khalil

Arab and African Research Center
8/10 Matahaf El Manial- Manial- Cairo
Tel- Fax: 3620511
Email: arc@ie-eg.com
Website: aarcgypt.org

Arab & African Research Center Cairo

Center of Civil Society University of Natal Durban

Civil Society
Its Role In African Integration
Proceedings of Cairo Workshop
27-28 Feb- 2004

Editors:
Hamdy Adbel Rahman
Azza Khalil